

صحف مصادرة

في مصر حتى ١٩٥٢

هشام عبد العزيز

المجلس الأعلى للثقافة

صحف مصادرة في مصر حتى ١٩٥٢

هشـــام عبد العزيز



٢٠١٠

المجلس الأعلى للثقافة

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد العزيز، هشام
صحف مصادرة في مصر حتى ١٩٥٢ / هشام عبد العزيز
القاهرة ؛ المجلس الأعلى للثقافة، ط ١ ، ٢٠١٠
٢١٦ ص، ٢٤ سم
١- الصحف المصرية.
٢- الصحافة المصرية.
(أ) العنوان ٧١,٩٦٢

رقم الإيداع : ٢٤٤٢٣ / ٢٠١٠
الترقيم الدولى: 978-977-704-406-6

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 27352396 Fax: 27358084
www.scc.gov.eg

إهـداء

إلى رُوح د. نصر حامد أبو زيد

معلم الصبية

الذي أبدع في ليالينا السهر

وأرقنا.. بعدما أيقظ خيالاتنا الصغيرة

هشام

المحتويات

الصحافة حرة.. تقول - في حدود القانون - ما تشاء، وتنتقد ما تريد، وليس من الرأي أن نسألها لماذا تنتقدنا؟.... بل الواجب أن نسأل أنفسنا: لم نفعل ما تنتقدنا عليه؟.

سعد زغلول

«الصحافة قوَّة كبرى؛ ولذلك يخشاها المستبدّون، لأنّها تزلزل سلطاهم، وتكشف الغطاء عن مرمى سياساهم».

أمين الخولي

إِذا نَطَقتُ فَقاعُ السِجنِ مُتَّكَأٌ   وَإِن سَكَتُّ فَإِنَّ النَفسَ لَم تَطِبِ

حافظ إبراهيم

إِنَّ البَلِيَّةَ أَن تُباعَ وَتُشتَرى   مِصرٌ وَما فيها وَأَلا تَنطِقا

حافظ إبراهيم

أثبتت الصحافة دائما أنها أقوى مما يظن الكثيرون

فاطمة اليوسف

متى يكون الوطن حُرًّا إذا كانت حرية الرأي مقيدة؟!

أحمد قاسم جودة

دي نصيحة مني لوجه الله
تقبلها ولا تهملها
العنف ده والعند إياه
لا يسوس أمور ولا يعدلها
والمصري ياما غلبت وياه
قبلك دواهي وكعبلها
والغلب مش ممكن يرضاه
والخيبة لم يستحملها

بديع خيري

تقديم

لقد مثَّلَ اختراع آلة للطباعة طفرة نوعية في نقل المعرفة والحفاظ عليها، ولم يعد ذلك محلاً لاختلاف وجهات النظر الآن.. بل هو ما نرتاح لقوله دون مواربة أو شك.. أما منذ ما يزيد عن ثلاثة قرون، مع بداية القرن الثامن عشر، وفي الأستانة عاصمة الخلافة الإسلامية وقتها؛ فقد لقيت المطبعة «عنتاً شديدًا من الحكومة ومن رجال الدين الذين أفتوا يومئذ بأن المطبعة رجس من عمل الشيطان.. وبقي الحال على ذلك إلى أن استصدر الصدر الأعظم من السلطان أمرًا في سنة ١٧١٢ بالإذن لسعيد أفندي – الذي صار فيما بعد صدرًا أعظم للدولة – بإنشاء مطبعة قامت بطبع جميع الكتب عدا كتب الفقه والتفسير والحديث وبقية الكتب الدينية الأخرى»[١].

إن هذه الحادثة التاريخية التي حدثنا عنها د. عبد اللطيف حمزة تشير إلى عدة ملاحظات مهمة، منها:

أولا: لقد سُمح للمطبعة (العربية) بالوجود في عاصمة الخلافة (الإسلامية) بعد ١٨٨ سنة من اختراعها، حيث تأسست أول مطبعة عربية في العالم في روما عام ١٥١٤ ميلادية، وهو ما يشير إلى أي مدى كان العالم الإسلامي يعانى أزمة حضارية عميقة.

ثانيا: ظهور المطبعة في عاصمة العالم الإسلامي (الأستانة) جاء بعد ظهورها في مدينة من المدن التابعة لها وهي حلب بحوالي عشر سنوات،

(١) د. عبد اللطيف حمزة: قصة الصحافة العربية منذ نشأتها إلى منتصف القرن العشرين ص ٢٥ ، ٢٦

حيث ظهرت المطبعة في حلب عام ١٧٠٢ ميلادية وهو ما يعني أن عاصمة الخلافة نفسها كانت ضمن عوائق التقدم في منطقتنا فترة غير قصيرة من تاريخنا.

ثالثا: حتى عندما سمح للمطبعة بالوجود، سمح بذلك على مضض مع عدم طباعة الكتب الدينية (الطاهرة) بآلة، هي رغم السماح بها (رجس من عمل الشيطان).

رابعا: تم الربط في العقل الإسلامي بين الإسلام واللغة العربية؛ حيث إن ما مُنع هو المطبعة (العربية). وهذا الربط وإن كان جديرًا بالملاحظة هنا، فإنه موضوع بحث آخر وليس هنا مجال تفصيله.

هذه الحادثة تبدو عابرة وغير ذات أثر، غير أنها دالة على التوجس الذي ساد فترة من الزمن تجاه الصحافة في المجتمع العربي نتيجة موقف رجال الدين المبدئي في دار الخلافة.. و لا شك استمر هذا التوجس فترة من الزمن.. لا نملك دليلاً على هذا التوجس إلا بعض التعبيرات الشعبية التي يتداولها العامة مثل: «كلام جرايد» حيث لا تعد الصحافة في نظر العامة سوى مبالغة أو نسج في الوهم.

في كل الحالات تأسست المطبعة في العالم الإسلامي ودارت ماكينات الطباعة لتنتج للناس كتبا سميت حيناً: الصحف، وحيناً آخر: الجرائد وتميز بعضها فسمي: المجلات.

الربط بين الإشارة السابقة وموضوع الكتاب يبدو واضحًا؛ حيث يهتم هذا الكتاب بالصحافة المصرية في حالة محددة: (**المصادرة**).

ولا أستطيع أن أدعي أنني ألممت بكل حالات المصادرة والإلغاء التي تمت على الصحف المصرية منذ بدايتها وحتى نهاية الفترة الزمنية موضوع الكتاب؛ حيث إن هذه الفترة الطويلة نسبيًا التي تزيد عن قرن وربع القرن شهدت تغيرات نوعية سواء على المستوى السياسي في شكل الحكم أو على المستوى الاجتماعي في التشكيلة الطبقية من تعاظم دور الطبقة الوسطى أحيانًا وانزوائها أحيانًا أخرى. كما شهدت هذه الفترة تسارعًا شديدًا في الأحداث وتقلبات حادة في المواقف والرؤى وقد كانت الصحافة شريكًا فاعلاً في هذه الأحداث كما تأثرت بها تأثرًا نوعيًا شكل ملامحها، وهذه الشراكة هي ما جعل اشتباكها مع المؤسسات السياسية والاجتماعية والدينية في تلك الفترة عنيفًا وهو ما أدى إلى صعوبة رصد الأثر المتبادل بينها وبين هذه المؤسسات.

ومن الضروري في هذا التقديم الإجابة عن تساؤل منهجي هام هو: لماذا حتى ١٩٥٢؟ وهذا التساؤل لا يُعنى بتاريخ نهاية الفترة محل الكتاب فحسب (١٩٥٢) بل يشير أيضًا إلى كلمة «حتى» التي تعني أنه على الرغم من تحديد نهاية الفترة تحديدًا صارمًا، فلم تحدد بدايتها بالصرامة نفسها، والسبب في ذلك أن بداية التضييق على النشاط الصحفي في مصر ليست معلومة على وجه الدقة ولا يستطيع باحث أن يدعي معرفة متى شعرت مؤسسة الحكم في مصر أنها بحاجة ماسة إلى تقييد الحركة الصحفية في المجتمع؛ ولذلك فقد تركت البداية دون تحديد صارم على الرغم من وجود تاريخ أو أكثر يمكن الانطلاق منه، فمثلاً هل ننطلق من عام ١٨٦٩ حين ألغت الحكومة المصرية جريدة نزهة الأفكار لصاحبيها إبراهيم المويلحي وعثمان جلال بعد أن صدر منها عددان اثنان فقط. بحجة أن الوضع

الاجتماعي لا يتحمل النقد، أم ننطلق من تاريخ سابق لذلك؛ وأعني سنة ١٨٢٣ على الرغم من أنه ليس تاريخ مصادرة بقدر ما يمكن أن نسميه تاريخ تنظيم لائحي لمهنة النشر بشكل عام؛ حينما أصدر محمد علي قرارًا بعدم طبع أي كتاب في مطبعة بولاق إلا بعد إذن خاص منه شخصيًا.

أما لماذا توقف البحث عند ١٩٥٢ فلأسباب عدة:

أولاً: سبب موضوعي واضح وهو قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التي حددت شروطًا صحفية جديدة اختلفت نوعيًا عن شروط الحياة الصحفية قبلها.

ثانيًا: أن نسبة كبيرة من الصحف المصرية توقفت تمامًا مع قيام الثورة وذلك نظرًا لأن معظم هذه الصحف كانت صحفًا حزبية وبالتالي فقد توقفت عن الصدور مع تعطيل الأحزاب السياسية بعد قيام الثورة.

ثالثًا: وهو الأهــم، أن المجتمع المصري حتى ١٩٥٢ شهد نموًا مطردًا في الوعي السياسي والاجتماعي أدى مع مطلع القرن العشرين إلى ترسيخ قيم المجتمع المدني بشكل يختلف اختلافًا نوعيًا عما بعد ١٩٥٢.

وبناءً على ما سبق، فلا مناص من النظر إلى الحالة الصحفية في مصر في الفترة المعنية من منظور تاريخي – اجتماعي للربط بين تطور المجتمع سياسيًا واقتصاديًا مع عدم إغفال التغيرات الاجتماعية الحاصلة متأثرة بالسياسي والاقتصادي أو مؤثرة فيهما.

من الواجب أيضًا أن أشير إلى واحد من التحديات الكثيرة والمهمة التي واجهتني في أثناء عملي في هذا الكتاب، وهي الاستسلام لحكايات المصادرة، حيث إن الروايات السياسية والصحفية التي عثرت عليها في أثناء البحث وراء حالات المصادرة المتكررة في بطون الدوريات الصحفية

المصرية، هذه الروايات بقدر كثرتها بقدر إمتاعها، وما أسهل أن يستسلم أي باحث للحكي المستمر وهو ضامن أن مللاً لن يصيب قارئه على الإطلاق! لكن الحقيقة أن حجم الفائدة التي يمكن أن تعود على القارئ من كثرة سرد هذه الحكايات ليس كبيرًا، حيث يكفي لتحليل الدم نقطة، كما تكفي من (دست) هم المصادرات (ملعقة).

أما إن كان من استزادة في أمر المصادرة، فهو ما أرجو أن يعينني الله عليه لاستكمال هذا المشروع بالبحث في جزء ثانٍ حول المصادرة فيما بعد ١٩٥٢، وحتى الفترة الراهنة، فإنه، وإن كانت شروط العمل الصحفي مهنيا وسياسيًا واجتماعيًا قد اختلفت، فإن المجتمع المصري والحياة العامة في مصر ما زالا يمارسان نفس الأخطاء السياسية والمهنية، سواء من قبل السلطة أو رجال الإدارة أو الصحفيين أنفسهم.

ولا بد في هذا التقديم من الإشارة إلى حالة الأرشفة في مؤسساتنا الثقافية التي تتسم بكثير من الاضطراب الذي يؤدي في حالات كثيرة إلى صعوبة الوصول إلى الوثيقة الصحفية الموجودة كما يؤدي في أحيان أخرى وإن كانت أقل إلى ضياع الوثيقة أصلاً. وعن الثانية (ضياع الوثيقة) يجدر هنا أن أشير إلى واقعتين مهمتين.

الأولى: في أثناء عملي في «موسوعة نجيب محفوظ والسينما في الصحافة المصرية ١٩٤٧ - ٢٠٠٠» مديرًا تنفيذيًا لتحريرها، كان عدد مجلة القاهرة الشهرية الصادر بتاريخ ديسمبر ١٩٩١ يشتمل على مقالة من المقالات التي يجب أن تندرج بين ضفتي الموسوعة وكنت قد قمت بتصويرها بالفعل وهي بعنوان: «اغتراب البطل في السينما المصرية» لكاتبها أحمد عبد الله، وبعد جمع هذه المقالة بالفعل أذكر أن التصوير كان

سيئًا وكانت حواف الصورة الضوئية مظلمة فاشتبهت عليّ قراءة بعض الكلمات فعدت إلى دار الكتب للتأكد منها وبعد جهد جهيد في البحث كانت النتيجة أن عدد ديسمبر ١٩٩١ من مجلة القاهرة غير موجود أصلاً.. لا أستطيع أن أدعي أن العدد سُرق أو فُقد أو تلف، يمكن أن يكون الوصف الدقيق لحالة هذا العدد أنه وضع في مكان غير مكانه وهو ما يؤكد ما ذهبت إليه من سوء حال الأرشفة في مؤسساتنا الثقافية.

الثانية: في أثناء بحثي في الدوريات المصرية المهتمة بقضايا المرأة في القرن التاسع عشر وكان ذلك عام ٢٠٠٠ عثرت على مجلد لمجلة الفتاة الصادرة أواخر ١٨٩٢ لصاحبتها هند نوفل شامية المولد مصرية النشأة.

وكنت قد لاحظت أن المجلد الموجود بقسم الدوريات في دار الكتب والوثائق المصرية لا يشتمل على العددين الثاني والثامن، وبالنظر إلى المجلد يتضح أن العددين المذكورين نزعا منه، ثم تم ترميم المجلد بعد النزع.

توقفت عن العمل لحين الحصول على هذين العددين خصوصًا أن دار الكتب تحتوي على ثلاثة مجلدات أخرى لنفس المجلة مجلدان منها في مكتبة الزكية، وبالبحث عن هذه المجلدات لم نعثر عليها أصلاً رغم التعاون الذي أبداه بعض المسئولين في دار الكتب مثل الأستاذ محمد يونس، والأستاذ رضا الوزير.

من الضروري الإشارة إلى أن مجلة الفتاة مصورة ضوئيًّا بشكل كامل بما في ذلك العددان المفقودان في دار الكتب وذلك في مركز «ذاكرة المرأة الجديدة» الذي ترأسه الدكتورة هدى الصدة.

لا نستطيع طبعًا اتهام أحد بالسطو على أعداد مجلة الفتاة في دار الكتب وإتلافها ولا نستطيع كذلك اتهام أي من موظفي المؤسسة الثقافية

العريقة بالإتلاف العمدي لوثيقة من أهم وثائق الحركة النسائية في العالم العربي وكذا من أهم الوثائق الصحفية في مصر في المائة عام المنصرمة، قلنا لا نستطيع هذا أو ذلك فالجميع عندنا فوق مستوى الشبهات ولكننا نستطيع – فقط – أن نسأل؟

١- متى تم ترميم مجلد مجلة الفتاة الموجود في دار الكتب والوثائق المصرية بما في ذلك ترميم مكان الجزئين الثاني والثامن؟

٢- أين مجلدات مجلة الفتاة التي تحمل أرقام مكتبة الذكية في دار الكتب المصرية؟

٣- من أين حصلت الدكتورة هدى الصدة على نسخة كاملة من مجلة الفتاة؟

الواقعتان اللتان ذكرتهما الآن تشيران إلى السوء الواضح في الأرشفة في مؤسساتنا الثقافية خاصة فيما يتصل بوثائق القرنين التاسع عشر والعشرين هذا فيما يخص الوثائق عامة، فما بالنا بوثائق تعرضت للمصادرة والإقصاء وتعرض أصحابها للمحاكمة والسجن؟!

إن هذا السبب تحديدًا وبشكل رئيسي هو ما جعل العثور على عدد غير قليل من الصحف المصادرة أمرا صعبًا، وهو ما دفعني دفعًا للاعتماد على بيانات توثيقية من بعض المصادر والمراجع.

الأمر الأكثر غرابة وفق هذا السياق أنه، على الرغم من هذا الإهمال الواضح في تصنيف وأرشفة وثائقنا التاريخية والحفاظ عليها، فقد فوجئت مرات كثيرة بالعثور على أعداد تشير كل البيانات التوثيقية إلى أن هذا العدد قد تمت مصادرته تمامًا، بمعنى أنه لم يخرج من المطبعة التي قامت بطبعه أصلاً، وبمعنى آخر أن هذا العدد كان البوليس السياسي، أو رجال الإدارة

على علم مسبق بما سيحتوي عليه، فانتظروا حتى تنتهي المطبعة من طباعته، ثم قاموا بمصادرته. ولماذا انتظروا حتى تنتهي الطباعة تماما؟ حتى تكون خسائر صاحب هذه الصحيفة فادحة. معنى هذا الأمر أن احتمالية تسرب أي نسخة من نسخ هذا العدد المصادر تكاد تكون معدومة، ومع ذلك فقد كان الحظ حليفًا لهذا الكتاب بالعثور على كثير من هذه الأعداد التي تمت مصادرتها وأحرقت في ديوان وزارة الداخلية بالفعل.

البحث عن كيفية حدوث ذلك لن يأتي بنتيجة شافية.. فالأمر لا يحدث إلا بالمصادفة البحتة، حيث إن الدولة التي تصادر عددًا لا يعقل أنها يمكن أن تعمل على حفظ هذا العدد الذي تصادره، لكن التصور الوحيد الذي تبادر إلى ذهني ولا أملك أي دليل على صحته، أن النظام الإداري في مصر على الرغم من كل عيوبه فإنه يشمل عددًا غير قليل من العمال الذين يؤدون أعمالاً بسيطة في أدائها عظيمة الخطر في أهميتها، كأن يتولى أحد العمال حمل عدد كذا نسخة يوميًا من المطبعة إلى إدارة المطبوعات، وأن يتسلمها عامل آخر بسيط أيضًا، ويضعها في رف رقم كذا، ثم يتولى الموظف الفلاني تجميع أعداد أرقام كذا في مجلد رقم كذا، ثم يتم التجليد... إلخ. كل هذا يتم في النظام الإداري حتى الآن بشكل عفوي ودون تفكير ممن يقومون به، وليس لهؤلاء الذين يقومون بهذا العمل صلة من قريب أو بعيد بالسياسة وتقلباتها السريعة التي لا تعني بالنسبة لهم شيئًا يذكر.

وفق هذا التصور الذي لا أملك عليه دليلاً سوى معرفتي بطبيعة العمل داخل دهاليز الإدارة المصرية، يمكن أن تتسرب أعداد كثيرة من صحف مصادرة إلى مؤسساتنا الثقافية وأرشيفها، لتنجو من الفناء والعدم.

وقد قمت بتقسيم الكتاب – تبعا لما توافر من مادة – على النحو التالي:

فصل أول؛ يعالج مفهوم المصادرة ومعناها اللغوي والاصطلاحي مع تفصيل لأدبيات المصادرة قانونيًا وصحفيا، وكذلك معالجة أسباب المصادرة وأساليب مقاومتها.

فصل ثان؛ تناولت فيه قوانين المطبوعات ومتى تم التفكير فيها والملابسات التاريخية؛ سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، التي رافقت ظهور هذه القوانين على اختلافها.

وفصل ثالث؛ يعالج تاريخ المصادرة، قسمت فيه الفترة موضع البحث إلى أربعة أجزاء:

الأول: حتى الثورة العرابية

الثاني: المصادرة بين ثورتين (١٨٨٢ – ١٩١٩)

الثالث: بين ثورة ومعاهدة (١٩١٩ – ١٩٣٦)

الرابع: بين معاهدة وثورة (١٩٣٦ – ١٩٥٢)

وقد راعيت في هذا الفصل عرض الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية أحيانًا، وعلاقتها بالحالة الصحفية سواء في إصدار الصحف أو مصادرتها وقد راعيت أيضًا في نهاية كل جزء من هذه الأجزاء استعراض مجموعة الصحف التي تمت مصادرتها في هذه الفترة، عارضًا تاريخ/ تواريخ المصادرة وأسباب المصادرة وما نتج عن هذه المصادرة من خسائر أو أضرار، أو أحكام بالسجن.

ورغم منطقية هذا التقسيم – كما هو الحال مع الفترة التي يتعرض لها الكتاب بشكل عام – فإن هذا التقسيم الفاصل بين فترات تاريخية بشكل صارم، لا يعدو كونه فصلاً تعسفيًا كما نقول في الدراسات الإنسانية، بهدف محاولة الدرس بشكل أكثر تفصيلاً، محاولين تحديد مجموعة ملامح لكل فترة على حدة ربما تكون سببًا في تعامل السلطة مع الصحافة أوالصحافة مع السلطة على هذا النحو بعينه دون غيره.

ثم ألحقت الكتاب بنصوص أهم قانونين للصحافة، وهما قانون ١٨٨١، وقانون ١٩٣٦، باعتبارهما أهم قانونين صدرا في الفترة محل الدراسة، بالإضافة إلى أن أحدهما صدر في بداية الفترة محل الدراسة تقريبا والآخر في ختامها تقريبا أيضًا.

وينبغي أن أشير أيضًا إلى أن خطة الكتاب الأولى كانت إنهاء الكتاب بملحقين آخرين يتضمنان معلومات أوفى عن الصحف في الأول، وعن الصحفيين ومؤسسي الصحف في الثاني. لكن تم تضمين هذه البيانات الضافية – قدر الإمكان – داخل متن الكتاب كل صحيفة أو صحفي في مكانه.

على الرغم مما واجهني من صعاب في هذا الكتاب سواء من ناحية الحصول على الوثائق أو معرفة تواريخ مصادرة الصحف التي توصلت إليها وربط ذلك بالحالة السياسية والاجتماعية المرافقة، فإن موضوع البحث بالنسبة لي كان ممتعًا فقد تعرفت على ملامح في وجه الحياة السياسية في مصر قبل ١٩٥٢ لم أكن لأراها إلا لأنني نظرت من زاوية المصادرة.

نهايةً؛ تهمني الإشارة إلى أن إحصاء الصحف التي صودرت في مصر في الفترة موضوع الكتاب أمر يعز على الحصر؛ فتاريخ الصحافة في

كل أمة كما أشار دكتور عبد اللطيف حمزة: «هو تاريخ المعارك القومية التي خاضتها الصحف في سبيل الحرية وتاريخ المواقف الحرجة والليالي السوداء التي قضاها المحررون الشجعان في أعماق السجون من أجل المبادئ ومن أجل الحرية»(١).

إن هذا الحرج وتلك الليالي السوداء بقدر ما تعني من عذاب للبعض، فإنها تعني – وبقدر أكبر – فشلاً ذريعًا في إدارة البلاد لبعض آخر، وهو ما يعني – لباحث في مثل حالي – أن هذه الوثائق التي يمكن أن تشير إلى المصادرة لا تجد كثيرًا ممن يهتمون بتوثيقها؛ فالمسئول عن الأرشفة غالبًا هو المسئول عن المصادرة، وتلك هي المشكلة بالأساس.

كما أن الإشارة الأجدر بالذكر بالنسبة لي بل ولجيلي بشكل عام، أن دافعا كان وراء اهتمامي بالبحث حول هذا الموضوع، وهو دافع لا أستطيع وصفه بالشخصي، كما أنه ليس من الراجح وصفه بالدافع الموضوعي أو العام؛ فليس كل من صودر لأستاذه كتاب يمكن أن يذهب إلى الاهتمام بفكرة المصادرة على وجه التحديد، أظن أن الفكرة باتت أقرب وضوحا، لقد صادروا أحد أهم أساتذتي – رحمه الله، أعني طبعا ذاك الذي صدّرت الكتاب بإهداء روحه هذا العمل المتواضع، أقول ليس كل من صودر أستاذه يهتم بالضرورة بفكرة المصادرة، وبالتالي فالأمر أقرب لأن يكون شخصيا، يتصل باحترام شخصي، بالأستاذ الدكتور نصر حامد أبو زيد، لكنه في جانب منه موضوعي، فمن السخف أن نفترض أن ما حدث لنصر أبو زيد وجيل من الصبية الذين كانوا يجلسون القرفصاء أمام كلماته، من السخف اعتبار هذه

(١) د. عبد اللطيف حمزة: مقدمة قصة الصحافة العربية في مصر منذ نشأتها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢

الأحداث مجرد خــلاف على ترقية، كما يعتبرها العض، ويجب أيضًا ألا تكون – كما يعتبرها د. نصر أبو زيد – اختلاف في الرؤى على المستوى العلمي تبدّى في أشكال سياسية، أو خلاف سياسي تجذّر في أشكال علمية، فالأمر أخطر وأجلّ، لقد صودر مفكر بدلا من مصادرة أعماله، وصودرت معه وقتها عقول كانت وصلت معه إلى مرحلة الأرق الأولى، وفي انتظار أن تصل معه إلى أرق ناضج إن صح لنا أن نستخدم هذا التعبير.

المصادرة أسباب ووسائل

دارت معانى المصادرة في كتب التاريخ العربي الإسلامي حول أخذ الممتلكات من بعض المغضوب عليهم من أموال أو جوار أو خيل أو سلاح، وهي الدلالة التي لم تختف تمامًا من الأدبيات العربية فما زالت كلمة المصادرة تستخدم حتى الآن بالمعنى نفسه. وقد حدثنا الزبيدى (ت ٨٢٨هـ) صاحب تاج العروس عن تعبير ينتمي لأدبيات علم المنطق هو «المصادرة عن المطلوب» وهو المصطلح نفسه الذي استخدمه صاحب كتاب الكليات أبو البقاء الكفومى (النصف الأول من القرن ١١ هـ) بمعنى إغلاق الباب دون الوصول إلى نتيجة ودون إبداء أسباب واضحة.

والمصادرة بهذا الاشتقاق الصرفى وهذه الدلالة الاصطلاحية لم ترد في المعجم العربي الكلاسيكى، فالجذر اللغوى لهذا المصطلح هو الفعل صدر الذي يعنى حدوث الأمر ووقوعه، كما يعني – كما هو مشهور –: الرجوع عن الماء، فهو عكس الورود.

ومن اللافت أن قوانين الصحافة المصرية قبل ١٩٥٢ ومحاضر وزارة الداخلية أو تحقيقات النيابة في هذه الفترة أو الأدبيات الصحفية لم يكن يشيع فيها استخدام مصطلح المصادرة، بل كان الأكثر ورودًا مصطلحا تعطيل أو إلغاء، هذا إلى جانب مجموعة أخرى من المصطلحات القانونية مثل إنذار أو توقيف مؤقت لمدة محددة، وهو ما يشير إلى سوء السمعة المرتبط بمصطلح المصادرة على الرغم من كثرة حدوثه.

وقبل أن نتطرق لأسباب المصادرة وأساليبها، يهمني أن أشير إلى مجموعة ملاحظات عامة:

أولاً: لم يكن توقف الصحف عن الصدور بسبب المصادرة في كل الأحوال، فهناك صحف توقفت بسبب نزاع على الملكية بين الورثة مثلا، وهو ما حدث في حالة جريدة اللواء، لسان حال الحزب الوطني، التي تنازع حول ملكيتها ورثة مصطفى كامل، وهذا لا يعني أنها لم تتعرض لشيء من المصادرة؛ فقد حدث معها ذلك عدة مرات ولكنها لم تتوقف نهائيًّا إلا لسبب بعيد تمامًا عن صراعها السياسي.

ثانيًا: في الفترة محل الكتاب توقفت صحف عن الصدور لانتهاء الدور المنوط بها مثال ذلك جريدة الطائف لعبد الله النديم، وهو ما سنفصل فيه القول لاحقا.

ثالثًا: مصادرة صحيفتين لسبب واحد ليس معناه أنهما تتفقان في الأداء المهني، ومثال ذلك؛ صحيفة الطائف لعبد الله النديم، وصحيفة المفيد لحسن الشمسي؛ فقد توقفت الصحيفتان عن الصدور بسقوط عرابي وصحبه وكانت الصحيفتان تناصران الثورة العرابية إلا أن الأداء المهني لكل صحيفة منهما يختلف عن أداء الصحيفة الأخرى؛ ففى حين انتهج عبد الله النديم نهج المبالغة والتجريح والذم والهجوم على الصحفيين السوريين وتحويل هزائم العرابيين على صفحات جريدته إلى انتصارات، وقف حسن الشمسي بصحيفته المفيد موقف الراصد إلى حد بعيد الذي يبتغي الوصول إلى الحقيقة – من وجهة نظره – في دقة وتوصيلها بأمانة.

رابعًا: مصادرة الصحف وصمة في جبين الحكومات الوطنية كما هي في جبين الاحتلال أو الحكومات الموالية له. فليس معنى أن وزارة صادرت صحيفة ما، ليس معنى ذلك أنها حكومة خائنة أو موالية للاحتلال.

خامسًا: الأسرة الصحفية فاعلة أحيانًا كثيرة في مصادرة بعض الصحف وهو ما كانت تستغله الحكومات أحيانا لمصادرة إحداها من أمثال ما روته فاطمة اليوسف في مذكراتها عن الخلافات بين مجلتي «روز اليوسف» «والسياسة» التي رفع على أثرها إبراهيم عبد القادر المازني دعوى جنحة مباشرة أمام محكمة عابدين على روز اليوسف، فكان أن أصدر القاضي حكما بالحبس خمسة أشهر وغرامة ٥٠٠ جنيه مع النفاذ.

سادسًا: الملاحظة الجديرة بالاهتمام وفق هذا السياق أيضًا أن الأنظمة الحاكمة ليست كتلة واحدة مصمتة تتخذ كلها قرارًا واحدًا.. وتنفذه، لكنها أفراد وانتماءات وتوجهات ومرجعيات مختلفة - يمكن اللعب على تناقضاتها أحيانًا - وقد تتخلص من إحدى هذه القوى داخل نظام ما بالاعتماد على قوى أخرى، كما أن آليات مواجهة هذه الأنظمة الرخوة ممكن عبر آليات قد يكون منها ما هو شخصي، أو ما ينبني على العلاقات الشخصية.

سابعًا: لم تكن المصادرة الحكومية هي المشكلة الرئيسية التي تواجه الصحافة، فالمجتمع نفسه كان يضيق أحيانًا بحرية الصحافة.

فقد حدث أن «هاجم أحد الصحفيين السيدة بديعة مصابني فتربصت به في أحد الأماكن وهاجمته على حين غرة وأعطته علقة ساخنة.. وهاجم أحد الصحفيين يوسف وهبي مرة فاعتدى عليه عمال مسرح رمسيس وأمر يوسف وهبي بحرمان النقاد من تذاكر الدعوة، واجتمع النقاد وقرروا مقاطعة المسرح مدة طويلة»[(١)].

---

(١) فاطمة اليوسف: ذكريات، سلسلة الكتاب الذهبي، دار روز اليوسف، ط٢، ص ٩٦

ثامنا: المصادرة والإغلاق ليسا أول الصراع الصحفي ولا نهايته، فغالبًا ما سبق ذلك تحقيقات وقضايا ومحاكم، ونادرًا ما يتبع ذلك سجون أو إفلاس أو بداية مشروع صحفي جديد.

تاسعا: كما أن توقف الصحف ليس بالضرورة بسبب المصادرة فإن عودتها للصدور مرة أخرى ليس بالضرورة نتيجة انفراج في الحريات والكف عن التقييد، بل ربما يحدث ذلك لأسباب شخصية مثلما حدث مع فاطمة اليوسف حينما أرادت استعادة رخصة مجلتها بعد أن رضي عنها إسماعيل صدقي بشرط أن تدفع ١٥٠ جنيهًا طبقًا للقرار الذي أصدره صدقي لكل أصحاب المجلات التي كانت قد ألغي ترخيصها ولم يكن مع فاطمة اليوسف ١٥٠ جنيهًا وعن طريق العلاقات الشخصية التي أوصلتها إلى مدير مكتب صدقي واسمه إبراهيم رشيد اكتفى في حالة روزاليوسف بالضمان الشخصي، فضمنها الوفدي عبد الحميد البنان، وهكذا عادت روزاليوسف مرة أخرى بعد المصادرة النهائية؛ ليس بسبب انفراج في الحريات ولكن نتيجة أثر العلاقات الشخصية في تسيير الأمور العامة في مصر.

قد يكون السؤال عن الأسباب التي تؤدى بالسلطة التنفيذية إلى مصادرة الصحف وجيهًا، غير أن الإجابة عن هذا السؤال جاهزة، فالمبررات في غالب الأحوال هي الظروف الاستثنائية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، فأول احتراز كانت تتخذه سلطة الاحتلال هو إعلان الأحكام العرفية والرقابة على الصحف؛ مثلما حدث في الثاني من نوفمبر عام ١٩١٤ عندما أعلن الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال الأحكام العرفية عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى.

لقد كان إلغاء الصحف في بداية نشأتها سهلاً كما كان ترخيصها سهلاً كما أن شعور الجماعة الصحفية والمجتمع المصري بأثر المصادرة على الحياة العامة كان ضئيلاً، وكثيرًا ما لجأت الحكومة إلى إلغاء صحيفة ومصادرتها بعد صدور أعداد قليلة منها، مثلما حدث مع جريدة نزهة الأفكار التي لم يصدر منها سوى عددين اثنين فقط، ثم صدر قرار إلغائها فألغيت «وكان هذا الإلغاء نتيجة لما بدأت تفعله هذه الجريدة من توجيه النقد للحكومة، فرأت الحكومة أن من الخير لها أن تبادر إلى إلغائها حتى لا يستفحل أمرها وتصبح خطرًا يصعب اتقاؤه فيما بعد»[1].

وهو نفسه ما حدث مع صحيفة البلاغ المصري لصاحبها إبراهيم شيمي أحد أقطاب الحزب الوطنى وكان ذلك عام ١٩١١ حين أغلقت الصحيفة بسبب «تطرفها الشديد» ولم تكن صدرت إلا منذ شهور حيث صدر عددها الأول في التاسع من شهر يوليو ١٩١٠.

وعلى ذلك، فإن أسباب المصادرة العامة تتلخص في مواجهة الحكومات أو قوة الاحتلال، إلا أن الواضح من خلال متابعة الحالة السياسية والصحفية في مصر في الفترة موضوع الدراسة أن لمصادرة الصحف أوقاتًا تكثر فيها وظروفًا ترافقها؛ فأوقات الحروب هي أول هذه الحالات التي يتم فيها تقييد الحريات الصحفية بل والحريات العامة بشكل عام، وهذا ما حدث أيام الحرب العالمية الأولى تحديدا في ١٩ أكتوبر ١٩١٤ حينما تم إعلان الأحكام العرفية. ففي الثاني من نوفمبر من العام نفسه فرضت الرقابة على الصحف بشكل كامل.

---

(١) عبد اللطيف حمزة: مرجع سابق، ص ٦٣

كما أن أوقات الثوارت الشعبية، المسلح منها وغير المسلح أيضًا، حالة تهيئ المناخ المناسب لفرض الرقابة على الصحف بل ومصادرتها، مثلما فعل رجال الثورة العرابية حينما عملت على إغلاق كثير من الصحف السورية في مصر.. «وكأنما داخلها الشك في إخلاص تلك الصحف للحركة الثورية لذلك الوقت»(١).

وهو شبيه لما حدث في أثناء اندلاع ثورة ١٩١٩ وتحديدًا في ١٨ من ديسمبر حينما كانت مجموعة من الصحف تتابع أخبار المظاهرات في مصر وتنشرها على الرأي العام فلم تجد إدارة المطبوعات مفرًّا من إنذار هذه الصحف بالتعطيل إذا استمرت في نشر أخبار المظاهرات.

الحالة الثالثة التي تنشط فيها الصحف وتكثر فيها المصادرات هي الفترات التي تشهد تحولات نوعية في المجتمع، وهو ما حدث في أثناء تدشين دستور ١٩٢٣ أو مفاوضات الوفد من الإنجليز على الاستقلال أو معاهدة ١٩٣٦ أو النكوص عن الحياة الدستورية بإلغاء دستور ١٩٢٣ وإحلال دستور ١٩٣٠ بدلاً منه، فكلها أحداث تشهد تحولات جذرية بما يستفز فئات المجتمع المختلفة للتعاطي مع هذه الأحداث.

رغم أن هذه الأحداث تمثل المناخ المناسب للحراك السياسي والنشاط الصحفي وبالتالي مصادرة الصحف، فإنها وحدها لا تكفي دون وجود وعي سياسى ويقظة ونشاط اجتماعي، رافقت كلها حالات المصادرة؛ وهو ما نلحظه في حركة مصر الفتاة ١٨٧٩ التي نادت بتداول السلطة وبحياة نيابية ومساواة بين الجميع، وكذلك الجمعية الإسلامية التي أسسها عبد الله النديم في

---

(١) عبد اللطيف حمزة: المرجع السابق نفسه، ص ٨٣ .

الإسكندرية في الفترة نفسها وهدف من خلالها إلى تعليم الفقراء بنين وبنات. ومثال ذلك أيضًا جماعة اتحاد الشبيبة المصرية التي تأسست عام ١٨٧٩ في الإسكندرية، حيث فكرت فيما يسمى بالاستقلال الاقتصادي، ودعت إلى إنشاء بنك قومي لإنقاذ البلاد من استبداد الأجانب وكان رئيس هذه الجماعة هو عمر لطفي محافظ الإسكدنرية. وأمثال ذلك كثير نستطيع أن نشير إليه في أثناء اندلاع ثورة ١٩١٩ مما يؤكد أن المصادرة واتقاد الوعي قرينان في الفترة موضوع الكتاب، إن لم تكونا في كل الأزمنة، وفي غالب المجتمعات.

قد تتفق هذه الأسباب في عمومها بين المجتمعات عامة فلن تصادر الأنظمة صحيفة إلا إذا هاجمتها لكن اللافت في هذه الفترة أننا لم نعثر - في حدود ما توصلنا إليه - على حالة مصادرة واحدة بسبب تهديد ثوابت المجتمع وقيمه؛ فالمعركة الصحفية في ذلك الوقت كانت معركة سياسية؛ إما بين الصحفيين والاحتلال أو بين الصحفيين والسراي أو بين الصحفيين وأنفسهم على خلفية الخلافات الحزبية.

والحالة الثالثة (الخلافات الحزبية) كانت هي الأكثر شيوعًا فكم صودرت صحيفة لأنها تناصر حزبًا ليس في السلطة على حساب آخر يشكل الحكومة، مثلما حدث مع مجلة «روزاليوسف» بسبب تأييدها لحزب الوفد.. تقول فاطمة اليوسف: «يكفي أن أذكر روزاليوسف في السنتين الثالثة والرابعة من أكتوبر عام ١٩٢٧ إلى أكتوبر ١٩٢٩، كان المفروض أن يصدر منها ١٠٤ أعدادٍ باعتبار أن السنة ٥٢ أسبوعا، ولكن روزاليوسف لم يصدر منها في هذه المدة إلا ٤٢ عددًا وصودر ٦٢ عددًا، أي أن ما صودر منها كان أكثر مما صدر»[١]

---

(١) فاطمة اليوسف: مرجع سابق، ص ١٣٢.

ومن أمثلة المصادمات بين الصحفيين والاحتلال ما حدث مثلاً في قضية التلغراف وهي القضية المشهورة في الصحافة المصرية التي حاول فيها الاحتلال توريط جريدة المؤيد وصاحبها علي يوسف وسجنه بسبب نشر أخبار الحرب في السودان وكان ذلك في مايو سنة ١٨٩٦ كما سنفصل فيما بعد.

أما عن مصادمات الصحافة والسراي فحدث ولا حرج، ومن ذلك مثلاً هجوم جريدة الأهرام على الخديوي توفيق بعد توليه حكم مصر بدلاً من أبيه حيث خضع للأجانب وطرد جمال الدين الأفغاني فهاجمته الأهرام فقررت الحكومة إغلاقها وهو ما سنفصله فيما بعد.

وشبيه بذلك ما حدث من إغلاق الحكومة المصرية لجريدة العلم سنة ١٩١٢ بسبب نشر مقالات لمحمد فريد يتهم فيها رئيس وزراء تركيا بولائه للإنجليز.

وقد كانت الاتهامات التي تتهم بها الصحف في ذلك الوقت في قرارات الإغلاق أوالتعطيل إما التطرف أو الخروج عن الاعتدال.

وقد تعددت أساليب المصادرة والتضييق على الصحف والصحفيين واختلفت من فترة لأخرى، وكان أكثر هذه الأساليب شيوعًا هو التحفظ على النسخ المطبوعة من الصحيفة فور طباعتها مباشرة وداخل المطبعة، ومصادرة هذه النسخ، وذلك حتى تكون الخسارة فادحة حيث يكون العدد قد طبع وأصبحت إدارة الصحيفة ملزمة بدفع ثمنه للمطبعة.

ومن الأساليب الشائعة أيضًا وقف الصحيفة لمدة محددة قد تكون شهرًا أو ثلاثة أشهر وهو ما يربك الأداء التجاري للصحيفة من ناحية الإعلانات أو الصدور بانتظام أو رواتب المحررين والموظفين أو التعاقدات مع المطابع.

ومن الأساليب التي باتت من كلاسيكيات العلاقة بين الصحافة وأنظمة الحكم تشجيع الصحف الموالية بالتزويد بالأخبار والإعلانات الحكومية وتوفير الورق وهو ما حدث مثلاً في أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث: «لم يبق في الحقل الصحفي سوى الصحف التي هادنت الاحتلال مثل الأهرام أو التي أيدته تأييدًا صريحًا مثل المقطم.. وعمل الاحتلال على معاقبة الصحف الوطنية ومحاربتها وتشجيع الصحف الموالية له بتزويدها بالأخبار والإعلانات الحكومية وتوفير الورق»[1].

وعلى ذكر أزمة الورق التي حدثت في أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد ساعدت هذه الأزمة على ابتكار اسلوب جديد من أساليب المصادرة أو التضييق؛ مما سهل مهمة الرقابة كما تشير الدكتورة نجوى كامل، فقد قررت السلطات العسكرية في يونيو عام ١٩١٧ تخفيض عدد صفحات الصحف من ثمانٍ إلى أربع صفحات ثم إلى صفحتين مما جعلها تستغني في أحيان كثيرة عن العناوين كبيرة الحجم توفيرًا للمساحة[2].

ومن أساليب التضييق الشهيرة التي استمرت فترات طويلة، وضع الصحف تحت الرقابة وقد ترسخ هذا الأسلوب منذ الحرب العالمية الأولى ولكنه لم ينته مع قيام ثورة ١٩٥٢، فقد: «حددت الرقابة موضوعات يحظر النشر أو الخوض فيها في الصحف.

من هذه الموضوعات المحظورة ما يتصل بخسائر الحلفاء في الحرب أو تنقلات الجيش وحركات السفن وكذلك حظر نشر كل ما يتعلق بنشاط

---

(١) نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) سلسلة تاريخ المصريين (٢٤) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١١.

(٢) نجوى كامل: المرجع السابق ص ١١.

السلطة العسكرية الإنجليزية في الأرض المصرية وبدأت الصحف تعاني من الرقيب.. وبلغ الأمر الحد الذي جعل صحيفة الأهالي لعبد القادر حمزة في عددها الصادر ٣ نوفمبر ١٩١٤ تبدو بيضاء تقريبا، وبدأت الأهرام هي الأخرى تعاني من وطأة الأحكام العرفية والرقابة فظهرت وبعض أعمدتها بيضاء بعد أن حذف الرقيب منها فقرات من مقالات وأخبار»[١].

وليس هذا الموقف نتيجة توجه جريدة الأهالي الوطنية، فقد كانت سلطة الاحتلال تفعل الأمر نفسه مع صحف لا تناصبها العداء، خاصة تلك التي كانت أعدادها تحتوي على أخبار الحرب، ومن تلك الصحف على سبيل المثال لا الحصر جريدة الأخبار لصاحب امتيازها الشيخ يوسف الخازن. في مثل عدد ٢١ يوليو ١٩١٥، أو عدد ٣ أغسطس ١٩١٥. وليست هذه الرقابة لموقف الجريدة المعادي للاحتلال، ولكنه بهدف منع أي أخبار عن الحرب، غير تلك التي تريد سلطة الاحتلال نشرها.

ومن أمثلة المقالات الصحفية الدالة على توجه الإنجليز في هذه المرحلة، مقالة كتبها المدعو محمد وحيد، يحض فيها المصريين على مساعدة الإنجليز في الحرب، تحت عنوان «إلى متى»[٢] يقول:

«جاء الإنجليز بلدنا فهدموا بيد المدنية العظمى وبمبادئ الشفقة والرحمة عوامل الظلم الذي كان متأصلاً فيه، وأقاموا بدلها دعائم للعدل، وقضوا على الاستعباد... يا قوم إن أردنا أن نعمل كمصريين أي ذوي قومية فلنقتد بالشعوب المختلفة من كنديين وأستراليين وهنود وغيرهم في ما صنعوا

---

(١) نجوى كامل: المرجع السابق، ص١٠

(٢) محمد وحيد: جريدة الأخبار، عدد ٣ أغسطس ١٩١٥.

لبريطانيا العظمى في هذه الحرب في سبيل سمعة أممهم ونفعها المادي معًا، وإن أردنا أن نعمل كمسلمين فقط فلنتشبه بمسلمي الهند وعدن وغيرهما المستظلين بظل العدل البريطاني فإن هؤلاء برهنوا للدولة البريطانية في هذا اليوم العصيب على ما يرفع شأنهم ويفيد مصلحتهم في مستقبل الأيام»

ولا ينسى السيد محمد وحيد أن يختم مقاله متحسرًا.. «إلى متى؟ إلى متى؟ إنني لفي خجل!.. إنني لفي ألم! إلى متى؟»

أصبحت الرقابة على الصحف هي التجسيد الواقعي للتضييق على الصحافة والممارسة العملية للحل الوسط الذي يحول دون المصادرة وفي الوقت نفسه يمنع الصحفيين من الخروج عن الحدود المسموح بها.

لقد كانت الرقابة على الصحف – متمثلة في الرقيب – محاولة لتقريب وجهات النظر بين عالمين لكل منهما أهدافه، فالرقابة عمل اخترعه الاحتلال كخطوة استباقية تمنع وقوع البلاء الصحفي؛ وهي خطوة رضي بها عالم الصحافة كإنذار مسبق لوقوع بلاء المصادرة الحكومية. هذا وقد تزايدت سلطات الرقيب حينًا حتى وصلت إلى خروج بعض الصحف بيضاء بشكل شبه كامل كما جاء في الإشارة آنفة الذكر الخاصة بجريدة الأهالي، كما تقلص دور الرقيب في أحيان أخرى بشكل شبه كامل أيضًا تحت ضغط أحداث سياسية إلى درجة إلغاء الرقابة على الصحف تمامًا كما كان يحدث أحيانا عندما كانت ترفع الحكومة الرقابة على الصحف في محاولة لمواجهة السخط الجماهيري وكما حدث أيضًا في الأول من يوليو ١٩١٩ وإن كان هذا الإلغاء شكليًا حيث تلقت الصحف مذكرة بقائمة طويلة من المحظورات التي تعاقب عليها لو خالفتها.

ومن أساليب التضييق على الصحفيين أيضًا التعديلات التي كانت تتم من آن لآخر على أن يتضمن هذا التعديل شرطًا تعجيزيًا مثل ذلك التعديل الذي أجراه إسماعيل صدقي ١٩٣٠ الذي أتاح بموجبه لمن يملك جريدة سبق إلغاؤها أن يعيد إصدارها بشرط أن يدفع تأمينًا قدره ١٥٠ جنيهًا أو يقدم ضمانًا من أحد البنوك(١).

بقى أن نذكر وسيلة من وسائل الأنظمة ليس لمصادرة الصحف بل لعدم مصادرتها بتشجيعها على السير في الطريق المرسوم وذلك عن طريق الرشوة الصريحة أو المستترة والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها واقعتين ذكرتهما فاطمة اليوسف في مذكراتها.

الأولى: محاولة حكومة محمد محمود عام ١٩٢٨ رشوة فاطمة اليوسف حينما زارها من وصفته بالموظف الكبير في الداخلية يعرض عليها أموالاً نظير تخفيف الحملة على رئيس الوزراء وحكمه المطلق ولكنها رفضت.. تقول: «ثم تبين أن الموظف الكبير ظل يقبض مبلغًا شهريًا ويدعي أنه يوصله إلينا، وروزاليوسف ماضية في عنفها، حتى اكتشف أخيرًا أن النقود تذهب إلى جيب الموظف الكبير فطرده شر طردة»(٢).

الثانية: ما ذكرته فاطمة اليوسف أيضًا من التضييق الذي فرضه إسماعيل صدقي في سنة ١٩٣٠ على الصحفيين بهدف شراء ذممهم عن طريق إلغاء بعض الامتيازات التي كانوا يحصلون عليها مثل السفر على خطوط السكك الحديدية مجانًا فقد أصدر أمرًا بأن يدفعوا ربع الأجرة وهو ما مثل تضييقًا على الصحفيين حيث ترافق ذلك مع اشتداد أزمة الكساد العالمي الشهيرة.

---

(١) انظر فاطمة اليوسف: ذكريات ص ١٤١

(٢) فاطمة اليوسف: مرجع سابق، ص ص ١٢٣ ــ ١٢٤

وكما كانت للسلطة أساليبها في التضييق على الصحفيين وتقييد الحريات فقد كانت للصحفيين كذلك أساليبهم في مقاومة المصادرات المتكررة وأول هذه الأساليب كان الطريق القانوني بمعنى رفع القضايا لأخذ التعويضات عن الأعداد التي تمت مصادرتها ورغم أن القضاء لم يكن يحكم في غالب الحالات بالتعويض لصالح الصحف على الحكومة، ورغم أنه حين كان يحكم في معظم الحالات بالتعويض كان يحكم بمبالغ ضئيلة، فإن الصحف – الحزبية منها خاصة أو الموالية لأحزاب – لم تكن تتوانى في رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم ومثال ذلك القضية التي رفعتها روزاليوسف بتأييد من النحاس باشا على حكومة محمد محمود عام ١٩٢٨ بعد مصادرة المجلة، فقد حكمت المحكمة بتعويض ٢٠٠ جنية عن ثمن ٢٠ ألف نسخة بسعر النسخة قرش صاغ: «ولم يحسب إيراد الإعلانات أو الضرر الأدبي أو أي شيء آخر»[١].

على الجانب الآخر – النقيض طبعًا – كان هناك صحفيون يتجنبون المصادرة بالتملق والنفاق والسير على الطرق المرسومة، ومن أمثلة ذلك ما طالعته في افتتاحية مجلة (أبو نواس) عن مدير قلم المطبوعات تحت عنوان: **قلم المطبوعات في يد رجل حازم**، يقول:

«إذا حق للصحافة أن تفتخر بنفسها لأنها مرآة الشعب البارزة ولسانه الناطق وقلبه الخافق... فقد حق لرجالها أن يبتهجوا لتحسن العوامل التي تؤدي إلى رقيها... بوجود رجل حازم هو الأستاذ العالم عبد الرحمن الجميعي بك مدير قلم المطبوعات الذي رأينا التقدم الملموس يعود على المطبوعات كافة في عهده وعلى يديه. ومراقبة الصحف يحتاج إلى مجهود

---

(١) المرجع السابق: ص ١٢٠ ــ ١٢١

عظيم لا يستهان به، فضلاً عن المطبوعات الروائية التي تحشى غالبًا بفاحش القول وهجر الألفاظ، فهو بيقظته ونزاهته قد عمل على إنقاذ الأخلاق.. أجل إننا نفتخر اليوم لوجود رجل مثل الجميعي بك مديرا لقلم المطبوعات وهو ذلك الأستاذ العالم والقاضي النزيه الذي انحدر من فوق كرسي العدالة في القضاء بعد أن اشتهر بالنزاهة وعرف بنصفة المظلوم»(١).

وينبغي أن نشير في هذا السياق إلى أن معظم افتتاحيات الصحف تكتظ بمثل هذا النفاق.

لكن أقطاب الحركة الوطنية كانوا يدركون أن حل أزمة الحريات الصحفية هو جزء من حل أزمة الوطن ككل وكثيرًا ما تمت إثارة هذا الموضوع عند مناقشة قضايا الوطن في المؤتمرات الدولية للتعبير عن سيئات الاحتلال في مصر ومن أبرز هذه الحالات مشاركة محمد فريد في مؤتمر الأجناس المضطهدة في لندن حيث طالب باستقلال مصر وأرسل المؤتمر برقيتين إلى الخديوي عباس وإلى الجمعية التشريعية يطالب فيهما بـــ:

١ ــ إلغاء قانون المطبوعات والقوانين الاستثنائية.

٢ ــ العفو عمن حكم عليهم بمقتضاها. وكان ذلك عام ١٩١٤ تحديدًا.

ومن الحيل التي لجأ إليها الصحفيون، بل نستطيع القول الحيل التي لجأت إليها الحركة الوطنية عامة لمقاومة المصادرة أو امتناع الداخلية عن الموافقة على ترخيص الصحف، التستر وراء شخصيَّات عامة غير معروف انتماؤها السياسي لاستخراج تراخيص صحفية، ومن ذلك أن الوفديين عام

---

(١) صحيفة أبو نواس: العدد الأول، ١٥ أغسطس ١٩٢٧.

١٩٢٤ «جعلوا السيدة منيرة ثابت تتقدم طالبة الترخيص لها بجريدة عربية باسم الأمل وأخرى فرنسية باسم لا سبوار ولم يدر بخلد الوزارة أن السيدة منيرة ثابت ستعطي الرخصتين للوفد»[١].

كانت هذه الحيلة سببًا في إضافة إصدارين صحفيين إلى المعركة السياسية في ذلك الوقت، ولكنها كانت سببًا أيضًا في تأخير حلم آخر دون قصد، فبعد نجاح روزاليوسف كمجلة فنية، كانت فاطمة اليوسف تريد إضافة بند السياسة لترخيص مجلتها فرفضت وزارة الداخلية خوفًا من أن يكون ذلك من الألاعيب السياسية لحزب الوفد متسترًا وراء فاطمة اليوسف.

لم يكن النظر فيما وراء المجلة محط اعتبار في بداية النشاط الصحفي في مصر وحتى آخر القرن التاسع عشر فكم مجلة توقفت أو ألغي ترخيصها واستطاع صاحبها أن يصدر مجلة أخرى باسم آخر وهو ما حدث مثلاً مع صحيفة الأهرام التي أغلقت بسبب معارضتها للخديوي توفيق عندما طرد جمال الدين الأفغاني من مصر «وأخطر صاحباها إلى إصدار جريدة أخرى بعنوان صدى الأهرام ثم قامت الحكومة بإغلاق الأخيرة أيضًا ثم سمحت بالإفراج عن الأولى»[٢].

ويذكرنا موقف الأهرام بحيلة اتبعها عدد غير قليل من الصحفيين لمواجهة المصادرات وهي إصدار مجلة جديدة باسم جديد تقول فاطمة اليوسف: «وكنت أواجه هذا التحدى بإصرار؛ كلما عطلت الوزارة المجلة أصدرت مجلة أخرى باسم جديد، أصدرت مجلة الرقيب التي كان يملكها

---

(١) فاطمة اليوسف: المرجع السابق، ص١٨٠

(٢) عبد اللطيف حمزة: مرجع سابق، ص ص ٦٨ــ ٦٩

المرحوم جورج طنوس، وشم الناس بين صفحاتها رائحة روزاليوسف فأقبلوا عليها وعطلت المجلة بعد أربعة أشهر وبعد الأربعة أشهر أصدرنا من روزاليوسف عددين ثم صدر قرار بتعطيل المجلة نهائيًّا وأصدرت مجلة صدى الحق فصودر عددها الأول ثم جاء دور مجلة الشرق الأدنى فلم تصدر أكثر من ثلاثة شهور ثم مجلة الحرة التي لحقت بسابقاتها وكانت كل مجلة تصدر يكتب على صدرها: تشترك في التحرير السيدة روزاليوسف. وهكذا اضطررنا إلى الصدور بأربعة أسماء مختلفة في أقل من عام»[1]. إن هذا التضييق الذي اضطرت على أثره روزاليوسف إلى التخفى وراء أسماء مختلفة لنفس الأداء الصحفي كان نتيجة التضييق الشديد الذي مارسته حكومة محمد محمود عام ١٩٢٨. لكن اللافت في هذا الأمر أن هذا التضييق كان تضييقا في الممارسة من قبل رجال الإدارة، أما الدستور فكان يكفل حرية العمل الصحفي ويسهل عملية إصدار الصحف عن طريق سهولة استخراج التراخيص الصحفية. لكن هذا الأمر لم يكن على هذه الوتيرة دائما ففي أوقات الأزمات السياسية الحادة لم يكن سهلاً أن يستخرج صحفي معروف بعدائه للحكومة أو النظام رخصة صحفية جديدة ولذلك ففى عام ١٩٣٠ في أثناء المظاهرات التي انفجرت ضد حكومة إسماعيل صدقي ومصادرة مجلة روزاليوسف وإلغاء رخصتها إلى أجل غير مسمى لم تكن فاطمة اليوسف تستطيع في هذا الظرف السياسي الحرج استخراج رخصة صحفية جديدة فما كان أمامها إلا أن تبحث عن رخصة أخرى تصدر المجلة باسمها حتى عثرت على رخصة باسم الصدفة اتفقت مع صاحبها على أن يعيرها لها مقابل ١٢ جنيهًا في الشهر وبالفعل صدرت مجلة الصدفة بفريق عمل

---

(١) فاطمة اليوسف: ذكريات ص ١٢٣

روزاليوسف لمدة ٤٢ أسبوعا ثم توقفت بعد أن استردت فاطمة اليوسف رخصة مجلتها.

الوسيلة الفعالة أيضًا لمقاومة المصادرة والتحايل عليها هي الاعتماد على التعجيز مثلما أشرنا قبل ذلك إلى الشرط الذي وضعته حكومة صدقي وهو دفع أصحاب كل المجلات التي كانت قد ألغي ترخيصها مبلغ ١٥٠ جنيهًا واكتفى مدير مكتب صدقي بالضمان الشخصي في حالة روزاليوسف وهكذا عادت روزاليوسف مرة أخرى بعد المصادرة النهائية.

قد يقلل البعض من أهمية وخطورة العامل الشخصي في الحياة السياسية والصحفية لكن ذلك هو ما وجدنا له صدى ملحوظًا في الوثائق التي حصلنا عليها سواء في مصادرة الصحف أو حتى في إصدارها، لقد كانت وزارة زيور باشا ١٩٢٤ ترفض إعطاء فاطمة اليوسف ترخيص المجلة السياسية بالإضافة إلى كونها مجلة فنية كما قلنا قبل قليل ولكن السيدة فاطمة اليوسف استطاعت الحصول على مرادها بعد مقابلة رئيس الوزراء الذي قال: «أعطوها الترخيص.. خلوها تأكل عيش».

الوسيلة الأخيرة التي لا تنشط إلا في أوقات الأزمات السياسية الحادة العنيفة هي: المنشورات وهذه الوسيلة لا يلجأ إليها النشطاء السياسيون إلا حينما يستحيل النشر بالطريقة الصحفية المعروفة.

وأكثر الفترات التي شهدت شيوع هذه الوسيلة كانت فترة الثورة الشعبية المصرية ١٩١٩ حيث صورت الاحتجاجات والمذكرات التي خرجت عن حزب الوفد ووزعت على نطاق واسع بعد أن منعت الرقابة نشر هذه المذكرات في هذه الصحف.

أيا كان الأمر فإن حالات المصادرة إجمالاً منذ بداية الصحافة في مصر وحتى منتصف القرن العشرين، لم تكن جميعها بسبب الاختناقات في مسار الديمقراطية والحياة المدنية فحسب، بل إن الحياة الصحفية شهدت مدًّا وجزرًا اختلطت فيه الأوراق كثيرا واختلفت فيه المواقف من آن لآخر، حتى رأينا حكومات وطنية تعرضت لحرية الصحافة بالمصادرة والتضييق، كما أن حالات النفاق الصحفي لم تكن فقط من أولئك الموالين للاحتلال والسراي، فقد غير كثير من الصحفيين الوطنيين، من مواقفهم وشهدوا شهادات جانبت الحقيقة كما سنرى مع بعضهم في شهادته عن عرابي وضده بعد أن كان أحد منابره الإعلامية.

أود أخيرا أن أشير إلى أن الجماعة الصحفية تميزت في هذه الفترة بالفعالية السياسية نتيجة الاختلاط الشديد بعالم السياسية، والتباس الحياة الصحفية بالحياة السياسية، وهو ما أدى إلى عمق الوعي السياسي عند الجماعة السياسية، على الرغم من الأثر السلبي لذلك على الأداء المهني السيئ في أحيان كثيرة الذي ما زال يلقي بظلاله على الحياة الصحفية حتى الآن.

لكننا نستطيع أن نلتمس للجماعة الصحفية في ذلك العذر، حيث إن المناخ السياسي كان هو المهيمن على كل الأنشطة، وهو ما يمكن أن نلمس أثره في الفصل التالي عند الحديث على قانون الصحافة، حيث لن نستطيع أن نغفل الجانب السياسي عند النظر إلى قانون الصحافة كما لم يستطع واضعو هذه القوانين أن يتخلصوا من هذا الأثر السياسي؛ وأنى لهم أن يستطيعوا؟!

قانون المصادرة

يعتبر قانون نوفمبر ١٨٨١ الخاص بالمطبوعات، الذي صدر في عهد وزارة شريف، هو القانون المركزي الذي تم التعويل عليه في كل التعديلات القانونية التي تلته؛ حيث لا تعدو هذه القوانين التالية إلا مجرد انحراف عنه جهة اليمين أو جهة اليسار بنسب لا تعتبر طفرة في الحد من حقوق الصحافة أو إرخاء الحبل لها.

لكن هذا القانون، على الرغم من كونه أول تشريع قانوني متكامل، فقد سبقته مجموعة ليست قليلة من التشريعات، كان **أولها**: ذاك التشريع الذي أصدره محمد علي في ١٣ يوليو ١٨٢٣ ويقضي بأن لا يطبع أي كتاب في مطبعة بولاق إلا بإذن خاص منه شخصيًّا، في هذه السنة كانت ثورة الفلاحين في المنوفية على الضرائب الباهظة والتجنيد الإجباري مشتعلة لكن الباشا أخمدها بمنتهى العنف، نعم؛ لا يمكن أن نعتد بأثر هذا التمرد في إصدار مثل هذا التشريع، ولكننا لا يمكن أن نهمله كأحد الأسباب التي دفعت الباشا إلى مزيد من الإمساك بكل خيوط اللعبة السياسية في بر مصر، ومنها المطبوعات.

ثاني هذه التشريعات: ما أصدره الخديوي سعيد بألا تطبع أو تنشر جرانيل أو غازيتات أو إعلانات دون الاستحصال على رخصة من ديوان الداخلية ومن فعل ذلك بدون استئذان تغلق وتسد المطبعة، وكان سعيد متأثرًا في ذلك التشريع - كما يشير د. عبد اللطيف حمزة - بقانون التنظيمات الصحفية الذي صدر في الآستانة في ٦ يناير ١٨٥٧ الذي نص في مادته الأولى على: «وجوب الامتناع بتاتًا عن كل نقد لأعمال الحكومة»[١].

---

(١) انظر د. عبد اللطيف حمزة: قصة الصحافة العربية في مصر ص ١٧٩،١٨٠

لقد كان سعيد مغرمًا بالقوانين فهو الذي أعاد تنظيم الدواوين وجعلها أربعة: الداخلية والمالية والحربية والخارجية، وهو الذي أنشأ مجلس الأحكام وألغاه ثم أنشأه مرة أخرى، وهو الذي أنشأ قومسيون مصر أو مجلس القومسيون الذي ينظر في القضايا التي يرفعها الأجانب على المصريين إلى آخر هذه الترسانة من القوانين التي دشنها سعيد، ومنها تشريع المطبوعات الذي سبقت الإشارة إليه. ويبدو أن هذا الغرام بالقوانين كان نتيجة للفوضى التشريعية التي كانت سائدة في عهد الخديوي عباس، فلم يكن أي حاكم يستطيع الإمساك بزمام الأمور في مصر بعد محمد علي دون الاعتماد على مجموعة ليست قليلة من القوانين وبعد فترة من حكم سعيد أنشأ ما يسمى بمكتب الصحافة كجهة إدارية مهمتها مراجعة افتتاحيات الصحف ومراقبة الأخبار التي تنشرها.

مع تولي الخديوي إسماعيل زمام الحكم في مصر ونشاطه منذ اللحظة الأولى لجعل العرش في أكبر أبنائه هو بدلاً من أكبر أبناء الأسرة العلوية، ومع محاولته توسيع مساحة الهامش الديمقراطي في الحياة السياسية بإنشائه لمجلس شورى النواب في ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦، بعد ذلك بأربعة أيام في ٢٦ أكتوبر ١٨٦٦ أسس إسماعيل قلم الصحافة وذلك لمراقبة ما يكتب في الصحف، وكانت هذه الإدارة تابعة لوزارة الخارجية، وفي ٢٠ أبريل ١٨٦٩ أعيد تنظيم هذه الإدارة بأوامر إسماعيل، وتألفت من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم من الأجانب.

في ١٣ ديسمبر ١٨٧٨ قرر إسماعيل أن تكون الصحف الأهلية وكل المطبوعات تابعة لوزارة الداخلية بدلاً من الخارجية وكان ذلك بعد تشكيل أول مجلس وزراء في مصر بحوالي ثلاثة أشهر.

تسارعت الأحداث بعد ذلك بين سوء الإدارة المالية ونقص مياه النيل في ١٨٧٧ وتضرر أراضي الفلاحين في الوجه القبلي ونشاط الحركة السياسية وتنوعها بين مصريين وشوام وأجانب ونشاط القنصليات الأجنبية، والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية المصرية وتحفظ الباب العالي العثماني على إسماعيل، وحدوث نشاط صحفي هائل. كل ذلك أدى إلى خلع إسماعيل من ولاية مصر وتولية ابنه توفيق في ١٨٧٩.

كانت كل عناصر اللعبة السياسية تأمل خيرًا في توفيق، لكن سرعان ما تبدد هذا الأمل بعد انكشاف ضعفه وتبعيته المفرطة للدول الأجنبية.

كانت الصحافة المصرية في كل يوم تكسب أرضًا جديدة، ونفوذًا أقوى ولم يكن لها أن تتنازل عن هذه المكتسبات، وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة تضيق بهذه الحيلة، تساوت في ذلك الحكومات الوطنية وغيرها، فبدأ التفكير في تدشين قانون يحدد صلاحيات الصحافة وحدودها وهو قانون ١٨٨١ الشهير الذي احتوى على مجموعة من المواد التي ترسخ لـــ:

يجوز للحكومة في كل الأحوال حجز وضبط جميع الرسومات والنقوشات مهما كان نوعها أو جنسيتها متى وضحت أنها مغايرة للنظام العمومي أو الدين.

كل جريدة أو رسالة دورية تشتغل بالمواد السياسية أو الإدارية أو الدينية وتصدر بانتظام في أيام معلومة أو دون انتظام لا يجوز نشرها إلا بإذن من الحكومة.

التبليغات التي تصدر من نظارة الداخلية بقصد نشرها يجب أن تكون في صدر أي صحيفة.

ومن اللافت أن وزارة شريف استبقت هذا القانون بمجموعة مقالات في الوقائع المصرية منها ما جاء في عدد ٢٦ من أكتوبر ١٨٨١ تحت عنوان إخطار رسمي من إدارة المطبوعات بنظارة الداخلية إلى جميع أصحاب امتيازات الجرائد العربية التي تطبع في البلاد المصرية، وجاء فيها:

«تعودت الجرنالات العربية من مدة على الخوض في كلام يتعلق بالأجانب مع غاية الحدة وإظهار التأثر منهم والتغيظ بلا سبب ولا موجب ولا يراعون في كلامهم حالة البلاد المصرية وعلاقاتها السياسية مع أنه لا يوجد في داخلية البلاد ولا في روابطها الخارجية ما يوجب اندفاع الجرائد المذكورة في هذا الطريق على وجه يوجب اضطراب الأفكار العمومية ويخدش الأذهان. أما من جهة الداخلية فإن القرارات العلية الصادرة من مولانا السلطان المعظم ناطقة بالحقوق والواجبات التي تتمتع بها البلاد المصرية، وأما من جهة الخارجية فالحكومة الخديوية في كل لحظة ترى دليلاً جديدا على احترام حقوق القطر المصري الثابتة له بمقتضى المعاهدات الدولية..... وحيث كان من واجبات الحكومة الخديوية أن تحافظ على كل الحقوق والمصالح ولا تغفل شيئًا منها لزم إخطار الجرائد العربية عمومًا وإنذارها بأن لا مخرج في مقالاتها عن حد الاعتدال وأن لا تتعرض لشيء من الطعن والتهديد بأحد من معاهدينا لا على وجه العموم ولا الخصوص... فإن من يخالف هذا الإنذار فإن صاحبها يعاقب أشد العقاب.... وقد أخطرنا بذلك الجرائد العربية عمومًا.... ».

وفي نفس العدد وعلى نفس الصفحة خبر يشير إلى جريدة «المفيد» العربية وجريدة «لاجبت» الفرنسية باعتبارهما يسيئان إلى الدين الإسلامي الحنيف، يقول الخبر:

«شاع على الألسنة ما ذكرته جريدة لاجبت التي تطبع في الإسكندرية ونقلته جريدة المفيد في عددها الأخير من الكلام الذي لا يستطيع اللسان أن يتفوه به ولا القلم أن يرقمه صونا لديننا الطاهر من نقله وحكايته وقد اهتم لذلك حضرة مولانا شيخ الأزهر فأخبر نظارة الداخلية الجليلة بذلك فأسرعت الحكومة السنية بعقاب صاحب الجريدة المذكورة على مقتضى القوانين والأصول المتبعة في مثله، فشكرًا لحكومتنا على عنايتها بشأن الدين القويم ومحافظتها على تسكين الخواطر مع رعاية القواعد القانونية».

أسفل هذا الخبر في الصفحة الأولى من جريدة الوقائع المصرية وفي باب لافت بعنوان قسم غير رسمي، كتب محرر الوقائع المصرية تحت عنوان «أوهام الجرائد» ما نصه:

(قسم غير رسمي)

(أوهام الجرائد)

«تنوعت أقوال الجرائد الأوروبية والجرائد التي تطبع في القطر المصري وتشكلت مقاصدها فيما تنشر من فصولها ومع التباين وشدة الاختلاف يذهب أغلبها إلى وجهة واحدة يثبتها في كلامه ويقررها في بيانه وإن لم يكن له فيما كتبه وجهة، وذلك ما يزعمون أن علائقنا مع الدول العظمى والباب العالي تغير وضعها ودارت على غير محورها الأول من المحبة والمصافاة وإن ما حسبوه عظيمًا من الحوادث التي وقعت في بلادنا أخيرًا قد أثر في نفوس الدول أثرًا يحملهم على معاملتنا بغير ما نود أو على خلاف ما كنا نعهد ويطيلون القول في ذلك وكثيرًا ما تنقل الجرائد العربية بعضا من تلك المباحث لتقيم منها أغراضًا موهومة وغايات غير معلومة

على أن جميع هذه المقالات وتلك الفصول المطنطنة ليست تعبر إلا عن أفكار منشئها وما هي من مقاصد الدول ولا من مبتغيات القابضين على أزمة السياسة».

ليس غريبًا إزاء هذا التوجه أن يكون أحد أخبار الصفحة الثانية من العدد نفسه عبارة عن إنذار لجريدة البرهان.

كان هذا هو الجو الذي سبق قانون المطبوعات الشهير في ١٨٨١، وفي ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ أي بعد انتكاس الثورة العرابية بنحو عام صدر قانون العقوبات الأهلي، واحتوى على قسم خاص من نشر العقوبات التي تلحق الصحفيين، وكان هذا القانون ضمن نشاط قضائي عام شمل إصدار لائحة تنظيم المحاكم والتعيينات القضائية الأولى بمحكمة الاستئناف ومحاكم الوجه البحري، وافتتاح المحاكم الأهلية للمرة الأولى.

ويبدو أن اشتمال قانون العقوبات الأهلي على قسم خاص بجرائم النشر والمطبوعات كان ترسيخًا للقطيعة القضائية بين قانون المطبوعات في ١٨٨١ السابق لثورة عرابي وبين الحالة القضائية التالية للثورة العرابية، وعلينا قبل أن ننتقل إلى خطوة أخرى خطتها التشريعات الصحفية أن نذكر ونؤكد أن قانون ١٨٨١ أسسته حكومة شريف باشا الوطنية.

في ١٩٠٩ كانت الحركة السياسية في مصر مشتعلة، وكانت الصحف جريئة إلى درجة هوجم فيها الوزراء ورئيسهم هجومًا عنيفًا.. شعر الصحفيون بفعالية دورهم وتأثيره في سير الأحداث فعملوا في ٤ مارس من هذا العام على إنشاء نقابة كتاب الصحف العربية التي ضمت في عضويتها كتاب الصحف في القاهرة والذين يراسلونها منها ومديري وأصحاب الجرائد.

تشكلت لجنة إدارية للنقابة من داود بركات وسامي صبري، وسليم سركيس، ويوسف الخازن، وحافظ عوض، وإسكندر شاهين، وسيد علي، وعوض واصف، وجورج طانيوس.

إزاء هذا النشاط الصحفي الفريد أعادت الحكومة قانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ ووفق هذا القانون الجديد/القديم أصبح لزامًا على كل من يريد إصدار صحيفة أن يحصل على ترخيص من الحكومة.

شهدت القاهرة مع نشر هذا القرار مظاهرات عنيفة استمرت حتى أوائل أبريل، اشترك في هذه المظاهرات كل فئات المجتمع المصري، لم تستجب الحكومة للضغط الشعبي، لكن الصحف لم تتنازل عن حقها في النقد لدرجة أن جريدة الشعب الصادرة يوم ٢٥ مارس ١٩١٠؛ أي بعد صدور هذا القانون بعام كامل، نشرت على صفحتها الثالثة تحت عنوان «قانون المطبوعات ٢٥ من مارس ١٩٠٩» مقالاً مطولاً جاء فيه:

«في مثل هذا اليوم من السنة الماضية صدر قرار مجلس النظار بإحياء قانون المطبوعات فكممت الأفواه وعقدت الألسن وحل بالأقلام نذير الفناء.. في مثل هذا اليوم ودعت الصحافة حريتها واستقبلت عهد المراقبة الاستبدادية والتحكم المطلق، فصارت الأقلام تكتب وسيف العقوبة يتهددها حتى إذا ما نزل بها القضاء لم تستطع دفاعًا عن نفسها ولا استئنافًا للأحكام التي صدرت عليها.. كانت الأقلام قبل إعلان هذه الأحكام العرفية آمنة من العقاب ما دامت متبعة نصوص القانون، ولكنها أصبحت الآن مقيدة بسلاسل وأغلال عديدة لا تدري لها حدًا ولا ضابطًا، والحكومة تنزل بها ما شاءت من العقوبات غير مضطرة لبيان الأسباب ولا منتظرة من أحد دفاعًا.. ضجت الأمة من إحياء هذا القانون وارتفعت أصوات الاحتجاج من كل

صوب، وأقيمت المظاهرات في كل طريق، ولكن هذه الأصوات ذهبت أدراج الرياح ولم تتبع الحكومة غير مشورة الاحتلال ناسية تلك الأمة التي أقامتها لتكون منفذة لإرادتها عاملة على إسعادها.. صدر هذا القانون وكلنا ساخطون فتوقعنا ألا تتعسف الحكومة في تطبيقه، ولكن الأيام أبت إلا إخلاف ظنوننا فرأينا سهامه مصوبة نحو الصحافة الوطنية ترشقها بالإنذار تارة والإيقاف أو الإقفال تارة أخرى، وظلت الصحافة الإفرنجية بمأمن منه تسب ما تشاء وتطعن ما تريد فلا يحاسبها أحد ولا يراقبها قانون.. انقضى عام على هذا القانون والأمة تئن منه وتشكو من تطبيقه فلا يسمع لها أحد نداء، وهذه جريدة من الجرائد الوطنية معطلة بسبب أحكامه قبل أن يمضي على صدورها أسبوعان، وليس لها ذنب سوى أنها انتصرت للقانون والعدل ودافعت عن أبرياء حكم القضاة بعدم إدانتهم وطالبت المحتلين بعدم التعسف في معاملة الطلبة.. هذا هو ذنب (العلم) الذي استحق عليه الإيقاف شهرين بحجة أنه يكدر العلائق بين الأمة الإنجليزية والأمة المصرية، فإذا كانت الأمة شعرت بضرر هذا القانون عند صدوره وقبل تطبيقه فلا بد أنها الآن قدرت هذا الضرر أكثر من قبل، وعلمت أن حرية الصحافة ستظل مهددة وفي خطر جسيم ما دام لهذه الأحكام العرفية بقاء في الوجود.. ولقد أظهر أحرار النواب في الجمعية العمومية المنعقدة يوم السبت الماضي غيرة وطنية وتلبية لآمال البلاد بطلب إلغاء هذا القانون العرفي.. ولا ريب أن سائر النواب سيكونون متضامنين في تأييد هذا الطلب والإجماع على وجوب قبوله وإراحة البلاد من شرور هذا القانون وإطلاق الحرية من قيوده الاستبدادية. هذا يقيننا في نواب الشعب العارفين بآمال الأمة وآلامها المجمعين على طلب الدستور، ولا نخال نائبا منهم لا يألم ألمنا ويضم صوته إلى أصوات إخوانه

في هذا الطلب العادل.. أما الحكومة التي جعلت أكثر سهامها مصوبة إلى جرائد الحزب الوطني فإنها لا تعدم من قانون العقوبات كفيلاً بعقاب الصحافة وإيقافها عند الحد المشروع إذا هي تجاوزت واجب القانون وأجرمت في نظر العدل.. وإنا نأمل من الوزارة أن تمحو من صحيفة سابقاتها تلك النقطة السوداء التي تسم الحكومة بميسم الاستبداد المطلق ومحاربة الحرية الفكرية في القرن العشرين.. على أن الحرية مهما صودرت في مكامنها فلا يتوارى ضياؤها ولا تغرب شمسها ولا تلبث أن تزيدها الحجب ظهورًا ولا يفعل بها الضغط إلا إنماءً وانبعاثا.. هذه كلمتنا نكتبها ذكرى ليوم مضى عليه عام لم تمر بنا لحظة غير آسفين متألمين وإنها لذكرى لقوم يتدبرون».

بعد هذه المقالة بنحو ثلاثة أشهر صدر قانون بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات بدلاً من محاكم الجنح وذلك لكي تفوت الحكومة على الصحفيين الاستئناف في التقاضي، ويبدو أن هذا القانون جاء نتيجة الإضرابات المتكررة والاغتيالات السياسية والتهم المتعددة التي وجهت للصحفيين.

ظلت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في مد وجزر إلى أن صدر دستور ١٩٢٣ الذي نص في المادة ١٥ من الباب الثاني على أن:

الصحافة حرة في حدود القانون.

الرقابة على الصحف محظورة.

إنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور أيضًا، إلا إذا كان ضروريًا للنظام الاجتماعي.

كان هذا رأي دستور ١٩٢٣، أما في ظل حكومة إسماعيل صدقي المعادية للدستور وفي ظل انتخابات نيابية شهدت مقاطعة شاملة من كل الأحزاب وزورت نتائجها، كان طبيعيًا أن يصدر قانون يتيح تعطيل الصحف بالطريق الإداري وإحالتها إلى المحاكمة بعد ذلك.

ظل هذا الانتكاس الدستوري السياسي في مصر حتى شكل حزب الوفد الحكومة سنة ١٩٣٦، وهي حكومة وفدية، بعد صراع طويل مع أحزاب الأقلية وبما أن معظم الصحف التي كانت موجودة في مصر وقتها، كانت صحفا وفدية، فقد كان طبيعيًا أن تخفف الحكومة الوفدية من قيود الصحافة وذلك القانون رقم ٢٠ الذي صدر عام ١٩٣٦ حيث ألغى هذا القانون ضرورة الحصول على الترخيص للصحيفة أو ضمان مالي لفتح مطبعة والاكتفاء بإخطار الحكومة بذلك، وتقديم بعض النسخ من كل مطبوع قبل البدء في حركة التوزيع كما طالب هذا القانون العاملين في المجال الصحفي بتقديم بيانات خاصة عن أصحاب الصحف ومحرريها وناشريها والمطبعة التي تطبع فيها. كما ألغى هذا القانون كل القوانين السابقة الخاصة بإغلاق المطابع أو إلغاء الجرائد بالطرق الإدارية.

قبل خطوة واحدة من ثورة يوليو ١٩٥٢ شهدت الحكومة الوفدية انتكاسين دستوريين في شهرين متتاليين مايو ويونيو ١٩٥١:

الأول: حينما عزلت الحكومة الوفدية النائب العام محمد محمود عزمي من منصبه عقابًا له على موقفه في تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة حيث تناول التحقيق بعض موظفي القصر وبعض المنتمين إليه.

الثاني: حينما قدم أحد الأعضاء الوفديين بإيعاز من حزبه إلى البرلمان مشروع قانون يتيح للسلطة التنفيذية تعطيل الصحف وإلغاءها بالطريق الإداري. فقد وقف أعضاء البرلمان ضد هذا المشروع بقانون وهاجموه بشدة، وشاركتهم الصحافة هذا الهجوم ولم تتم الموافقة عليه.

اللافت في هذا التطور القانوني أن التقييد القانوني على الصحافة لم يكن كما قلنا سابقًا سبة في وجه الاحتلال أو الحكومات الموالية له فحسب، ولكنه كان سبة في وجه الحكومات الوطنية التي تولت أمر البلاد. كما أن هذه القوانين المتعاقبة منذ ١٨٢٣ ليست قوانين للمطبوعات أو الصحافة ولكنها قوانين لمصادرة المطبوعات والصحف؛ فكل هذه القوانين أو التعديلات القانونية لم يستدعها نشاط صحفي بقدر ما استفزها ذاك النقد لأعمال الحكومات المتعاقبة، فكانت الحكومات والحكام يلجأون إلى سن هذه القوانين للتخلص من هذا النقد.

ولا يجب أن ننزه العاملين في الحقل الصحفي من الخطأ، فقد كان عدد منهم ينتمي إلى هذه المهنة، كما نحن الآن، بلا نضج كافٍ في ممارسة المهنة، وهنا نجد أن كثيرا من الصراعات الصحفية في بعض الأحيان كانت مثل نار تأكل بعضها رغم أن أمامها ما يجب أن تأكله.

الملاحظة الأخيرة في هذا الموضوع هي: كثرة القوانين المتعاقبة حول نفس الأمر والتي لا يطبق منها إلا ما يحلو للسلطة التنفيذية أن تطبقه مثلما أشرنا سابقا إلى حالة مجلة «روز اليوسف» في أثناء حكومة صدقي.

تاريخ المصادرة

(١)
حتى ١٨٨٢

كان من أهم شروط المدنية الغربية في العصر الحديث التواصل عن طريق المكتوب، ونقل الإنسان من ثقافته الشفاهية التي تعتمد على الحفظ والذاكرة إلى الثقافة الكتابية التي تدون الأفكار لا البيانات والتي تحلل ولا تحفظ.

ومن العلامات المهمة التي تركتها الحملة الفرنسية ما اصطلح على تسميته فيما بعد بالصحافة أو الجرائد أو المجلات التي تحمل أحداث الناس اليومية وأخبارهم عوضًا عن حياة الشائعات القروية التي يتداولها الناس عن الحكام والمسؤولين والعسكر وحياة القصور.

كانت أولى الأحداث الناتجة عن الصدام الحضارى المروع بين مصر وفرنسا ما قام به المصريون سنة ١٨٠٥ من إصرارهم على اختيار حاكمهم وفرضه على السلطة السياسية والدينية الوحيدة الفاعلة في ذلك الوقت وهي الباب العالي أو السلطان العثماني أو – وهو الأهم – دار الخلافة. اختار المصريون محمد علي حاكمًا عليهم.. وكان من حسن الطالع أن محمد علي – رغم استبداده – كان مستنيرًا.. فعمل على إرسال البعثات العلمية في كل مناحي الحياة لكي يعوض أو يقلل الفجوة الحضارية الهائلة بين حضارتين بات واضحًا أنهما لن يوقفا الصراع بينهما سريعًا.

وفق هذه الرؤية بعث محمد علي البعثات العلمية إلى أوروبا في الطب والهندسة والعلوم العسكرية.. وكذلك في علوم الطباعة.

فى عام ١٨١٣ أرسل محمد علي أولى البعثات العلمية وكانت إلى إيطاليا لدراسة العلوم العسكرية وبناء السفن والهندسة. ولم ينس الطباعة، ذلك الجانب الهام في توجيه الجماهير لمصلحة استقرار الحكم ومعرفة أخبار الدولة ورجالها.

وكانت البعثة الثانية إلى إيطاليا سنة ١٨١٥ وكان من أهم المبعوثين فيها هو مسابكي أفندي الذي اهتم بدراسة الطباعة وسبك الحروف.. وتولى بعد عودته إدارة مطبعة بولاق في سنة ١٨٢١. مات مسابكي أفندي سنة ١٨٣١ إلا أنه قبل أن يترك الحياة ومطبعة بولاق بثلاث سنوات كان قد أنجز طباعة العدد الأول من مجلة الوقائع المصرية باللغتين العربية والتركية، وهي أول صحيفة مصرية وأول إنجاز لبعثات محمد علي في مجال الطباعة، وكان ذلك بالتحديد في الثالث من شهر ديسمبر سنة ١٨٢٨.

هكذا بدأت مصر تدخل عصر الصحافة إن جاز تسميته بهذا الاسم، فأصدرت مطبعة بولاق جريدة المونيتير إجيبسيان باللغة الفرنسية برئاسة تحرير كامبل توريل وقد كان محمد علي نفسه يمدها بالبيانات والمعلومات والأخبار الحكومية وكان القنصل الفرنسى يتابعها باهتمام بالغ كى يضمن عدم إضرارها بالمصالح الفرنسية. وكان ظهور العدد الأول منها في ١٧ يوليو عام ١٨٣٣، أي قبل أن يولد يعقوب صنوع بست سنوات.

بدأت عملية إصدار الصحف تأخذ شكلا أكثر دقة، فلم تعد مجرد طبع أخبار الدولة فقط على ورق وتوزيعها على مصالح الدولة وإداراتها، فتولى

الطالب العائد من باريس رفاعة الطهطاوى الإشراف عليها في مارس ١٨٢٤ وكان أهم ما يريد عمله هو ترجمة بعض من الصحف الأجنبية والكتب الأوروبية. وعمل على ترتيب المجلة وإخراجها بشكل جديد.

حتى هذه الفترة كان العمل الصحفي مجرد جزء تكميلي يوضح ويبرز أعمال الدولة ولم تكن الصحافة قد تخطت ذلك بعد إلى دورها الرقابي في المجتمع وكان كل ذلك يتم وفق نظام عسكرى صارم يفرض التطوير وفق إرادة الحاكم محمد علي، ولا يتيحه – التطوير – عبر تنمية المجتمع ككل. لذلك كان طبيعيًا أن يترافق تطوير العمل الصحفي بهذا الشكل العسكرى مع تنامي أعمال السخرة عبر اللائحة السعيدية الخاصة بعمل المصريين في حفر القناة الذين بلغ عددهم ربع مليون عامل من عدد السكان المصريين ككل في هذا الوقت وكان ٤,٨٣ مليون نسمة وكان ذلك في يوليو ١٨٥٦.

وكذلك موافقة سعيد لشركة دوسو الفرنسية على تشغيل الفلاحين في بناء حوض لإصلاح السفن في السويس، ونصت الموافقة على أن يقدم سعيد للشركة أعدادًا تكفي أعمالها من الفلاحين وكان ذلك الاتفاق في أبريل ١٨٦٢.

لم يكن للصحافة أن تقوم بمهامها الرقابية وهي في حضن النظام المستبد الذي يتعامل مع المجتمع المصري وكأنه جزء من أملاكه.. فالنظام الحديدى الذي أمسك به محمد علي جوانب الحكم في مصر لم يكن ليتيح للصحافة أن تقوم بدورها كما ينبغي، كما أن عدم إدراك النخبة المثقفة في مصر لأهمية العمل الصحفي ونظر المجتمع لهذه المهنة نظرة التوجس كل ذلك أدى لتأخير الصحافة في تولي مسؤولياتها.

كل هذه العوامل وغيرها أدى إلى حالة تخلف شديدة وتراجع في حركة التنمية الناشئة منذ أول القرن التاسع عشر، وما إن مات محمد علي حتى بدأت عوامل الضعف العام تطفو على السطح شيئًا فشيئًا حتى وصلت إلى حالة من التردي العام أدى في النهاية إلى فقدان كل أسباب وشروط التقدم التي كافح محمد علي طويلاً لتحقيقها.

على المستوى الاقتصادي:

تم إعلان الوصاية المالية الأجنبية على مصر في الثاني من شهر مايو عام ١٨٧٣، وأنشئ صندوق الدين. وفى نوفمبر ١٨٧٥ باع إسماعيل أسهم مصر في القناة.

بعد ذلك بعام واحد وبالتحديد في السادس من أبريل عام ١٨٧٦ امتلك إسماعيل الجرأة الكافية لإعلان إفلاس مصر نهائيًا وتأجيل دفع كل أقساط الديون المستحقة في شهرى أبريل ومايو لمدة ثلاثة أشهر.

وفى يناير ١٨٨٠ حاولت الحكومة زيادة محصول الضرائب فأعادت كل الضرائب المربوطة على الأراضى الزراعية إلى سابق عهدها وألغت قانون المقابلة الذي صدر في سنة ١٨٧١.

فى نفس الشهر وبالتحديد في ١٤ يناير ١٨٨٠ قرر مجلس الوزراء بيع أرباح مصر في القناة وقيمتها ١٥%.

وبطريقة مراوغة حاول الخديوي توفيق استمالة الشعب بعد بيع القناة فألغى ثلاثين ضريبة صغيرة كان الخديوي السابق إسماعيل قد فرضها على المصريين وكان المصريون مستائين من هذه الضرائب على حين أن

حصيلتها للحكومة لم تكن تتجاوز ١٥٠ ألف جنيه فقط، ومن هذه الضرائب: ضرائب الدمغة على المصوغات وعوائد ترخيص القبانية، ورسوم الأرضية والإقامة في الشوارع، وعوائد بيع المواشي، وعوائد معاصر الزيت ومقالي الحمص.

أدى هذا الوضع الاقتصادي المتردي في النهاية إلى صدور قانون التصفية الذي وضع إيرادات محافظات المنوفية والبحيرة والغربية وأسيوط بالإضافة إلى إيراد الجمارك وأملاك الدائرة السنية تحت إدارة هيئة أجنبية لسداد الديون المستحقة على الحكومة، وبخاصة ديونها للأجانب وتناسى القانون ديون الحكومة للمصريين رغم أنها ديون كبيرة بلغت ٩١ مليون جنيه.

صاحب هذا الوضع الاقتصادي المتردي وضع سياسي مضطرب وغير مستقر رغم أن هذه الفترة من عمر المصريين شهدت تشكيل أول مجلس وزراء وأول مجلس نيابي وأول دستور.

ففي فبراير ١٨٧٩، أي بعد تشكيل أول مجلس وزراء بعدة أشهر (أغسطس ١٨٧٨) وفي فبراير ١٨٧٩ نظم ضباط الجيش أول مظاهرة لهم بسبب تأخير رواتبهم وأيضًا بسبب إحالة ٢٥٠٠ ضابط إلى الاستيداع.. تطورت هذه المظاهرة إلى حبس نوبار باشا في وزارة الخارجية هو ورياض باشا وريفرس ويلسن وضرب الضباط نوبار باشا مما أدى إلى استقالة وزارة نوبار في اليوم التالي لهذه المظاهرة، أي في ١٩ فبراير ١٨٧٩م.

كما أنه ليس من الدقة تحديد سبب وحيد لعدم الاستقرار السياسي الواضح في مصر في سبعينيات القرن التاسع عشر؛ فإنه ليس من الدقة أيضًا النظر إلى الحركة العرابية باعتبارها حركة عسكرية ناتجه برمتها من داخل

ثكنات الجيش.. ففى أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر كانت قد تأسست في مصر حركة مصر الفتاة التي أرسى مبادئها السياسية جمال الدين الأفغاني، وهي الحركة التي أفرزت آنذاك جوًّا معاديًا ومناهضا له، بل وأفرزت مجموعة من الصحف والصحفيين والمثقفين على وعي كاف بكل ما يحيط بالمنطقة وبمصر من أخطار.

فى ١٥ مايو ١٨٧٨ صدر العدد الأول من جريدة التجارة لصاحبها أديب إسحاق وكانت التجارة كصاحبها معادية للتدخل الأجنبى.. كما أن أديب إسحاق كان من أهم الكوادر السياسية للمجموعة العرابية بعد أن تفتتت حركة مصر الفتاة وجريدتها في ١٨٧٩ وكان أديب إسحاق أحد مؤسسيها ومساندي الأب الروحي لها وهو جمال الدين الأفغاني الذي أمرت الحكومة بالقبض عليه في ٢٤ أغسطس ١٨٧٩ وبعد ذلك بيومين ٢٦ أغسطس تم ترحيله من ميناء السويس إلى الهند.

بعد هذا التاريخ بنحو عام واحد ٩ أكتوبر ١٨٨٠ صدرت الوقائع المصرية بشكل يومي، وكان رئيس تحريرها أحد تلامذة الأفغاني وهو الشيخ محمد عبده الذي طورها مستعيناً بالشيخ عبد الكريم سليمان، وسعد زغلول، وإبراهيم الهلباوي.

مع بداية عام ١٨٨١ بدأت الصحافة تأخذ شكلها الرقابي كاملاً فصدرت مجموعة من الصحف المهمة في تاريخ الصحافة المصرية والعربية، على رأس هذه الصحف جريدة الحاوي ليعقوب صنوع وقد صدر العدد الأول منها في الخامس من فبراير ١٨٨١ وصدر منها أربعة أعداد فقط وحوت رسومًا كاريكاتيرية سياسية واجتماعية، وكان شعارها: «الداوي الكاوي اللي يطلع من البحر الزاوي عجايب النكت للكسلان والغاوي، ويرمي

الغشاش في الجب الهاوي». بعد ذلك بأربعة أشهر وفي يونيو ١٨٨١ صدر العدد الأول من صحيفة التنكيت والتبكيت لعبد الله النديم وقد خصصها لنقد الحكومة ومقاومة التدخل الأجنبي.

مع زيادة الإصدارات الصحفية وازدياد الوعي السياسي العام عند المصريين بات الاضطراب السياسي أمرًا عاديًا خاصة مع اقتراب الثورة العرابية أو هوجة عرابي كما سماها عموم المصريين.. وقد تبلور هذا الاضطراب في مظاهرة عابدين الشهيرة في سبتمبر ١٨٨١ وكانت طلبات العرابيين:

عزل رئيس الوزراء رياض باشا.

تشكيل مجلس النواب.

زيادة عدد الجيش إلى العدد المحدد في الفرمانات السلطانية.

حاول الخديوي توفيق امتصاص الغضب الشعبي فأصدر أمره في أكتوبر ١٨٨١ بانتخاب أعضاء مجلس النواب وكان هذا الأمر هو الشرط الرئيسي الذي اشترطه عرابي وصحبه كي يبتعدوا عن القاهرة ويعودوا إلى ثكناتهم العسكرية.

لم يشعر العرابيون أن الخديو والحكومة صادقان في ما ذهبوا إليه وخصوصًا أنهم أصدروا أمرًا بمصادرة جريدة الحجاز لصاحبها التونسي الأصل إبراهيم سراج المدني بسبب حملاتها المتواصلة ضد الدول الأجنبية وتدخلها الدائم في شؤون البلاد.. وكان أمر المصادرة من مجلس الوزراء، لذا عمل العرابيون في تطوير أدواتهم ومبادئهم السياسية، فأصدر عبد الله

النديم صحيفة الطائف التي صدر عددها الأول في ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ لتكون لسان حال الثورة العرابية.. وكانت الطائف تصدر في أربع صفحات.

كذلك قام العرابيون بتطوير حزبهم السياسي وترسيخ مبادئه السياسية وهي:

(١) المحافظة على العلاقات مع السلطان العثماني، والاعتراف بأحقية الباب العالي في الخراج.

(٢) تأييد سلطة الخديوي توفيق بشرط الابتعاد عن الأحكام الظالمة.

(٣) قيام مجلس النواب المنتخب بواجباته.

(٤) عدم إعفاء الأجانب من الضرائب.

(٥) تعميم التعليم.

(٦) وأخيرًا ــ وهو المهم في موضوعنا ــ حرية المطبوعات.

وليس غريبًا أن يعين أديب إسحاق سكرتيرًا أو كاتبًا لهذا التجمع/ الحزب وهو الصحفي المستنير الذي أصدر مجموعة من الصحف المهمة في أواخر القرن التاسع عشر، وعلى رأسها جريدتا مصر القناة والتجارة.

فى هذه الفترة التاريخية من عمر المصريين بات واضحًا تمامًا أن الصحافة أصبحت سلاحًا ناجعًا في الصراعات السياسية الدائرة في مصر بين الدولة والشعب أو بين القوى السياسية المتصارعة فبدأت الحكومة في سن أول قانون للمطبوعات في مصر في عصرها الحديث، فأصدرت ما سمي بقانون المطبوعات في ٢٦ أكتوبر ١٨٨١ وهو القانون الذي استمر العمل به حتى ١٩٣١ وإن اعتراه بعض التغيير من آن لآخر طبقًا لطبيعة

التوازنات السياسية في كل فترة.. وقد فرض هذا القانون قيودًا شديدة على النشاط الصحفي حيث فرض الحصول على إذن قبل إصدار أية صحيفة كما أعطى هذا القانون للحكومة حق حجز وضبط وتعطيل ومصادرة الصحف بعد إنذارها مرتين وأتاح القانون تعطيل الصحف بقرار من مجلس الوزراء دون إنذار.. وكان المدير العام لقلم المطبوعات هو أحمد رفعت. أما الشيخ محمد عبده فكان رئيسًا لقلم المطبوعات العربية والتركية. وإرنست فوكلن رئيسًا لقلم المطبوعات الأفرنجية.

بدأت الأحداث تتوالى مسرعة في اتجاه احتلال مصر من جانب الإنجليز، ويدأ المصريون يسرعون أيضًا في ترتيب أوراقهم السياسية والإسراع بالإصلاح السياسي العام، ففى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ تم افتتاح برلمان سمي برلمان الثورة العرابية، وفي ٢ يناير ١٨٨٢ قدم رئيس الوزراء شريف باشا مشروع الدستور إلى مجلس النواب. ولم تكن هذه الخطوة لترضي الدول الأجنبية التي تنظر بعين القلق للتطور الديمقراطي في مصر، فقدم مالت الإنجليزى وسنكفكس الفرنسى مذكرة إلى الخديوي توفيق يرفضان فيها تشكيل مجلس النواب العرابي وتأسيس النظام البرلماني وأشارا على الخديوي باتخاذ الإجراءات التي من شأنها إعاقة الدستور واستعادة سلطته المطلقة مرة أخرى.

كانت الأحداث قد سبقت تدبير الخديوي وقنصلي إنجلترا وفرنسا؛ فقد أقرت الحكومة الدستور وأرسلته إلى مجلس النواب الذي أقره ثم وقعه الخديوي في نفس اليوم ٧ فبراير ١٨٨٢.. وهكذا لم يكن هناك بد من احتلال مصر بشكل نهائي وبطريقة عسكرية مفضوحة.

لم تكن هذه الأحداث بعيدة عن عين الصحافة والصحفيين الوطنيين الذين تدخلوا في الصراع السياسي بالرأي والتحليل ما أدى إلى مصادرة مجموعة من الصحف وإنذار مجموعة أخرى، فقبل أن تبدأ نذر الأسطول الإنجليزي في الوصول إلى الإسكندرية في ١٩ مايو ١٨٨٢ بيومين أي في ١٧ مايو كانت الصحافة المصرية الحرة على موعد آخر مع ضربة قاصمة استهدفت مجموعة من الصحف الوطنية المهمة في يوم واحد، فقد صودرت جريدة الطائف لعبد الله النديم ترضية للخديوى بعد تسوية الخلاف معه، كما عطلت جريدة المفيد لمدة شهر، وأنذرت جريدة الفسطاط.

وفى الأول من شهر يونيو سنة ١٨٨٢، وفي نفس اليوم الذي أصدر عرابي منشورًا إلى وزارة الداخلية يشير فيه إلى تكفله بالمحافظة على الأمن، وفي نفس هذا اليوم عطلت جريدة الأهرام شهرًا، وعطلت جريدة المحروسة ثلاثة أشهر، وجاء في حيثيات هذا القرار أنهما نشرا أخبارًا مشوشة للأفكار. ولكل جريدة من الجرائد التي صودرت حتى ١٨٨٢ ظرف سياسى وصحفي مختلف يستدعي أن نفرد لكل منها كلامًا مستقلا.

أولاً: نزهة الأفكار:

أوعز الخديوي إسماعيل بتأسيسها عام ١٨٦٩ لصاحبيها إبراهيم المويلحي وعثمان جلال وتعرضت الجريدة في عدديها الأولين لنقد الحكومة فأصدر الخديوي إسماعيل أمره بمصادرتها نهائيًا. بعد أن صدر منها عددان اثنان فقط.

ثانيًا: الكوكب الشرقي

جريدة سياسية أدبية كانت تصدر بشكل أسبوعي في الإسكندرية، صدر عددها الأول ٢٠ يوليو ١٨٧٣، لصاحبيها سليم وعبده الحموي، وبعد فترة وجيزة، أصدرا جريدة شعاع الكوكب اليومية، ولكن محافظ الإسكندرية ألغى ترخيصهما بلا سبب، فتظلم الحموي للخديوي إسماعيل، فطلبه الخديوي لمقابلته، وقال له: «يسرني أن أرى شابًا مثلك ساعيًا وراء الجد والارتقاء، وأتمنى أن يكون في بلادي كثير من أمثالك يصرفون أوقاتهم في خدمة الآداب والحكومة والوطن، ولكن بما أن حالة البلاد لا تستوجب انتشار جرائد عربية فيها بالوقت الحاضر رأيت أن ألغي جريدتيك بلا ذنب ولا إثم يستوجبان هذا القصاص».[1] ويبدو أن هذا الموقف الذي اتخذه الخديوي إسماعيل من الكوكب الشرقي كان بسبب الخطأ الذي وقعت فيه نزهة الأفكار كما يرى إسماعيل.

كان يكتب في الكوكب الشرقي – إلى جانب صاحبيها – الشيخ حمزة فتح الله.

ثالثًا: صحف أبي نظارة :

هي مجموعة من الصحف الهزلية التي أصدرها جمس سانوا المعروف في تاريخ الصحافة والمسرح العربيين باسم يعقوب صنوع، بدأ إصدارها عام ١٨٧٧ في مصر متحديًا بها الخديوي إسماعيل في آخر أيام حكمه مما انتهى به إلى النفي من مصر بأمر الخديوي إلا أن النفي ضاعف من هجومه الشديد ولهجته العنيفة الساخرة. كانت جريدته الأولى التي

---

(١) فيليب طرازي:ص ٤٨

أصدرها والتي أدت إلى نفيه تحمل اسم «أبو نظارة زرقاء» وحينما عاد لإصدارها من باريس أصدرها تحت اسم «رحلة أبي نظارة زرقاء» وانتقد فيها إسماعيل مرة أخرى وإن كان انتقاده هذه المرة بلهجة أشد وأعنف ظاهرها الهزل إلا أنها جادة في مضمونها، أصدر منها ثلاثين عددًا من عام ١٨٧٨ وحتى عام ١٨٧٩.

حققت «رحلة أبى نظارة زرقاء» انتشارًا واسعًا في المدن والأرياف ليس لجرأتها فقط ولكن للغتها العامية المصرية الساخرة التي ضمنت لها إقبالا جماهيريًا واسعًا حتى أنه كان يطبع أسبوعيًّا حوالي ستة آلاف عدد أو أكثر وربما زاد في بعض المرات إلى خمسة عشر ألفا.

فى مارس ١٨٧٩ أعاد للجريدة اسمها الأول «أبو نظارة زرقاء» ونشرها مزينة بالرسوم وباللغتين العربية والفرنسية.. إلا أن ملاحقة الأمن المصري للجريدة ومصادرتها كانا سببا في تغيير اسمها مرارًا حتى كان عدد الصحف التي أنشأها في أربع سنوات نحو ست صحف، كلها في الحقيقة ليست إلا صحيفة واحدة تغير اسمها للظروف السياسية وقتها، ومن هذه الصحف:

النظارات المصرية ١٨٧٩، أبو صفارة ١٨٨٠، أبو زمارة ١٨٨٠، الحاوى ١٨٨١ أبو نظارة ١٨٨١، الوطنى المصري ١٨٨٣، وأخيرًا «الثرثارة المصرية» أو «البافار إجيبسيان» بثماني لغات شرقية وغربية.

ظل يعقوب صنوع يصدر جرائده المعادية للاحتلال والمتغيرة الأسماء مدة أربع وثلاثين سنة حتى توفي في ٣١ ديسمبر ١٩١٠.

وقد كان موقف مفكري الأمة من يعقوب صنوع غير ما نظن نحن اليوم، فهذا محمد عبده في الوقائع المصرية يصف جريدة أبي نظارة بأنها «جرنال هزأة لم يدع قبيحة من القبائح إلا احتواها ولا رذيلة من الرذائل إلا أحصاها أتى من العبارات ما لا يستطيع السوقة وأدنياء الناس أن يأتوا به وجعل ديدنه السب والثلب وثلم الأعراض وتمزيق حجاب الإنسانية والقدح في السير الشخصية».

ولهذا يرى محمد عبده أن ما تقوم به السلطة من مصادرة جرائد يعقوب صنوع حماية للعقول المصرية: «مما يسري إلى الأذهان من سم فساده»[1].

رابعًا: المحروسة :

جريدة أسبوعية، كانت تصدر باللغة العربية، وأصدرها سليم نقاش اللبنانى الأصل عام ١٨٨٠ في الإسكندرية.. تمت مصادرتها بعد صدور عددها الأول فأصدر سليم نقاش مكانها جريدة العصر الجديد.. أعفت الحكومة عنها فعادت إلى الظهور مرة أخرى بشكل يومي حتى احتجبت إثر مذبحة الإسكندرية في ١٨٨٢.. ثم عادت مرة أخرى للظهور بشكل أسبوعي عام ١٨٨٤، وتولى إدارتها خليل نقاش والد سليم نقاش، ثم يوسف آصاف وعزيز بك زند ١٨٨٤، وقد نقلا مكاتبها إلى القاهرة عام ١٨٨٧.

ثم تولى إدارتها عزيز بك زند ووالده روفائيل، ثم إلياس زيادة عام ١٩٠٩ وقد أصدرها إلياس زيادة بشكل يومي عام ١٩٣٠ حتى توقفت عام ١٩٤١.

---

(١) محمد عبده: جرنال أبو نظارة، الوقائع المصرية، نقلا عن: د. محمد عمارة: الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده (تحقيق وتقديم) في الكتابات السياسية، دار الشروق، مكتبة الأسـرة، ص ٢٩٣، القاهرة، ٢٠٠٨.

ممن تولوا إدارة تحريرها وشاركوا فيه: الشيخ محمد عبده، أديب إسحاق، أمين البستاني، سليم بن عباس الشلفون، يوسف البستاني، داود بركات، نقولا حداد، إبراهيم الحوراني، فرح أنطون واشتملت المحروسة على عدة أبواب منها: الأخبار الداخلية، وتلغرافات، وأخبار البورصة، وأخبار التجارة، وبيان بالأراضي الفضاء في مصر، والإعلانات. وكانت تطبع في مطبعة المحروسة والعصر الجديد في الإسكندرية. وقد تصدر كل عدد بعبارة: المحروسة.. صحيفة وطنية تصدر في كل يوم ما خلا يومي الخميس والأحد وذلك حتى العدد ٢٦٤، بعد ذلك كانت تصدر يوميًّا ما خلا الأربعاء والأحد.

وكانت قيمة الاشتراك في المحروسة في الإسكندرية ٢٥ فرنكًا عن سنة و١٥ فرنكًا عن ستة أشهر. أما اشتراكها في سائر الجهات عدا الإسكندرية فكان ٣٥ فرنكًا عن سنة و٢٠ فرنكًا عن ستة أشهر.

أما أجرة السطر في الإعلان داخل جريدة المحروسة فكان خمسة فرنكات في الصفحة الأولى، وأربعة في الثانية، وثلاثة في الثالثة، وفرنكين في الرابعة.

خامسًا: العصر الجديد :

جريدة أسبوعية تصدر باللغة العربية، أصدرها سليم نقاش عام ١٨٨٠ عقب مصادرة العدد الأول لجريدة المحروسة. وقد صدر العدد الأول من العصر الجديد في ٨ يناير ١٨٨٠ واحتجبت عند بدء الثورة العرابية في ١٨٨٢.

وكانت كل مواصفاتها هي مواصفات وشروط المحروسة حتى الوكلاء في الأقاليم كانوا نفس الوكلاء.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى دور أديب إسحاق في تحرير وإخراج جريدتي العصر الجديد والمحروسة ومساعدته لسليم نقاش ودعمه بكل ما يمكن لاستمرار الجريدتين.

سادسًا: صحف حسن الشمسي ومصطفى ثاقب :

١ــ المفيد

جريدة نصف أسبوعية باللغة العربية، عرفت نفسها في صدر كل عدد بأنها سياسية أدبية.

أصدرها مصطفى ثاقب عام ١٨٨١ في القاهرة.. ونظرًا لوطنيتها ولهجتها الشديدة فقد عطلت من قبل الحكومة الخديوية عام ١٨٨١.. ثم أعفي عنها سنة ١٨٨٢، وتوقفت في العام نفسه إثر اندلاع الثورة العرابية واشتعالها.

كانت جريدة المفيد تصدر يومي الاثنين والخميس، وكان محررها الرئيسي هو حسن الشمسي الذي لم نستطع أن نعرف عنه كثيرًا وأبرز ما قام به حسب ما ذكر في ما وصلنا عن حياته تحريره لجريدة المفيد، التي كانت تطبع في إدارة الجريدة الكائن بدرب الجماميز بقنطرة سنقر.

وكانت قيمة الاشتراك التي يحصلها صاحب الجريدة مصطفى ثاقب في المحروسة – أي القاهرة – ٢٠ فرنكًا في سنة، و١٣ فرنكًا عن نصف

سنة أما في الثغور وتوابعها فكان الاشتراك ٢٥ فرنكًا عن سنة، و١٥ فرنكًا عن نصف سنة. ومن الأبيات التي مدح بها عبد الله فريح جريدة المفيد:

يَا منْ تروِمُ الفضلَ قَدْ   وفقت للخيرِ العتيد

إن رُمــتَ منه تجتني   أو شئتَ منه تستفيد

فَهلم صَــاحِ مؤرِّخًا   واقرأْ بِنَا خَبرًا مُفيد

وكان حسن الشمسي أحد الذين تم القبض عليهم في أعقاب هزيمة عرابي وتم التحقيق معه، كما هو ثابت في محضر استجوابه الذي تم يوم الأحد ٢٢ محرم سنة ١٣٠٠ هجرية، وقد أورد حسن الشمسي بياناته الشخصية الأساسية في بداية المحضر كما هو متبع في مثل هذه الحالات، مشيرًا إلى أنه محرر جريدة المفيد ومعاون بديوان المعارف براتب شهري ١١٥٠ قرشًا. وأن من عينه في هذه الوظيفة هو رياض باشا حينما كان ناظرًا للمعارف حيث عينه في وظيفة خوجة نحوي، ولما تولى محمود سامي البارودي وزارة المعارف عينه في وظيفة معاون.

وقد دفع حسن الشمسي عن نفسه تهمة الحط من قدر الجناب الخديوي وتهييج الأفكار، مؤكدًا أنه كان يكتب: «ما تقتضيه الحالة الراهنة وقتئذ»، بل إن حسن الشمسي ذهب إلى أبعد من ذلك حيث أقر بأن العبارات الخارجة في حق الخديوي في المفيد كانت تحت ضغط وليس عن اقتناع: «فالجميع يعلمون ما كان حاصلاً في ذلك الوقت ويعلمون عدم اغتراري على الإقناع في كتابتها».

بل إنه اتهم عرابي صراحة أنه كان يكلفه بنشر بعض الموضوعات الصحفية التي تقدح في الخديوي إسماعيل: «أما ما يختص بإسماعيل باشا فلم

أكتبه من تلقاء نفسي، بل تارة كان يكلفني عرابي باشا بكتابته وتارة كنت أسمعه منه فأكتبه»[1].

٢ــ النجاح

وهي صحيفة سياسية أصدرها مصطفى ثاقب وحسن الشمسي بعد ما ألغت الحكومة جريدة المفيد وكان ذلك في نوفمبر ١٨٨١. وقد تم إلغاؤها بعد مدة وجيزة وليس فيها اختلاف كثير عن المفيد اللهم إلا في الاسم.

٣ــ السفير

بعد إلغاء النجاح هي الأخرى من قبل الحكومة أصدر ثاقب والشمسي صحيفتهما الثالثة بهذا الاسم، ولم تختلف هي الأخرى عن المفيد والنجاح في السياسة أو الشكل إلا أنها كانت أصغر بعض الشيء، وصدر عددها الأول في أغسطس ١٨٨٢، أي قبل انكسار العرابيين بنحو شهر.

سابعًا: الفسطاط

جريدة أسبوعية تصدر باللغة العربية، وكانت – كما عرّفت نفسها – وطنية سياسية أدبية. أصدرها وتولى تحريرها عبد الغنى المدني عام ١٨٨٢ في القاهرة وكانت معادية للاحتلال وموالية لعرابي، تبعها ملحق يومي عن أخبار الثورة العرابية.. وقد توقفت إثر اندلاع الثورة العرابية وسخونة أحداثها.. أى أنها توقفت في عامها الأول ثم انتقلت إلى الإسكندرية.

---

(١) سليم خليل النقاش: مصر للمصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، الكتاب ١٢٥، الجزء السابع ص ص ٢٦٣ــ٢٦٨.

ثامنًا: مصر

جريدة أسبوعية أصدرها أديب إسحاق وسليم نقاش عام ١٨٧٧، وهي من أخطر الصحف التي صدرت في هذه الفترة، كتب تحت اسمها أنها جريدة صناعية سياسية تجارية وعلمية، وكانت تصدر في القاهرة.

هي أول جريدة رفعت شعار مصر الفتاة إشارة إلى الجمعية السرية التي أسسها جمال الدين الأفغاني في هذه الفترة التي نادت بالمساواة واقتسام السلطة وكان أديب إسحاق نفسه أحد كوادرها النشطاء. عطلت الجريدة سنتين من قبل الحكومة ثم صدرت كمجلة، ثم عادت للظهور كجريدة.. والأعداد المتوفرة منها قليلة.

تسلم عوني إسحاق – شقيق أديب – إدارتها ورئاسة تحريرها عام ١٨٨٢.. ولكنها توقفت بعد ذلك بأشهر.. وحينما نفى أديب إسحاق إلى باريس أصدرها من هناك باسم «مصر القاهرة».

تاسعًا: التجارة

جريدة أسبوعية صدرت في الإسكندرية في ١٥ مايو ١٨٧٨ عقب توقف جريدة مصر في المرة الأولى وكانت ككل جرائد أديب إسحاق معادية للتدخل الأجنبي والفساد السياسي في مصر في هذه الفترة، تم تعطيل جريدة التجارة عام ١٨٧٩ من قبل الحكومة الخديوية.

عاشرًا: الأهرام

جريدة سياسية تجارية أدبية، صدر أول عدد منها سنة ١٨٧٦ بشكل يومي، ثم أصبحت أسبوعية في الإسكندرية منذ ١٨٧٧ وحتى ١٨٨٠، ثم يومية في الإسكندرية منذ ١٨٨٠ وحتى ١٨٩٩، ثم يومية في القاهرة منذ ١٨٩٩.

أسسها الأخوان اللبنانيان سليم وبشارة تقلا، كان أولهما صاحب الامتياز وثانيهما مدير التحرير.

وقد استقل بشارة تقلا بإدارة الجريدة عقب وفاة شقيقه سليم عام ١٨٩٢ ونقل إدارتها إلى القاهرة في نهاية القرن التاسع عشر وأصدر صدى الأهرام في الإسكندرية محل الأهرام.

وجريدة الأهرام هي أقدم جريدة عربية مستمرة في الصدور تحت الاسم نفسه.. لها الآن طبعة دولية تصدر في لندن منذ ١٩٨٤، وطبعة دولية أخرى تصدر في نيويورك منذ ١٩٨٦.

وعن توقف الأهرام سنة ١٨٨٢ فقد كان ذلك لعدم مناصرة سليم وبشارة للثورة العرابية فأحرق العرابيون مطبعتهما في الإسكندرية وكان بشارة صحفيا جريئًا وذا صلة وثيقة بالفرنسيين.

ومن الصحف التي أصدرها صاحبا الأهرام وصودرت أيضًا:

صدى الأهرام: صدر عددها الأول في ٣ سبتمبر ١٨٧٦، وصودرت بعد سنتين من ظهورها (١٨٧٨) بأمر من الخديوي إسماعيل لهجومها على الحكومة وقتها وموالاتها للفلاح المظلوم في أثناء الأزمة الاقتصادية الحادة نتيجة انخفاض منسوب فيضان النيل؛ لذلك غضب الخديوي إسماعيل على بشارة تقلا وسجنه وأقفل الجريدة.

الوقت: هي الصحيفة الثانية التي أصدرها الأخوان تقلا عقب خروج بشارة من السجن واستمرت في الصدور حتى أيام الثورة العرابية، وتعطلت إبان هذه الأزمة.

الأحوال: هي الجريدة التي صدرت عقب توقف جريدة الوقت، وصدر العدد الأول لجريدة الأحوال يوم ٩ يونيو ١٨٨٢، ولم تستمر هذه الجريدة أكثر من شهر حيث توقفت في شهر يوليو ١٨٨٢ باحتراق مطبعة الأهرام إبان الأحداث العرابية.

حادي عاشر: الحجاز

صدر العدد الأول من جريدة الحجاز في ٢٤ يوليو ١٨٨١، واستمرت في الصدور فيما يبدو حتى نهاية هذا العام، وكانت تصدر بشكل أسبوعي. وكانت جريدة سياسية تهتم بالشأن العربي والإسلامي عامة والمصري خاصة أصدرها الشيخ ابراهيم سراج الدين المدني، ولا نعرف عنه الكثير سوى أنه تونسي الأصل جاء إلى القاهرة وتعلم في الأزهر حتى أصبح أحد علمائه، وصَاحَبَ عبد الله النديم وأصدر جريدة الحجاز التي لم نعثر منها على أي عدد.. مما تتداوله المراجع عن إبراهيم سراج الدين المدني أنه كان معاديًا للوجود الأجنبي في مصر لكن ما أورده فيليب طرازي في كتابه من العدد الثاني عشر لجريدة الحجاز ؛ إذ ذكر مقالاً لإبراهيم سراج الدين المدني، بعنوان (نفثة مصدور) يفند فيها الرجل بعض الوشايات التي تعمل على الإيقاع بينه وبين الإنجليز.. يقول: «ادعى بعض الناس أن جريدتنا حادة القول منحرفة المزاج، وما هي – فيما أعلم- أعلم إلا للمؤلف تدعو إلى الإصلاح الحقيقي على يد أي مصلح كان ومن أهم الإصلاحات وأحسنها حفظ العهود والعلاقات مع الأجانب الذين لا ينكر جريان بعض المحسنات على أيديهم».

من الواضح من المقتطفات التي اقتبسها فيليب طرازي من أعداد الجريدة التي كانت تحت يده، أن المدني كان ينتقد سياسة الإنجليز فعلاً لكن ذلك وحده لم يكن هو الذي أدى إلى مصادرة جريدته الوحيدة، بل إن شيئًا من الوشاية والأحقاد الشخصية في الوسط الصحفي وقتها كان وراء اختفاء الرجل وجريدته.

ثاني عشر: الطائف

جريدة أسبوعية سياسية تهذيبية أصدرها عبد الله النديم عقب تعطيل جريدة **التنكيت والتبكيت** وأصبحت لسان حال الثورة العرابية، وهي أخطر جريدة في هذه الفترة صدرت في الإسكندرية ثم القاهرة، وتوقفت عن الصدور إثر انكسار العرابيين وقد استمرت الطائف عامًا واحدًا، وكان مقر إدارتها في الأزبكية في منزل حضرة ألماس بك، وكانت تطبع في مطبعة وادى النيل ثم في مطبعة الاتحاد في ملك الكونت دبانة بشارع قنطرة الدكة. وكان محررها الرئيسي عبد الله النديم ومعه أحد تلامذته أحمد سمير، وكان مدير مكتبها حسنين أفندي دويب، ووكيلها في الإسكندرية حسن أفندي القماش بجوار الضبطية في ملك عثمان أفندي شاكر.

أما قيمة الاشتراك في الطائف فقد كانت أقل من أي من الجرائد التي كانت تصدر وقتها فقد كان ١٥ فرنكًا عن سنة، و ٩ فرنكات عن ستة أشهر.

وكانت الطائف أكثر الصحف انتشارًا في وقتها وكانت نبرتها حادة كصاحبها واشتدت نبرته مع قرب نهاية الثورة العرابية وانكسارها، فقد كتب النديم في عدد ١٢ رمضان ١٢٩٩ / ٢٨ يوليو ١٨٨٢ يقول:

«من لم يمت بالسيف مات بغيره تعددت الأسباب والموت واحد. يا أهل مصر، ليس من قعد عن نصرة الله كمن جاهد في سبيل الله.. لا يستوون عند الله وأولئك الفائزون...

يا أهل مصر إنما الإنكليز نجس فلا يقربوا البلاد بعد عامهم هذا، وإن خفتم ضعفاً فتوازروا وتعاونوا ينصركم الله عليهم إن الله قوى عزيز.

يا أهل مصر: إن الإنكليز يقولون: مصر هي الحصن لبلاد العرب، فمن فتحها فقد أخذ بلاد المسلمين، فتقووا واحفظوا حصن البلاد الإسلامية وجاهدوا في الله حق جهاده لتحفظوا هذا الدين العظيم».

ولم يكن النديم مجرد خطيب للثورة العرابية بل كان ناشرًا لبياناتها وفاضحًا لخونتها.. فقد نشر في عدد ٦٧ يوم الجمعة أول شوال ١٢٩٩ هـ/ أغسطس ١٨٨٢ يقول:

«عثرنا علي جوابات مرسلة من حسين بك حسني البغدادي مأمور مالية الدقهلية سابقًا إلى بعض أعيان بلادنا يدعو فيها لاتباع توفيق باشا والخضوع إلى الإنكليز...، وقد ورد لصاحب هذا الجواب جواب بمعناه من علي باشا مبارك، وهذان ممن كنا نعتقد فيهما الصدق وطهارة الباطن، أما وقد أظهرا خلاف ما كنا نعتقد فإنا ننفض أيدينا من تراب وطنيتهما التي دفنت في أرض هذه الجوابات المضلة للأفكار».

ثالث عشر: روضة الأخبار

صدر عددها الأول عام ١٨٧٨ في مدينة القاهرة، وكان صاحبها هو المدعو محمد أنسي. كانت شديدة النقد لأعمال الحكومات، حتى إن فيليب طرازي يصف سياستها التحريرية بالتهور، وهو ما جعل الحكومة المصرية تلغي ترخيصها قبل أن تتم عامًا واحدًا من عمرها.

رابع عشر: الزمان

صحيفة سياسية الطابع، صدر عددها الأول في ٦ من مارس ١٨٨٢، وكانت نصف أسبوعية، وكان صاحبها علكسان صرافيان أحد الشوام الذين أتوا مصر، كانت تأخذ جانب المصريين لكن مباحثها كانت تراها الداخلية – خصوصًا في أوقات أزمة عرابي – متطرفة بعض الشيء، وقد أنذرها محمود سامي البارودي مرة عندما كان وزيرًا للداخلية عام ١٨٨٢، بسبب مقال عن أنواع الحكومات في العالم. وتوقفت الزمان أول مرة في أبريل ١٨٨٢، عندما رأت حكومة مصر وقتها أن بعض موضوعاتها تحتوي على مطاعن شخصية. أما توقفها النهائي فكان في المرحلة القادمة ١٨٨٨.

خامس عشر: مصر الفتاة

جريدة أسبوعية سياسية صدر عددها الأول عام ١٨٧٩ وكانت لسان حال جمعية مصر الفتاة، كان محررها الأول أديب إسحاق، وكانت تنتقد الحكومة نقدًا موجعًا، وقد صودرت بعد صدورها بوقت قصير، بفعل رئيس الوزراء وقتها مصطفى رياض باشا حيث كان معظم نقد الجريدة موجهًا له. ومن اللافت أن أديب إسحاق بعد مصادرة جريدته عام ١٨٨٠ أقام دعوى على الحكومة المصرية أمام المجلس المختلط، وكان ذلك في نوفمبر واستغل المحاكمة ليزيد في الطعن والنقد العنيف للحكومة ورئيسها.

سادس عشر: البرهان

صدر العدد الأول من هذه الجريدة في الإسكندرية يوم ٥ مايو ١٨٨١. لصاحبها معوض محمد فريد، ورئيس تحريرها هو الشيخ حمزة فتح الله.

وهي من الصحف التي كانت تأخذ جانب الخديوي ضد عرابي وصحبه في أثناء الحوادث العرابية، يصفها فيليب طرازي باعتدال المشرب، وقد كانت تنصح العرابيين بالرجوع عما يفعلونه.

استمرت فترة في الصدور، وكانت موالية للخديوي، وانتقلت في عامها الثالث من الإسكندرية إلى القاهرة.

لم يذكر عن هذه الجريدة أنها صودرت، إلا أن خبرًا نشر في أحد أعداد الوقائع يفيد بإنذارها مرة – على الرغم من موالاتها للخديوي – وهو تحت عنوان «إخطار رسمي من إدارة المطبوعات إلى حضرة صاحب امتياز جريدة البرهان» يقول الخبر:

«وقفنا في العدد الخامس والعشرين من جريدة البرهان على مقالة طويلة... نددتم فيها بالأجانب وهممتم بدون تخصيص مع أنه يدخل في ذلك الدول المتحابة معنا التي نؤمل دوام حسن العلاقات بيننا وبينها لما لنا معها من الارتباط شأن الدول المتمدنة، ولا يخفى عليكم أن الثابت في أذهان كل متبصر كون الجرائد لسان الأمم؛ فلا يليق بجريدة أن تعد نفسها لسان الأمة المصرية إلا إذا رامت مصالحها التي من أهمها حسن العلاقات بينها وبين معاهديها من الأمم العظيمة؛ ولهذا نخطركم بأنه من الآن فصاعدًا يلزمكم أن تقفوا عند حدود الأدب في شأن الدول وتقتصروا على ما يفيد من النصائح والآداب العامة بدون تعرض لذكر أحد بطعن أو تنديد كما هو شأن الجرائد الحرة المهدية، وعليكم أن تنشروا هذا في أول عدد يصدر من جريدتكم»[1].

---

(١) الوقائع المصرية: عدد ٢٦ أكتوبر ١٨٨١.

بناء على ما سبق فإن عدد الصحف المصادرة في الفترة حتى ١٨٨٢ بلغ نحو ثمان وعشرين جريدة كان أغلبها قد صودر في سنة ١٨٨٢ أي مع اشتعال الوعي الوطني والثورة العرابية. وهو ما يؤكد توافق حركة مصادرة الصحف مع ازدياد الوعي السياسي العام في مصر.

(٢)
من ١٨٨٢ حتى ١٩١٩

انتهت هوجة «الفلاح المصري» على رأي ماركس، فلم يكن مسموحًا لمثله وقتها بأن يخترق تحالف المصالح الذي يهدف إلى بقاء الحال على ما هو عليه.. وقد خلفت هوجة عرابي أو ثورته، كما يحلو للبعض تسميتها، آثارا سلبية كثيرة جدًا، لم يكن أولها اهتمام النخبة الحاكمة في مصر فقط بتثبيت دعائم حكمهم سواء في ذلك الخديوي توفيق أو الحكم الأجنبي الجديد (الاحتلال الإنجليزى)، نقول: اهتمت النخب الحاكمة بتثبيت ملك كان قاب قوسين أو أدنى من الإفلات من يدهم ليسقط في أيدي الفلاحين وكان هذا للاهتمام بالنواحي الأمنية على حساب مصالح الشعب المصري من تعليم وتعمير وصحة ... إلخ. وليس من دليل على ذلك أكثر من المقارنة البسيطة بين تعداد سكان القطر المصري عام ١٨٨١ وبالتحديد ديسمبر أي قبل انتهاء الثورة العرابية بأقل من عام وهو التعداد الذي أجرته وزارة شريف باشا، وتعداد ١٨٨٦ أي بعد الثورة العرابية بأربعة أعوام.. فقد أعلن عن نتيجة التعداد الأول في مايو ١٨٨٢ وكان عدد سكان مصر طبقًا لهذا التعداد ٦ ملايين و٨٠٦ آلاف نسمة، أما تعداد ١٨٨٦ فكانت نتيجته ٦ ملايين و٨٠١ ألف و٣٨١ شخصا. أي أن تعداد القطر المصري بعد أربع سنوات من الثورة لم يزد بل نقص نحو خمسة آلاف نسمة، وهذا معناه أن سوء الرعاية الصحية كان بالغًا لدرجة أكلت الزيادة وقضت على نحو خمسة آلاف نسمة من العدد الأصلي.

لم يكن هذا السوء في الرعاية الصحية إلا نتيجة تركيز الاهتمام على ترسيخ قواعد الحكم أو الاحتلال وإهمال المصريين وحياتهم وتركهم نهبًا للجهل والمرض جزاءً على ما اقترفوه من مؤازرة عرابي وصحبه الذين اختلفوا في ما بعد في منفاهم وكال بعضهم لبعض الاتهامات.

كان من آليات السيطرة الإنجليزية على نواحي الحياة في مصر التدخل الإدارى في مؤسسات الدولة - الأمنية منها خصوصًا، وهو ما يبدو واضحًا من استقالة وزير الداخلية في وزارة نوبار باشا في ١٠ مارس ١٨٨٤ احتجاجًا على تدخل الوكيل الإنجليزى في أعمال الوزارة.

لا نستطيع القول: إنه بمجرد القبض على عرابي وصحبه اختفت روح الثورة تمامًا من حياة المجتمع المصري.. لكن الوثائق المتاحة بين أيدينا تكاد تؤكد ذلك للأسف، اللهم إلا من إشارات قليلة على الخوف الذي سكن المجتمع وسكن حكامه كذلك. ومن تلك الإشارات النادرة ما حدث يوم ٢٠ يونيو ١٨٨٣ حينما ألقي القبض على جمعية سرية لاغتيال عملاء الاحتلال والموالين، وكان اسم الجمعية «جمعية الانتقام» وكان من بين المقبوض عليهم سعد زغلول الذي وجِّهت إليه تهمة تكوين هذه الجمعية.

نُظرت القضية أمام لجنة قضائية مختلطة برئاسة قاضٍ بلجيكى يدعى فلمنكس، وبعد أن انتهت التحقيقات حكمت المحكمة ببراءة سعد زغلول لعدم وجود أدلة.

كان على الحركة الوطنية في مصر بعد انكسار العرابيين أن تحاول استنبات آليات أخرى للحصول على الاستقلال غير تلك التي اعتمد عليها عرابي وصحبه، لكن ذلك لم يكن ليحدث هكذا ببساطة وبين عشية وضحاها،

والمتتبع لعناصر الحركة الوطنية منذ انكسار العرابيين وحتى نهاية القرن التاسع عشر يدرك إلى أي مدى كانت الحركة الوطنية تخبط عشواء على غير هدى حتى أن أحد أقطابها واسمه مصطفى محمد نجيب الذى كان مقربًا من مصطفى كامل اتهم المصريين في مخطوط بعنوان: «خروج المصريين على الخلفاء والسلاطين» باتهامات متناقضة، ناهيك عن كونها يمكن أن تصدر عن مصري، فهو تارة يراهم أهل فتن وثورات، وعلّق في رقبتهم مقتل عثمان وعلي، وتارة أخرى يراهم أهل استكانة وكسل وخمول ويأس ولو أرادوا الخير ما قدروا عليه.

وكانت نتيجة الأحداث العرابية ما يمكن تسميته محاولة القصر والمحتل فصم العلاقة بين المواطن المصري ووطنه، ذاك المبدأ الذي تلمسه عرابي ولم يجسده تمامًا، وكانت بدايات فصم هذه العلاقة صدور قانون اصطلح على تسميته بقانون القرعة العسكرية. وهو أول قوانين التجنيد بعد الاحتلال، أتاح هذا القانون التخلص من تأدية الخدمة العسكرية بدفع بدل نقدى قيمته ١٠٠ جنيه.. أو بتقديم شخص بديل، فكان هذا القانون «أول خطوة لزعزعة مفهوم الخدمة الوطنية في المؤسسة العسكرية المصرية، وظهرت مجموعة من الضغوط من العائلات الغنية في الريف على الفقراء»[(١)].

لم يكن أمام المصريين إلا أن يصبروا على هذا العنت الذي يواجهونه، ولم تظهر لهم كلمة احتجاج إلا بعد ١٢ عامًا من هزيمة عرابي وصحبه، وتحديدا في مايو ١٨٩٤ عندما نظم الفحامون في بورسعيد إضرابًا عماليًا

(١) لويس جرجس: يوميات من التاريخ ص ٢٣٠ نقلا من يونان لبيب رزق

كبيرًا شارك فيه ٢٥٠٠ عامل وقد تدخلت الأساطيل الحربية الإنجليزية والفرنسية لفض هذا الإضراب.

كما أن إنشاء المحكمة المخصوصة يوم ٢٥ فبراير ١٨٩٥ عقب حادثة اعتداء على مجموعة من الجنود الإنجليز في منطقة عمود السواري ليس إلا ردًا على حوادث كثيرة من هذا النوع اقتضت وبإلحاح إنشاء مثل هذه المحكمة التي كان من مهامها الفصل في قضايا الاعتداء على أفراد جيش الاحتلال.

بدأت الأحداث تتسارع شيئًا فشيئًا حتى قبل نهاية القرن التاسع عشر بخطوة واحدة أي عام ١٨٩٩ وبداية من شهر أكتوبر حيث نظم عمال الشركة الخديوية للملاحة إضرابًا احتجاجًا على تخفيض ساعات العمل من ١١ ساعة إلى ١٠ ساعات ونصف مع استقطاع أجر نصف الساعة.

بعد ذلك بشهرين أضرب عمال معامل السجائر في القاهرة فترة طويلة لأسباب شبيهة، واستمر الإضراب حتى ٢١ فبراير ١٩٠٠، وفي محاولة لكسر هذا الإضراب العمالي استعمل محل فانيادس في شارع دبانة ١٥ لفيفًا مصريًا من بولاق ليلفوا له سجائره، وعندما علم المضربون اجتمعوا أمام المحل، وطالبوا بإخراج اللفافين الجدد ومنعهم من العمل حتى تحل مشكلات المضربين.. وكان عدد المضربين ٣٠٠ عامل، غير أن الحادثة، وإن دلت على نشاط الحركة العمالية في هذا الوقت المبكر ووعيها، فإن الإشارة الأكثر وضوحًا أنها حركة جزئية غير منظمة وليست شاملة جميع العمال في عموم القطر المصري، وهو ما بدأ العمال يستشعرونه عقب انتهاء الإضراب مباشرة، فقد أحسوا بضرورة تكوين تنظيم يدافع عن مصالحهم، فأنشأوا «جمعية لفافي السجائر بالقاهرة» برئاسة طبيب يوناني اسمه كريازي.

لقد كان تكوين هذه الجمعية بروحها النقابية ذا أثر بالغ على الحركة العمالية التي ازداد نشاطها ووعيها، ولذلك ليس غريبًا أن نرى ثلاثة إضرابات عمالية أخرى فيما تبقى من هذا العام (١٩٠٠).

فى شهر سبتمبر: أضرب عمال شحن وتفريغ الفحم في ميناء الإسكندرية للمطالبة بزيادة الأجور إلى نحو ١٠ قروش يوميًا وخفض ساعات العمل إلى ١٢ ساعة يوميًا تتضمن ساعتين للراحة.

فى شهر نوفمبر: أضرب العمال المصريون في شركة ترام الإسكندرية مطالبين بفتح باب الترقية أمامهم إلى درجة مفتش أسوة بالأجانب. والحد من سلطة المفتشين، وتنظيم خصم الغرامات وخفض ساعات العمل التي وصلت إلى ١٣ ساعة يوميًا.

وفى ديسمبر: أضرب - حتى العمال الإيطاليون - في خزان أسوان مطالبيين بالرجوع عن قرار تخفيض الأجور من ٢٠ إلى ١٥ قرشًا، ووقف المعاملة السيئة التي يلقونها.

من الطبيعى إذن وفق هذا النشاط الاجتماعي والمهني العام في مصر أن تطلع علينا هند نوفل في الإسكندرية بمجلة الفتاة عام ١٨٩٢ أول مجلة نسائية في العالم العربي، ومن بعدها بنحو ست سنوات بمجلتها النسائية أيضًا أنيس الجليس، كما أن قاسم أمين بكتابيه اللذين نشرهما في العامين الأخيرين من القرن التاسع عشر لم يكن غريبًا ولا بعيدًا عن روح عصره المتوثبة التي أدركت أن تحرير الوطن يبدأ من تحرير فئاته وشرائحه وناسه، تحريرهم من الفقر والتخلف والجهل والمرض، بالعلم والصحة والوفرة، ولذلك كان طبيعيًا أن تنطلق كل الوان الطيف الوطنى بعد العرابيين من كون مصر ولاية

إسلامية تابعة للخلافة العثمانية، وأن الوالي العلوي حاكم شرعي ينبغي التعاون معه لتحرير البلاد.

أما الصحافة وهي لب موضوعنا، فإن ما أخذته قبل الثورة العرابية من مساحة ومكانة عنوة عن طريق تأثيرها في حركة الصراع السياسي، أخذته بعد الثورة العرابية طواعية، فقد بات واضحا أن تأثيرها كبير وأنها إحدى الآليات الفعالة في إدارة الصراع وتوجيه المجتمع، ولذلك استكانت الحركة الصحفية بعد ١٨٨٢ كما المجتمع المصري، لكنها سرعان ما قادت المجتمع مرة أخرى سريعا، ولكن من خارج البلاد، فبعد أقل من عام وبالتحديد في ٢٩ سبتمبر ١٨٨٣ صدر العدد الأول من جريدة « الوطن المصري» ليعقوب صنوع، ولكن في باريس، وكان صنوع في هذه الجريدة يصب هجومه على الاحتلال الإنجليزى. وكانت جريدته «أبو نظارة زرقا» قد منعت من دخول مصر، فأصدر «الوطن المصري» ريثما يستطيع إدخال جريدته أبونظارة إلى البلاد سرًّا.

بعد ذلك بنحو ستة أشهر يوم ١٣ مارس ١٨٨٤ كان محمد عبده قد سافر من منفاه الشامي إلى باريس ملتحقًا بالأفغاني فأصدرا في هذا اليوم بالاشتراك مع ثالث يدعى ميرزا باقر العدد الأول من الصحيفة الأشهر في تلك الفترة وهي «العروة الوثقى» وكان منهج هذه المجلة مواجهة الاحتلال الإنجليزى عن طريق توحيد الشعوب العربية والإسلامية والشرقية ضد قوى الاستعمار الأجنبى. كانت الحياة السياسية في هذه الفترة هادئة نسبيًا ولا يعكر صفو هذا الهدوء إلا بعض الصحف وعلى رأسها العروة الوثقى، التي صدر أمر مجلس الوزراء بمنعها من دخول مصر في أول مايو ١٨٨٤، ويذكر لويس جرجس أن ذلك القرار ترافق مع حملة واسعة ضد الصحافة، أغلقت

خلالها خمس صحف دون أن يذكر أسماء هذه الصحف. ومن غريب المصادفة أن هذا العام الذي شهد صدور «العروة الوثقى» ومنعها من دخول مصر ومصادرة خمس صحف أخرى هو العام الذي شهد وفاة أديب إسحاق الذي أصدر مجموعة كبيرة من الصحف إما منفردًا أو بالاشتراك، وكلها صحف كانت تختار جانب الشعب المصري ضد قوى الاستبداد أو الاحتلال.

بعد ذلك بخمسة أعوام وفي الأول من ديسمبر عام ١٨٨٩ صدر العدد الأول من جريدة المؤيد اليومية للشيخ علي يوسف، وهي صحيفة على الرغم من الملاحظات الكثيرة التي تؤخذ على صاحبها من بعض أقطاب الحركة الوطنية في عصره كما سنورد في ترجمته، فإن دورها في تنشيط الحركة السياسية والصحفية كان كبيرًا. وقد تعرضت مرات عديدة للإنذار ووقف صاحبها في ساحات المحاكم كثيرًا تحت ضغط عمله الصحفي والسياسي لدرجة أن سلطة الاحتلال أصدرت قرارًا في مايو ١٨٩٦ على أثر قضية التلغرافات الشهيرة بعدم إعطاء جريدة المؤيد أي معلومات.

بعد صدور المؤيد بعام واحد أو أقل صودرت مجلة من أشهر مجلات الإسكندرية آنذاك وهي مجلة الراوي لصاحبها خليل زينية على أثر هجومه العنيف على رئيس الوزراء رياض باشا، وكانت «الراوي» قد صدرت في مارس ١٨٨٠

فى مايو ١٨٩٢ عاد النديم من منفاه في فلسطين بعد صدور العفو عنه، ولم يكد يستقر في مصر ثلاثة أشهر حتى صدرت مجلته الشهيرة الأستاذ التي صدر عددها الأول يوم ٢٤ أغسطس ١٨٩٢، ولم تستطع «الأستاذ» أن تكمل عشرة أشهر حتى كانت صفحاتها تحمل وداع النديم لقرائه في العدد رقم ٤٤ حيث كان على موعد مع تنفيذ حكم بنفيه للمرة

الثانية، غادر النديم مصر على أثره متجهًا إلى يافا، ومنها إلى **إستنبول** حيث مات هناك عام ١٨٩٦.

من الصحف التي أخذت جانب المعارضة والهجوم على الاحتلال والعثمانيين والموالين لهما أيضًا في هذه الفترة، صحيفة المشير التي صدر عددها الأول في الأول من نوفمبر ١٨٩٤ في الإسكندرية لصاحبها سليم سركيس، وكان نهج سليم وجريدته الهجوم العنيف على دار الخلافة في استنبول، وهو الهجوم الذي استحسنته قوة الاحتلال فترة وعاش سليم سركيس في حماية اللورد كرومر، ولكن تلك الحماية ما لبثت أن انكشفت فتعرض سليم سركيس للوقوف في ساحات المحاكم، وحكم عليه في ٣٠ سبتمبر ١٨٩٧ بالحبس أسبوعا لأنه عاب في السلطان عبد الحميد وفي غليوم الثاني إمبرطور ألمانيا، واستمرت هذه المضايقات لدرجة جعلته يهاجر بجريدته سنة ١٨٩٩ إلى نيويورك، كما سنرى في متابعة حالة هذه الصحيفة منفردة.

قبل خطوتين من نهاية القرن التاسع عشر نشر مصطفى لطفي المنفلوطي قصيدة يهجو فيها الخديوي عباس حلمي الثاني فتعرض للمحاكمة وسجن لمدة عام ودفع ثلاثين جنيهًا غرامة.

كان طبيعيًا أن تكلل كل هذه الجهود الصحفية الجزئية بإصدار صحيفة اللواء على رأس القرن العشرين، لكن ذلك ليس معناه أن الحياة الصحفية لم تكن تحوي غير هذا التوجه فحسب في الصحافة المصرية، فقد كان هناك اتجاه مضاد لهذا الاتجاه وإن احتوى في داخله على تنويعات كثيرة، فعلى حين كانت صحيفة الإعلام التي صدرت عام ١٨٨٤ أي نفس عام صدور العروة الوثقى، على حين كانت هذه الصحيفة تجامل الإنجليز وتخدم مصالحهم وتستفيد منهم، كانت صحيفة البيان التي صدرت في مارس ١٨٨٤

تدافع عن العرش الخديوي وتتفانى في إخلاص الخدمة، أما جريدة الفلاح لصاحبها سليم باشا حموي التي صدرت في أكتوبر عام ١٨٨٥ فقد كانت ترى مصر تابعة للسيادة العثمانية وكان صاحبها يتزلف كثيرًا إلى السلطان عبد الحميد (المخلوع): «وينشر الفصول الطوال في مدح عدالته الموهومة ويقيم الزينات الشائقة في كل سنة بمناسبة تذكار ولادته وجلوسه. ولا ريب في أن المنافع الشخصية كانت تسوقة إلى اتباع هذه الخطة ترويجًا لجريدته واستدرارًا للآلاء الشاهانية عليه وعلى آل بيته»(١).

استقبل المصريون قرنًا جديدًا وهو القرن العشرون بالعدد الأول من جريدة اللواء اليومية التي كان يصدرها الزعيم مصطفى كامل باشا وظهر عددها الأول في اليوم الثاني من الشهر الأول من العام الأول من القرن العشرين.

في إحدى الشقق في شارع فهمي بباب اللوق ولمدة عامين كاملين كانت تصدر جريدة اللواء قبل أن تنتقل إلى شارع الدواوين، نوبار باشا حاليًّا.

وليست اللواء جريدة من الجرائد الوطنية التي آثرت الوقوف في صف الحركة الوطنية فقط بل إنها من نوعية الصحف التي طوّرت في أساليب المقالة السياسية كما ساعدت على تغيير وجهة نظر العامة إلى مهنة الصحافة والصحفيين.

ليس غريبًا إذن أن يترافق صدور العدد الأول من جريدة اللواء مع صدور كتاب المرأة الجديدة لقاسم أمين في نفس العام ١٩٠٠.

---

(١) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة المصرية: ص٣٠,٠ ص ص ٢٤،٢٥

بعد ذلك بعام واحد وبالتحديد في شهر أكتوبر ١٩٠١ عاد أحمد عرابي من منفاه بعد تسعة عشر عامًا قضاها هناك غريبًا عن وطنه وهمه وقضيته ولم يكن يستطيع بعد كل هذه المدة التي قضاها في المنفى وبعد أن تغيرت أساليب الأداء في الحركة الوطنية من المواجهة العسكرية الصريحة إلى المراوغة السياسية التي تستفيد من تناقضات الوضع السياسي وتوازنات الوضع الدولي، أقول لم يكن عرابي يستطيع أن يتأقلم سريعًا مع الحركة الوطنية المصرية في بدايات القرن العشرين ولم نعثر على اسم أحمد عرابي في حدث ذي أهمية سوى في الثالث من مايو عام ١٩٠٦ حينما دعت جمعية الجامعة الوطنية إلى اجتماع للبحث في إمكانيات إنشاء مجلس نيابي وكان الاجتماع في منزل أحمد عرابي في باب اللوق، سارت الأحداث في بداية القرن العشرين في السنوات الأولى منه هادئة هدوءًا يشوبه التوتر وسمته الارتباك..

عام ١٩٠٤ في الأول من شهر يناير صدر العدد الأول من جريدة الأمة الشرقية وهي جريدة سكندرية لم يعلن صاحبها عن اسمه، وقد صدرت تحت شعار مجلة علمية صناعية طبية أدبية فكاهية.. رأيت هذا العدد الأول وهو عدد شيق، غير أن هذه الجريدة ولأسباب مجهولة لم يصدر منها سوى هذا العدد. وفي هذا العام أيضًا توقفت جريدة عمارة التي صدر العدد الأول منها عام ١٨٩٩ وهي جريدة أسبوعية هزلية فكاهية انتقادية أصدرها محمد توفيق الأزهري ومحمد حلمي عزيز، وكانت تتبع منهجا انتقاديًا ساخرًا ولعل هذا هو سبب توقفها، ليس هذا بالأمر الغريب فالفترة فترة ارتباك سياسي وثقافي واجتماعي عام، ومصر في هذه السنوات كانت تنتظر أزمتها الاقتصادية الكبرى عام ١٩٠٧.

قبل هذه الأزمة بثلاثة أعوام في شهر أبريل عام ١٩٠٤ وقعت فرنسا وإنجلترا اتفاقًا وديًّا بهدف الاتحاد أمام ألمانيا وأوروبا وغيرهما، تعهدت كل منهما للأخرى بعدم التعرض لمصالحها. كان الاتفاق نكسة سياسية للحركة الوطنية المصرية التي كانت تستفيد من الخلاف التاريخي بين إنجلترا وفرنسا، وأكثر من تضرر من هذا الاتفاق كان مصطفى كامل الذي بدأ يشعر على ما يبدو أن لا سبيل للتحرر والتقدم سوى بالعلم اعتمادًا على الإمكانيات الذاتية، وهو ما توافق مع مطالب جيل النهضة من المفكرين المصريين خاصة بعد فشل الثورة العرابية، فدعا في أكتوبر ١٩٠٤ إلى إنشاء جامعة مصرية وفي عام ١٩٠٥ في ٨ من يناير كرر مصطفى كامل في جريدة اللواء دعوته لإنشاء الجامعة المصرية.

ما زالت النار تحت الرماد وليس ثمة أحداث تستحق الإشارة سياسيًّا أو صحفيا في تلك الفترة سوى ما حدث في ١٣ من يونيه ١٩٠٦ ذلك اليوم الذي شهد حادثة دنشواي الشهيرة.. بدأت الأحداث تتصارع:

في ١٥ من يونيه بدأ التحقيق في الحادث.

في ٢٤ من يونيه انتهي التحقيق.

في ٢٧ من يونيه صدرت الأحكام كالتالي:

الإعدام لأربعة فلاحين.

الأشغال الشاقة المؤبدة لاثنين.

الأشغال الشاقة ١٥ سنة لمتهم واحد.

الأشغال الشاقة سبع سنوات لـــ ٦ متهمين.

الحبس مع الشغل سنة والجلد لآخرين.

كان شرط هذه الأحكام أن تنفذ داخل القرية وأمام أعين الأهالي وهو ما تم فعلاً في اليوم التالي لصدور الحكم أي في ٢٨ يونيه. ما يهمنا صحفيًا في هذه الحادثة هو رصد موقف الصحف في مصر تجاهها؛ فقد وقفت جريدة المقطم في صف الاحتلال وضد الفلاحين وهذا نتيجة موالاتها للاحتلال. أما جريدة اللواء فقد اتخذت موقف الأهالي وهاجمت الاحتلال وجنوده وصحفه.

لم يكن اللورد كرومر يتصور أن تلك الحادثة سوف تهزه من فوق عرش مصر؛ لذلك حاول تهدئة الرأي العام في أعقاب تلك الحادثة فعّين سعد زغلول وزيرًا للأوقاف.

إذا كانت ذكرى دنشواي من الذكريات الوطنية المؤلمة ومن الأيام السوداء في تاريخنا فإنها وبحق ذات فضل غير منكور على اشتعال الحركة الوطنية مرة أخرى وتصارعها وكذا زيادة الوعي السياسي بضرورة الاستقلال ولذا فليس غريبًا أن عام ١٩٠٧ وهو العام التالي لحادث دنشواي كان هو عام تأسيس الأحزاب المصرية، وليس صحيحا تمامًا في هذا السياق أن نربط تأسيس الأحزاب المصرية بحادث دنشواي، حيث إننا نعلم أن هذا الربط ليس دقيقا من الناحية العلمية، إلا أننا نقصد أن حادث دنشواي فجر طاقة الغضب عند المصريين وخاصة زعماء الحركة الوطنية لكننا لا نستطيع كذلك أن نغفل تلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي مرت بالبلاد في هذا العام ودفعت عددًا غير قليل من المواطنين إلى التقدم للجمعية العمومية للشكوى من حالة الغلاء الفاحش ويطالبون الحكومة بدراسة الوضع رحمة بعموم المصريين الفقراء.

نقول إن هذا الوضع السياسي والاجتماعي المتردي والمستفز هو الذي أدى إلى ازدياد في الوعي السياسي العام مما كان له أثره على الاهتمام بتأسيس الأحزاب السياسية؛ ففي ٢٦ يوليو ١٩٠٧ أذيع برنامج حزب

الأحرار وفي ٢١ سبتمبر أعلن عن قيام حزب الأمة في اجتماع برئاسة حسن باشا عبد الرازق وكان الاجتماع في مقر صحيفة الجريدة. في ٢١ أكتوبر من نفس العام أعلن مصطفى كامل عن تأسيس الحزب الوطني وكان ذلك في خطبة ألقاها على مسرح زيزينيا. في ١١ يوليو ١٩٠٨ أعلن عن قيام حزب المقاصد المشتركة للعمال أو حزب العمال وهو حزب عمالي يهتم بشؤون الطبقة العاملة وقد نشرت جريدة اللواء وجريدة الأهرام في عدد ١١ يوليو خبرًا عن دعوة عامة وجهها الحزب إلى أصحاب الحرف والصنائع من العمال تقول: إن محمد أحمد حسن، أحد مؤسسي الحزب قرر إلقاء خطبة عمومية في حديقة الأزبكية وموضوعها وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها إلى حزب واحد مشترك المنافع والأعمال الخيرية ليتكون منه جماعة قوية مسموعة الصوت والرأي في الأعمال النافعة وإقامة جريدة يومية باسم الوضاح لتكون لسان حال الحزب.

ورغم أننا لم نعثر على أي من أعداد هذه الجريدة العمالية، فإننا لم نشعر بقلة الأخبار الواردة إلينا من هذه الفترة عن الحركة العمالية، التي نشرت أخبارها في كل الصحف المصرية تقريبا.

المهم أن فكرة تأسيس الأحزاب السياسية أصبحت مقبولة في الحياة السياسية المصرية مثلها مثل فكرة تأسيس الصحف فأصبح من الطبيعي أن تقابلنا أخبار على فترات متباعدة تشير إلى تأسيس حزب معين، ومن ذلك الحزب الدستوري الذي أعلن عن تأسيسه في التاسع من فبراير عام ١٩١٠ أسسه واحد من أغنياء مصر وهو إدريس بك راغب، وقد اختفى هذا الحزب من الحياة السياسية سريعا فقد كان همه هو إرضاء القصر والإنجليز ومعاداة القوى السياسية الوطنية حتى أن برنامجه أشار إلى أن حصول الشعب على

الدستور لن يتم قبل عشرين عامًا. ومن تلك الأحزاب أيضًا الحزب الديمقراطي الذي أعلن عن تشكيله في سبتمبر عام ١٩١٩ أي في العام نفسه الذي شهد أكبر ثورة شعبية في تاريخ مصر الحديث.

لم يكن لهذه الأحزاب أن تنشط وتضرب بجذورها في الحياة السياسية المصرية إلا باستخدامها الفعال لسلاح الصحافة ذلك السلاح الذي صار أداة من أدوات الحكم وكذلك من أدوات التمرد أو الإصلاح..

في ١٦ نوفمبر ١٩٠٧ أصدر محمد فريد وجدي أحد محرري اللواء صحيفة الدستور اليومية، وهي صحيفة تابعة في مبادئها السياسية وصراعاتها الحزبية للحزب الوطني.

في ٢ يناير ١٩٠٨ قرر الحزب الوطني اعتبار جريدة اللواء الجريدة الوحيدة الناطقة بلسانه والمعبرة عن آرائه ومواقفه وكان السبب في ذلك ظهور مجموعة كبيرة من الصحف تتبنى مبادئ الحزب.

في ١٥ مارس ١٩٠٨ أصدر حزب الأحرار صحيفة باسم الأحرار.

في ٢٢ أبريل صدر العدد الأول من صحيفة القطر المصري الأسبوعية، وهي تابعة للحزب الوطني ويرأس تحريرها الصحفي أحمد حلمي.

في ٢ مايو ١٩٠٨ صدر العدد الأول من جريدة ضياء الشرق في القاهرة.

وكذلك صدر العدد الأول من جريدة وادي النيل في الإسكندرية برئاسة تحرير محمد الكلزة غير أن جريدة ضياء الشرق لم تستمر طويلاً فقد توقفت في شهر يونيه من نفس العام وكان السبب صدورها مع جريدة اللواء.

لم يكن هذا النشاط الصحفي مجردًا من الفعالية؛ فقد بدأ الصحفيون يشعرون أنهم قوة سياسية فاعلة، وأن مهنتهم يحتاجها المجتمع مثلها مثل أي مهنة مهمة وضرورية؛ لذا فقد كان طبيعيًا أن تبدأ إرهاصات العمل النقابي، وهو ما حدث بالفعل في الرابع من شهر مارس ١٩٠٩ حيث تم تأسيس نقابة كتاب الصحف العربية وتضم كتاب الصحف في القاهرة الذين يراسلونها منها وكذا مديري وأصحاب الجرائد.

وسط هذا النشاط الصحفي العام ونشاط صحافة الحزب الوطني على وجه الخصوص قررت الحكومة في ٢٥ مارس ١٩٠٩ إعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ وهو القانون الذي يعطي لوزارة الداخلية حق إنذار الصحف وتعطيلها مؤقتًا أو نهائيًا من دون محاكمة.

لم يكن أحد يتوقع أن هذا القرار سوف يؤدي إلى كل هذه المظاهرات في الشارع المصري من كل الطبقات والفئات بما يشير إلى أن المصريين كانوا يتمتعون بانتعاشة سياسية وثقافية لا أظن أننا نتمتع بنصفها الآن؛ ففي اليوم التالي للقرار أي في ٢٦ مارس ١٩٠٩ خرجت أول مظاهرة ضد القانون وتكونت من عدة آلاف من الطلبة والعمال تجمعوا في حديقة الجزيرة وألقوا الخطب ثم ساروا في مظاهرة كبيرة ضاقت بها الشوارع حتى وصلت إلى ميدان الأوبرا.

في يوم ٢٧ مارس نشرت الأهرام بيانًا سياسيًا مهمًا باسم حزب العمال أعلن فيه الحزب عن احتجاجه الشديد على القانون القاتل كما أعلن عن مظاهرة سلمية سوف يشكلها الحزب احتجاجًا على القانون.

في ٣١ مارس تجمع عدة آلاف في حديقة الجزيرة وخطب الصحفي أحمد حلمي وآخرون، ثم تحركت مظاهرة ضخمة عبرت كوبري قصر النيل فميدان عابدين، وهناك اعترضها البوليس ومنع وقوفها في الميدان فاتجهت إلى ميدان الأوبرا وهناك فرّقها البوليس بالقوة.

في الأول من أبريل كانت المظاهرات ما زالت مستمرة وكان عدد المتظاهرين يزيد على عشرة آلاف اصطدموا بقوات الشرطة التي فرقتهم بالقوة وألقت القبض على مجموعة من الطلبة حكم على اثنين منهم بالحبس، كما قبض على الصحفي أحمد حلمي، وحكم عليه بالحبس ستة أشهر، وكانت تهمته إهانة الحكومة في خطبه.

ليست قضية أحمد حلمي هي الأولى في قضايا حبس الصحفيين كما أنها لن تكون الأخيرة، فسيستمر مسلسل حبس الصحفيين حتى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين بما يؤكد أن معاداة الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير ليس سمة من سمات الاحتلال فقط ولكنه أيضًا من سمات الحكومات الوطنية؛ فقد صدر قانون ١٨٨١ في ظل حكومة شريف الوطنية.

المهم أن الحكومة في عام ١٩٠٩ بدأت تستشعر أن شوكة الصحفيين قد قويت وأن تأثيرهم في المجتمع قد زاد فأعادت العمل بقانون ١٨٨١. وفي ١٦ يونيه ١٩١٠ أصدرت الحكومة قانونًا بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات بدلاً من محاكم الجنح وكان السبب في ذلك كثرة القضايا التي اتهم فيها صحفيون منذ إعادة العمل بقانون المطبوعات مرة أخرى.

من هذه الأحداث قضية عبد العزيز جاويش وهي قضية كان موضوعها مقالاً نشره جاويش في جريدة اللواء في ٢٨ يونيه؛ فقد اعتبرت

النيابة هذا المقال طعنًا في بطرس غالي رئيس المحكمة المخصوصة في حادثة دنشواي.

قدم جاويش للمحاكمة في ٥ أغسطس ١٩٠٩ وتولى الدفاع عنه المحامون أحمد لطفي وإسماعيل شيمي ومحمود بسيوني وقد صدر الحكم عليه بغرامة أربعين جنيها.

وفي يوم ٢٥ أغسطس ١٩٠٩ حكم على عبد العزيز جاويش بالحبس ثلاثة أشهر وأنذرت الحكومة جريدة اللواء بموجب قانون المطبوعات لنشرها مقالاً عن شاب هندي اعتبرته الحكومة تحريضًا على ارتكاب الجرائم.

خرج الشيخ عبد العزيز جاويش من السجن يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٠٩ واحتفل به الحزب الوطني والمواطنون في فندق شبرد وقدموا له وسامًا سمي بوسام الشعب.

في ٦ أغسطس صدر الحكم في قضية ديوان وطنيتي لعلي الغاياتي المحرر باللواء وقد حكم عليه غيابيًا بالحبس سنة مع الشغل كما حكم على عبد العزيز جاويش رئيس التحرير بالحبس ثلاثة أشهر ورغم أن قصائد الديوان نشرت في اللواء من قبل غير أن الحكومة أمرت بمصادرته بسبب المقدمتين اللتين كتبهما جاويش ومحمد فريد للديوان وقد اعتبرت الحكومة هاتين المقدمتين تحريضا ضدها وهو ما كان سببًا في الحكم على محمد فريد بالحبس ستة أشهر مع النفاذ وذلك في ٢٣ يناير ١٩١١.

ليس هذا الحكم الذي صدر ضد محمد فريد هو الأخير فقد حكم عليه في ٣٠ أبريل ١٩١٢ غيابيًا بالسجن سنة مع الشغل وحبس إسماعيل حافظ

مدير جريدة العلم وعلى فهمي كامل مدير اللواء ثلاثة أشهر لنشرهما خطبة محمد فريد في المؤتمر الوطني في ٢٢ مارس التي حُوكم بسببها.

كانت مصر مع بدايات العقد الثاني من القرن العشرين قد دخلت مرحلة غليان عظمى، لم يكن أدل عليه من اغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء على يد إبراهيم الورداني وكانت الأسباب التي دفعت إبراهيم الورداني لارتكاب الحادث هى :

اتفاقية السودان التي فصلت السودان نهائيًا عن مصر.

رئاسة بطرس غالي للمحكمة المخصوصة في حادث دنشواي.

إعادة بطرس غالي لقانون المطبوعات القديم المجحف.

محاولة بطرس غالي مد امتياز شركة قناة السويس.

في هذه الأجواء السياسية المتوترة كان طبيعيًا أن تكثر مصادرة الصحف وإنذارها وتعطيلها؛ ففي ١٨ مارس ١٩١٠ أمرت وزارة سعيد بتعطيل جريدة العلم لمدة شهرين وذلك بتهمة خروجها عن الاعتدال، وكانت جريدة العلم قد صدرت عن الحزب الوطني بشكل يومي في السابع من مارس ١٩١٠ لتحل محل اللواء كلسان حال للحزب الوطني بعد أن ضعفت اللواء بسبب الخلاف على ملكيتها بين ورثة مصطفى كامل، وكان القائم على إصدار جريدة العلم الصحفي إسماعيل حافظ بمشاركة حسن حسني كامل.

وقد أدى تعطيل جريدة العلم إلى استفزاز مجموعة من الصحف لمناقشة العمل بقانون المطبوعات القديم الذي أعيد العمل به مرة أخرى في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ فقد كتبت جريدة الشعب في العدد رقم ٢٣ في يوم

الجمعة ٢٥ مارس سنة ١٩١٠ في الصفحة الثالثة لمناقشة هذا الأمر كما أشرت سابقا.

فقد كانت تهمة جريدة العلم مستفزة كما ذكرنا وهي تكدير العلائق بين الأمة الإنجليزية والأمة المصرية والخروج عن الاعتدال. ثم عادت جريدة العلم للصدور مرة أخرى بعد انتهاء فترة الإيقاف في ٢٠ مايو من نفس العام.

وإذا كانت جريدة العلم قد أصبحت هي لسان حال الحزب الوطنى، فإن هناك عددًا لا بأس به من الصحف الأخرى التي صدرت في هذه الفترة لتعبر عن مبادئ الحزب ومنها صحيفة البلاغ المصري وقد صدر العدد الأول منها في ٩ يوليو ١٩١٠ وكان صاحب الجريدة المحامى إسماعيل شيمي أحد أقطاب الحزب الوطنى، وكانت البلاغ المصري جريدة شديدة التطرف ولم تستمر سوى بضعة أشهر؛ حيث صدر القرار بإغلاقها نهائيًا في بداية عام ١٩١١.

وسط هذا الجو السياسي الخانق للعمل الصحفي، ومع تكرار حالات الإغلاق والمصادرة بما عمل على زيادة البطالة وسط عمال المطابع كان طبيعيًا أن يفكر عمال المطابع في تأسيس نقابة مستقلة لعمال المطابع المصريين خاصة بعد انفصالهم عن نقابة المطابع العمومية التي يسيطر عليها العمال الأجانب وكان ذلك في شهر فبراير عام ١٩١١.

فى أبريل ١٩١٢ وبالتحديد في اليوم السابع أغلقت الحكومة صحيفة وادى النيل التي كانت قد صدرت عام ١٩٠٨ في الإسكندرية برئاسة تحرير محمد الكلزة لتعبر عن مبادئ الحزب الوطني. بعد ذلك بأربعة أشهر تقريبًا وبالتحديد في ٣١ أغسطس عام ١٩١٢ أصدرت الحكومة قرارًا بتعطيل جريدة اللواء نهائيًا ويبدو أن جريدة اللواء وإدارتها كانوا مستعدين لهذا

الإيقاف فتوقفت، لتنتهي بهذا القرار مرحلة مهمة من مراحل النشاط الصحفي والسياسي في مصر في السنوات الأولى من القرن العشرين.

بعد ذلك بشهرين وبالتحديد في ٧ نوفمبر ١٩١٢ أغلقت الحكومة جريدة العلم نهائيًا بسبب نشرها مقالات لمحمد فريد حول رأيه في هزيمة تركيا في حرب البلقان؛ حيث ألقى بالمسؤولية على كامل باشا رئيس وزراء تركيا المعروف بولائه للإنجليز، غير أن جريدة العلم رغم هذا القرار صدرت بعد ذلك بتأسيس على فهمي كامل.

كانت هذه الفترة هي فترة نشاط محمد فريد القصوى، ورغم الحكم عليه بالحبس ومصادرة الصحف التي تنشر له مثل اللواء والعلم وغيرهما فإنه لم يهدأ ولم يتكاسل وتواصل نشاطه السياسي داخل مصر وخارجها؛ فقد شارك في ١٦ فبراير ١٩١٤ في مؤتمر الأجناس المضطهدة في لندن وطالب باستقلال مصر وقد أرسل المؤتمر برقيتين واحدة إلى الخديوي عباس حلمي الثاني والأخرى إلى الجمعية التشريعية يطالبهما فيهما بـــ:

١- إلغاء قانون المطبوعات.

٢- إلغاء القوانين الاستثنائية.

٣- العفو عمن حكم عليهم بمقتضاها.

فى ٣٠ مارس ١٩١٤ وضع حجر أساس الجامعة المصرية على مساحة ستمائة فدان تبرعت بها الأميرة فاطمة بنت الخديوي إسماعيل وقد تعطل البناء في الجامعة تمامًا بسبب الحرب العالمية الأولى، كما ساءت كل أحوال البلاد، ومن ذلك إعلان الجنرال ماكسويل قائد جيش الاحتلال الأحكام العرفية عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى.

لم تكن الصحافة المصرية التي تعاني من قانون المطبوعات الذي أعيد العمل به منذ ١٩٠٩ تنتظر مصيبة أكبر، غير أن المصيبة وقعت، فإعلان الأحكام العرفية يعني وضع الرقابة الكاملة على الصحف. بعد ذلك بأقل من شهر وبالتحديد في ٢٧ نوفمبر ١٩١٤ أعلن الصحفي الحر أمين الرافعي رئيس تحرير صحيفة الشعب توقف الجريدة عن الصدور توقفاً اختياريًّا حتى لا يضطر إلى نشر قرار فرض الحماية البريطانية على مصر والمتوقع صدوره خلال أيام وإلزام الصحف بنشره، وخلال أيام وفي ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت إنجلترا الحماية على مصر، وفي اليوم التالي ١٩ ديسمبر أعلنت إنجلترا خلع الخديوي عباس حلمي الثاني وتولي حسين كامل العرش.

دخلت البلاد إلى جزيرة قوانين الطوارئ، ويبدو أن القرن العشرين في مصر هو بحق قرن الطوارئ؛ فما هي إلا سنوات قلائل تلك التي عاش فيها المصريون في القرن العشرين دون زرائب الطوارئ.

بموجب هذه القوانين الاستثنائية وفي ١٧ أغسطس ١٩١٥ تم اعتقال عدد من الوطنيين منهم أمين الرافعي الذي أغلق جريدته لئلا يعلن قرار إعلان الحماية البريطانية على مصر.

كما تم اعتقال أخوه المؤرخ عبد الرحمن الرافعي وكذلك الأستاذ أحمد لطفي وعلى فهمي كامل وأحمد وفيق وعبد اللطيف الصوفاني وعبد اللطيف المكباتي.

كانت هذه القبضة الحديدية هي السبب الرئيسي وراء خفوت الحركة الوطنية إبان الحرب العالمية الأولى ومع نهاية الحرب وبالتحديد في ٢٣

نوفمبر ١٩١٨ صدق أعضاء الوفد المؤسسون على مشروع قانون الحزب، وفي ١٣ يناير ١٩١٩ ألقى سعد زغلول أول خطبة له بعد تشكيل الوفد وكانت في منزل حمد الباسل باشا بشارع الداخلية (ضريح سعد حاليا).

وإذا أردنا التعرف على مدى شدة الرقابة على الصحف في هذه الفترة فلنر خبر هذا الاجتماع في جريدة الأهرام في اليوم التالي للاجتماع ١٤ يناير حيث ذكرت الأهرام الأكل والشرب وكرم الضيافة ولم تذكر شيئًا عن الهدف من الاجتماع ولا عن خطبة سعد زغلول.

وكانت هذه الرقابة الشديدة على الصحف هي السبب الرئيسي وراء طباعة عدة آلاف من النسخ من مذكرة الوفد وتوزيعها على نطاق واسع بعد أن منعت الرقابة نشر المذكرة في الصحف وكان ذلك في الثالث من مارس ١٩١٩ وفي اليوم التالي ٤ مارس أرسل الوفد احتجاجًا قويًا على السياسة الإنجليزية إلى ممثلي الدول الأجنبية في مصر وكان الاحتجاج على محاولة إنجلترا تشكيل وزارة تعارض الأهداف الوطنية ومرة أخرى يوزع الاحتجاج على نطاق واسع.

هكذا أخذت المنشورات السياسية مكان الصحف التي قتلتها الرقابة غير أن هذه المنشورات سارعت بالأحداث إلى ذروتها ففي الثامن من شهر مارس ١٩١٩ تم اعتقال سعد زغلول وصحبه.

وفي التاسع من مارس نقل المعتقلون إلى بورسعيد ثم إلى جزيرة مالطة وفي نفس اليوم أيضًا اندلعت مظاهرات ١٩١٩ الشرارة الأولى لأكبر ثورة شعبية في العالم العربي في القرن العشرين وكانت سلمية في أولها ونظمها طلبة المدارس العليا وقد واجهت قوات الاحتلال في بر مصر كله

هذه المظاهرات بعنف شديد حتى إن قوات الاحتلال كانت تحرق قرى بأكملها وكان هذا العنف هو الدافع وراء الثراء السياسي والوطنى والاشتعال الشديد في ثورة ١٩١٩.

لقد عزف المصريون لحنًا خالدًا وكتبوا بدمائهم ملحمة شعبية يصعب أن تتكرر بسهولة، وحينما نقول المصريين فإننا نقصد عموم المصريين رجالا ونساءً شيوخا وأطفالا قاهريين وإقليميين، ولك أن تتصور أن المرأة التي لم تكن قد خرجت من بيتها للمشاركة في عمل سياسى عنيف كهذا خرجت في ثورة ١٩١٩ أربع مرات .

المرة الأولى :

في ١٦ مارس حينما خرجت أول مظاهرة نسائية وضمت ثلاثمائة سيدة.

المرة الثانية : في ٢٠ مارس حينما خرجت المظاهرة النسائية الثانية حيث تجمعت النساء للتظاهر والإعلان عن رفضهن لقرار إبعاد سعد زغلول وصحبه وكان تجمعهم في حديقة عامة بالقرب من النيل في جاردن سيتي.

المرة الثالثة : كانت في ١٨ نوفمبر.

المرة الرابعة : في ١٢ ديسمبر حيث اجتمعت مجموعة من السيدات مسلمات ومسيحيات داخل الكنيسة المرقصية للاحتجاج على تشكيل الوزارة والتمسك بالاستقلال التام.

كانت هذه هي المرأة في ثورة ١٩١٩ العظيمة.

وكما اشتعلت القاهرة بالثورة، اشتعلت الأقاليم أيضًا وقد سطرت أقاليم مصر على اختلافها سطورًا من نور أكدت أن الحياة التي أزهرت ثورة في القاهرة مدت جذورها في أنحاء مصر.

مهما تذكرنا فسوف تظل لجنة الثورة في مدينة زفتى بمحافظة الغربية في مركز متميز من صورة ثورة ١٩١٩؛ حيث تشكلت هذه اللجنة في شهر مارس بعد اندلاع ثورة ١٩١٩ وشكلت لجنة الثورة في جمهورية زفتى برئاسة المحامى يوسف أحمد الجندى وأعلنت استقلال المدينة وأنزلت العلم المرفوع على مركز المدينة ورفعت علما آخر ووزعت منشورات سياسية تفيد بأنها صاحبة السلطة الرئيسية في المدينة. وقد تعاون مأمور المركز واسمه إسماعيل حمد مع اللجنة بصفة غير رسمية وتركها تباشر سلطة الإدارة.

بدأت لجنة الثورة في جمهورية زفتى مباشرة سلطاتها الإدارية والسياسية، فكونت مجموعة من اللجان الفرعية بهدف المحافظة على الأمن وتحصيل عوائد البلدية وإنفاق ما تحصله على المرافق، وقد قامت لجنة الثورة فعلاً بمجموعة من الإصلاحات؛ منها ردم المستنقعات بالمدينة وإصلاح الشوارع.

من أهم الأعمال التي قامت بها لجنة الثورة في جمهورية زفتى إصدارها لجريدة الجمهورية التي كانت اللجنة تطبعها في مطبعة محمد أفندي عجينة.

من المهم أن نذكر أن سلطة الاحتلال أرسلت قوة من الأستراليين لقمع لجنة الثورة في زفتى ودخلت القوة إلى المدينة وبحثت عن اللجنة فلم يرشد عن أعضائها أحد، كما أن إسماعيل حمد مأمور مركز زفتى كان يجتمع بأعضاء اللجنة في مقرها أعلى مقهى مستوكلي.

من المهم أيضًا في هذا السياق أن نذكر أن المصريين دفعوا ثمنًا غاليًا وتكبدوا خسائر فادحة سواء في الممتلكات أو في الأرواح، وليس أدل على

هذه الخسائر من التقرير الذي قدمه هارمورث وكيل الخارجية البريطانية أمام مجلس العموم البريطاني، حيث ذكر أن عدد قتلى المصريين في أحداث ثورة ١٩١٩ بعد نحو شهرين من بداية اندلاع الثورة بلغ ألف شخص.. وقال في نهاية تقريره: «إن هذا شيء فظيع».

رغم هذه الخسائر فقد حقق المصريون مجموعة من المكاسب السياسية الهامة كان أهمها بلا شك فرض إرادتهم على قوة الاحتلال بإعادة سعد زغلول ورفاقه ثم الموافقة بعد ذلك على سفرهم إلى مؤتمر الصلح.. هذه الموافقة أكدت حق المصريين في الاستقلال والتعامل معهم من قبل القوى الدولية الفاعلة في العالم آنذاك باعتبار مصر كيانًا مستقلاً عن الإمبراطورية الإنجليزية.. كما أن هناك مجموعة أخرى من المكاسب السياسية غير المباشرة التي كانت نتيجة للوعي السياسي الذي ظهرت ملامحه مع اشتعال الثورة، ومنها:

إعلان تأسيس حزب الوفد في سبتمبر ١٩١٩

ازدياد عدد النقابات العمالية التي وصلت في مصر حتى ديسمبر ١٩١٩ إلى ثلاث وأربعين نقابة، منها تسع عشرة نقابة في القاهرة وثماني عشرة في الإسكندرية وست نقابات في الأقاليم.

إلغاء الرقابة على الصحف في الأول من شهر يوليو عام ١٩١٩.

وإن كان هذا الإلغاء إلغاءً شكليا حيث فرضت قوة الاحتلال مجموعة من المحظورات في مذكرة تعاقب الصحف إذا خالفتها، أيضًا من الأدلة الواضحة على أن إلغاء الرقابة على الصحف كان شكليًا ما حدث في ١٨ ديسمبر ١٩١٩ حيث أنذرت إدارة المطبوعات كل الصحف الوطنية بالتعطيل

إذا ما استمرت هذه الصحف في نشر أخبار المظاهرات والإعلان عن كم الخراب الذي أحدثته قوة الاحتلال لردع المصريين إذا ما استمرت أعمال الثورة من قتل واعتقال وحرق القرى والمدن المصرية.

اللافت في نهاية هذه الفترة من عمر الممارسة الصحفية (السنوات الأولى من القرن العشرين حتى ثورة ١٩١٩) أن الملاحقات الأمنية كانت تطال ممارسي العمل الصحفي أكثر من المؤسسات الصحفية نفسها، وهو ما نراه بوضوح بالنسبة لعبد العزيز جاويش، أو أحمد حلمي، أو محمد فريد، أو علي الغاياتي. ولهذا فمن الأوفق في هذا السياق أن نسمي هذه الفترة «صحفيون مصادرون لا صحف مصادرة» فكل واحد من هؤلاء حالة صحفية حيث مارس كثير منهم المهنة دون أن تكون لهم مؤسسات صحفية يملكونها بشكل مباشر، ولذلك فقد علمت السلطات الأمنية أن التضييق عليهم لن يكون بإغلاق صحف أو تعطيلها، وإنما بجرهم إلى ساحات المحاكم والزج بهم في السجون، وهو ما حدث مع محمد فريد أكثر من مرة، وكذلك مع عبد العزيز جاويش، وقد هرب كلاهما من مصر نتيجة الاستمرار في التضييق عليهما من قبل سلطات الاحتلال أو الحكومات المتتابعة، والتضييق نفسه حدث مع علي الغاياتي، وأحمد حلمي، وإن كان الأول أسعد حظاً من الثاني الذي كان يمارس الصحافة بروح السياسي، وهو ما تتسبب كثيرًا في الزج به في السجون، فروحه مثل روح عبد الله النديم، الذي كانت الصحافة بالنسبة له مجرد وسيلة للوصول للهدف السياسي الذي ظل يعمل طوال عمره من أجله.

وكانت الصحف التي تم تعطيلها أو إنذارها في فترة ما بين الثورتين هي:

أولاً: صحيفة الوطن المصري ليعقوب صنوع، وسبق الكلام عنها في المرحلة الأولى.

ثانيًا: صحيفة العروة الوثقى

هذه الصحيفة كانت نتاج اشتراك في العمل الصحفي في المنفى بين ثلاثة من كبار علماء الشرق المغتربين، وهم جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، والميرزا محمد باقر. وقد حدد الثلاثة الهدف من المجلة في صدر العدد الأول حيث جاء فيه:

«ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.. هذا ما تمده العناية الإلهية من قول الحق متعلقًا بأحوال الشرق.. وعلى الله المتكل في نجاح العمل. خفيت مذاهب الطامعين أزمانًا ثم ظهرت.. أوغل الأقوياء من الأمم في سيرهم بالضعفاء حتى تجاوزوا بيداء الفكر، وسحروا لبابهم حتى أذهلوا أنفسهم وخرجوا بهم عن محيط النظر، وبلغوا بهم من الضيم حدًّا لا تحتمله النفوس البشرية.

والذي يحكم به العقل ويشهد به سير الاجتماع الإنساني أن الأمم الكبيرة إذا عراها ضعف الافتراق في الكلمة أو غفلة عن عاقبة لا تحمد أو ركون إلى راحة لا تدوم أو افتتان بنعيم يزول ثم صالت عليها قوة أجنبية أزعجتها ... فإذا توالت عليها وخزات الحوداث فزعت إلى استبقاء الوجود ورد المفقود ولم تجد بدًّا من طلب النجاة من أي سبيل وعند ذلك تحس بقوتها الحقيقية».

هكذا اعتبر محررو «العروة الوثقى» أن الاحتلال الأجنبى للأمم الكبيرة يوقظها وينبهها.

لم تكن العروة الوثقى تصدر بانتظام فقد بدأ صدورها ١٣ مارس ١٨٨٤ وصدر آخر عدد منها يوم ١٦ أكتوبر من العام نفسه أي لمدة ٢٨ أسبوعا تقريبًا وقد كانت العروة أسبوعية ولكن لم يصدر منها سوى ١٨ عددًا فقط.

كان جمال الأفغاني هو المسؤول عن سياسة المجلة، أما محمد عبده فقد كان المحرر الأساسي، ويكاد يكون المحرر الوحيد، أو كما هو مكتوب في غلاف العدد الأول: المحرر الأول.

أما المحرر الثاني مع محمد عبده فقد كان الميرزا محمد باقر، وهو محرر ومترجم، وكانت مهمته الترجمة عن الصحف الأجنبية كل ما يهم الشرق العربي المسلم.. والميرزا باقر فارسي الجنسية لكنه تنقل وارتحل في بلاد كثيرة جدًّا، منها الهند والصين وإنجلترا وإيطاليا وفرنسا والعراق، ثم استقر به الحال في بيروت مدة ثلاث سنوات تزوج خلالها، لكنه اضطر إلى مغادرة بيروت بعدما اتهمته الحكومة العثمانية بتهم سياسية كبرى، فسافر إلى طهران.. ثم سافر إلى باريس، وفي أثناء وجوده هناك تعرف على الشيخ الأفغاني الذي اهتم به نظرًا لمعرفة الميرزا باقر الكثير من اللغات حيث كان يتقن العربية والعبرية والإنجليزية واليونانية والفارسية والهندية، ولذلك فقد كان دوره ترجمة مجموعة من المقالات والأخبار التي تهم العروة الوثقى. بقي أن نذكر أن الميرزا باقر له تفسير منظوم للقرآن باللغة الفارسية لم يطبع حتى الآن.

ونظرا لذيوع اسم جمال الدين الأفغاني في الهند، ونظرا لاهتمام «العروة الوثقى» بأمور الشرق عامة، فقد اهتمت مجموعة من الصحف الهندية بترجمة مقتطفات من العروة.. ومن أهم الصحف الهندية التي ترجمت

من العروة الوثقى جريدة «أخبار دار السلطنة» وكانت تطبع في كلكتا، وجريدة «مشير قيصر» وكانت تطبع في لكهنو.

وقد كانت المجلة توزع مجانًا، وهو ما ساعد على انتشار مجموعة من الإشاعات بأن وراء المجلة تمويلاً مشبوهًا مما دفع هيئة التحرير إلى نفي هذه التهمة، فكتبوا في العدد الخامس بتاريخ الأول من مايو ١٨٨٤:

«... ومن ظن أن توزيعها مجانًا يقتضي أن تكون منسوبة لدولة من الدول أو شخص من ذوى المطامع في إمارة أو ملك فإنما نشأ ظنه هذا من اليأس المستحكم في نفسه والقنوط من نهوض بعض المسلمين بعمل كهذا ولا يقنط من روح الله إلا القوم الكافرون».

ولعل السببين المتقدمين يكفيان لمتابعة المجلة ومصادرتها، أعنى: مجانية المجلة وشهرة القائمين عليها بما يجعلها مقصدا للترجمة عنها، ولكن موضوعات المجلة كانت شديدة التنكيل بالاحتلال الإنجليزى والخديوي مما جعل السلطات في مصر تتابعها في مكاتب البريد، وتقبض على كل من توجد في حوزته، لدرجة أن بعض المصريين الذين كانت ترسل لهم المجلة مجانًا كانوا يرفضون تسلمها خوفا من الإنجليز.

ومن الموضوعات الطريفة التي كانت سببًا في منع المجلة من دخول مصر منذ العدد الأول ما جاء تحت عنوان أسطورة: «قالوا إن زنجيًا أسود هائل المنظر غليظ الشفتين جاحظ العينين أحمر الحدقتين بشع الوجه أفطس الأنف منكر الصورة كان يحمل ولدًا في ليلة مظلمة يسير به في زقاق من أزقة بغداد والولد كلما نظر إليه فزع وبكى وصاح.. وكلما اشتد به الفزع مسح الزنجى ظهره وقال له: لا تخف يا ولدى فإني معك وأنيسك وحافظك

من كل شر.. وبعد تكرار هذا الملاطفات من الزنجى للصبى، قال الصبى: يا سيدي إنما خوفي وفزعي منك لا من وحشة الظلام...

هذا شأن حكومة إنجلترا مع المصريين، كلما اشتدت الخطوب وعظمت المصائب وزاد الخلل في البلاد المصرية، مسحت حكومة بريطانيا على ظهر توفيق باشا ووزارته بيدها الناعمة (وإنما في نعومة الثعبان) وأقبلت على الأهالي تمنيهم وعودها المرونقة، وتقول لهم: لا تحزنوا فإني معكم.. وجميع المصريين من توفيق باشا إلى وزرائه إلى عامة الأهالي يجأرون وينادون: إنما خوفنا وجزعنا منك، وراحتنا واطمئناننا بتخليك عنا وتركنا وشأننا».

ومن الأخبار التي نشرتها الجريدة وأثارت الخديوي توفيق ما جاء تحت عنوان «غريبة».. تقول:

«روت جريدة الطان من الجرائد الإنجليزية.. أن الخديوي الحالي عقد عزمه على الاستعفاء من منصبه إلا أن حرمه (زوجته) عارضته فيما عزم عليه كل المعارضة؛ وعندما أشار إليها بما في نيته تناولت مقراضًا وجزت شعرها علامة على الحداد وأقسمت ألا تلبس الجوارب والأحذية حتى يقوم توفيق بعدوله عن مقصده، هذا وهي من ذاك الوقت تمشي حافية وتنتظر آخر عزيمة من زوجها الخديوي».

لقد كانت «العروة الوثقى» بحق أكثر الصحف في هذه الفترة إزعاجًا لقوى الاحتلال الإنجليزي والموالين له في مصر، ولم تستطع هذه القوى التخلص من هذه الصحيفة إلا بعد أن عاد محمد عبده إلى مصر وتوقف «العروة» عن الصدور نهائيًّا في باريس.

ثالثًا: الأستاذ

ثانى أكبر الصحف في هذه الفترة شهرة وتأثيرًا لما لمحررها من تاريخ طويل في تأسيس الصحف والعمل السياسي بشكل عام..

صدر العفو عن عبد الله النديم في مايو ١٨٩٢ وعاد إلى مصر بعد مدة قضاها منفيًا في فلسطين، وقد كان له من الشهرة ما يجعل أخاه عبد الفتاح نديم يستثمر ذلك لإصدار صحيفة تفيد من هذه الشهرة، فأصدر الشقيقان مجلة الأستاذ الأسبوعية العلمية التهذيبية الفكاهية، وذلك في أغسطس من العام نفسه (١٨٩٢).

ولأن النديم مراقب سياسيًّا وتاريخه السياسي غير مرضٍ بالنسبة للاحتلال والقصر، فعمل أخوه عبد الفتاح النديم على تصدير العدد الأول بالتركيز على أن الأستاذ ليس لها علاقة بالسياسة، فقال:

«عقدنا العزيمة على إصدار هذه الجريدة المسماة بالأستاذ كل أسبوع مرة وجعلناها خزانة لشوارد العلوم وفوائد الرسوم لا تتقيد بفن ولا تقتصر على موضوع، فتنشر ما يحسن نشره ويلذ سماعه من المعقول والمنقول مما لا يطعن في دين ولا يمس شرف شخص ولا يقرب من الأهاجي. ولا تتعرض للأمور السياسية الحاضرة، أي أنها لا تتكلم في الإدارات والأعمال والعمال سواء في ذلك الداخلية والخارجية. وأما فن السياسة من حيث هو فإنه يدخل في موضوعها العلمي فإن علم التاريخ والأخلاق والعادات وتدبير الممالك ووحدة الاجتماع العالمي من الفروع السياسية وهي مستقلة عما يتعلق بالسياسة الإدارية...

والحامل لى على فتح هذه الجريدة أني رأيت شقيقي الفاضل السيد عبد الله أفندي النديم المنشئ الشهير قد قضى مدة اختفائه مشتغلاً بوضع كتب لا تخلو من الفوائد لما اشتملت عليه من الأبحاث العلمية، فاستأذنته في نشرها لإتمام خدمته المقصورة له من تأليفها فرخص لي بنشر عشرين كتابا مما تم تحريره وتنقيحه، ومع كوني اتخذت هذه المؤلفات مادة للجريدة فإني وكلت تحرير مطالبها وترتيب رسائلها لقلمه لسهولته».

هكذا استطاع عبد الفتاح النديم تبرير اعتماده على أخيه الثائر، كما استطاع تبرير نشر أبحاثه التي تنحو منحى سياسيًا.. لكن الأستاذ كانت ذات أثر مخيف على اللورد كرومر وعلى الخديوي أكثر بكثير من اللغة الناعمة التي صدر بها عبد الفتاح النديم مجلة الأستاذ.. لقد أصبحت أكثر المجلات الأسبوعية انتشارًا وقتها، وهو ما يتضح من كم الرسائل التي كانت ترد إليها وينشرها النديم على صفحات مجلته، بل إن بعض السيدات اللائي كن يراسلنه طلبن منه أن ينشئ لهن مجلة نسائية تعتني بشؤون المرأة العربية المسلمة، وهو ما رد عليه النديم بالموافقة مستحسنًا الفكرة..

لكن اللورد كرومر رأى في بعض موضوعات الأستاذ دعوة إلى الفتنة وحضًا على الثورة فخشي على السلم الزائف الذي يظنه في مصر، فطلب من الخديوي عباس حلمي الثاني أن يلغي مجلة الأستاذ وينفي النديم مرة أخرى، وهو ما حدث فعلاً قبل أن يكمل النديم في مصر بعد عودته من منفاه الأول عشرة أشهر حتى ذهب إلى منفاه الثاني والأخير إلى يافا ثم إلى الأستانة ليموت هناك ويدفن بعيدا عن وطنه، وهكذا كانت الأستاذ والعروة الوثقى هما البقية الباقية من روح الثورة العرابية، ولم تمكث كل واحدة منهما أكثر من أشهر قليلة حتى صودرت أو عطلت.

رابعًا: أنيس الجليس

مجلة أدبية اجتماعية نسوية شهرية صدر عددها الأول يوم ٢٣ يناير ١٨٩٨ وظلت تصدر حتى ٣١ ديسمبر ١٩٠٤ أي استمرت في الصدور ست سنوات كاملة.

لم تصادر هذه المجلة كمجلة، ولم تتعرض صاحبتها إسكندرة خوري إلى مضايقات، لكن أحد كتابها المعروفين وهو مصطفى لطفي المنفلوطي تعرض للسجن لمدة عام ودفع غرامة قدرها ثلاثون جنيهًا بسبب قصيدة نشرها على صفحات المجلة وذلك أن الخديوي عباس حلمي الثاني كان قد قام بجولة في أوروبا في نهايات عام ١٨٩٧ وعاد منها يوم ٣ نوفمبر من نفس العام، وفي أوائل عام ١٨٩٨ كتب مصطفى لطفي المنفلوطي قصيدة يهجو فيها الخديوي ويسخر منه، ونشرها على صفحات أنيس الجليس، فتعرض للملاحقة والسجن والغرامة. لكن المجلة نفسها وصاحبتها لم يتعرضا لأذى.

أما صاحبة المجلة فهي إسكندرة نعمة الله خوري (١٨٧٢ – ١٩٢٧) لبنانية الأصل جاءت أسرتها إلى الإسكندرية عام ١٨٦٢. كانت تتقن اللغات العربية والفرنسية والإيطالية، وأصدرت في بداية نشاطها الصحفي مجلة باللغة الفرنسية اسمها اللوتس. وكان لها صالون أدبي في منزلها في حي زيزينيا في الإسكندرية، ومن أهم كتاب أنيس الجليس خليل مطران ونجيب الحداد وأحمد زكي باشا وغيرهم من كبار الكتاب في هذه الفترة.

أنعم عليها شاه إيران وسلطان تركيا بأوسمة الشرف المرصعة، كما رأست «جمعية السلام» إحدى الجمعيات النسوية بأوروبا في أواخر القرن التاسع عشر من أجل الدعوة إلى السلام بين الشعوب، وكانت ترأس هذه الجمعية أميرة إيطالية هي البرنسيس فيزنيوسكا، التي تنازلت بعد موتها عن

لقبها واسمها لإسكندره خوري «فساعد لقب الإمارة هذا – في عصر الألقاب والرتب – على رواج مجلة انيس الجليس واجتذبت إليها الأقلام والقراء في الشرق والغرب كما غزت قصور الملوك والسلاطين»[1].

خامسًا: الراوي

مجلة أدبية فكاهية شهرية، صدر عددها الأول في شهر مارس ١٨٨٨ لمُنشئها خليل زينية تنوعت أبوابها بين المباحث الاجتماعية والفصول الأدبية وأفكار العلماء وآراء الحكماء والفكاهة والقصص والروايات، والتاريخ (تاريخ مصر خصوصًا). واستمرت المجلة سنتين كاملتين حتى كان عام ١٨٩٠ حين هاجم خليل زينية رئيس الوزراء رياض باشا بسبب حملة الأخير على السوريين في مصر؛ فوقف رياض باشا في وجه المجلة إلى أن أغلقها. وصاحب المجلة خليل زينية من مشاهير العمل الصحفي أواخر القرن التاسع عشر وحتى أربعينيات القرن العشرين، ولد في بيروت عام ١٨٦٥ وتوفي في ١٠ مارس ١٩٤٤. اشترك في كثير من الصحف مثل الأهرام والثبات والمرأة والبصير، وغيرها. كما أنشأ مجلة الراوي التي شاركه فيها إبراهيم اليازجي وبخيت غرغور، وسلوى نعمان قسطالي الدمشقية، والشيخ نجيب الحداد، وغيرهم كثير.

سادسًا: المشير

هي جريدة ثورية بالمعنى الكامل للكلمة أصدرها سليم سركيس في الإسكندرية أول نوفمبر ١٨٩٤. وقد نهجت هذه الجريدة – كما يقول فيليب طرازي في تاريخ الصحافة العربية – نهجًا لم يألفه الناس يومئذ، فكانت

---

(١) أعلام من الاسكندرية ج١، ص ٤٨١،٤٨٠

تناقش السياسة العثمانية في حرية مطلقة وتكشف عن خيانات الحكام الأتراك وفظائعهم وبخاصة في الأقطار العربية وتحرض الشعب على المطالبة بالعدل والإصلاح.

يذكر أنه عندما دخلت الأعداد الأولى من المشير إلى بيروت أمرت الحكومة العثمانية بإحراقها ثم أصدرت محكمة الجزاء على صاحبها حكمًا بالإعدام وطلبت ولاية بيروت من الحكومة المصرية تسليمه إليها فرفض اللورد كرومر.. يقول نقولا يوسف في كتابه أعلام الإسكندرية: «وبلغ استياء ولاة الأمور في تركيا حدّ أن أرسلوا بعض الرعاع لاغتيال سليم سركيس ولكنه نجا من المؤامرة».

وبعد أن اعتدلت الأمور بين مصر والدولة العثمانية، حكم على سليم سركيس يوم ٣٠ سبتمبر ١٨٩٧ بالحبس أسبوعًا لأنه عاب في السلطان عبد الحميد وكذلك في إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني، فرحل سليم سركيس بجريدته إلى نيويورك لمواصلة حملته على السلطان العثماني والخديوي المصري فحكمت عليه محكمة مصر غيابيًا بالحبس ثمانية عشر شهرًا وتغريمه ألفي قرش. وقد أوقف سركيس «المشير» ١٣ يناير ١٩٠٢. وبتطبيق الدستور في الدولة العثمانية عام ١٩٠٨ هدأ سليم سركيس وجعل معظم نشاطه الصحفي في الجانب الثقافي والأدبي على صفحات مجلته التي أنشأها في القاهرة وهي مجلة سركيس. وتوفي عام ١٩٢٧.

سابعًا: المؤيد

من أهم جرائد هذه الفترة على الإطلاق لأسباب عديدة أهمها نشاطها الزائد، وفعالية صاحبها في الحياة السياسية، وكثرة المشكلات التي دخلت فيها وتقلب صاحبها بين المواقف المختلفة.. يقول عنها فيليب طرازي:

«منذ أول نشأتها التف حولها أعيان المصريين وحملة أقلامهم فعززوا شأنها لمعاكسة مبدأ الاحتلال الإنجليزي والمنتصرين له فنالت من الصيت المسموع والانتشار الواسع ما لا يختلف عليه اثنان».

وقد أشيع أن رئيس الوزراء المصري وقتها رياض باشا هو الذي يقف خلف هذه الجريدة وصاحبيها الشيخ أحمد ماضى، والشيخ علي يوسف محررها. وبعد ظهورها بشهور تركها مديرها الشيخ أحمد ماضى لظروف صحية وانفرد بها الشيخ علي يوسف الذي تعرض بسبب نشاطه الصحفي الشديد في المؤيد لمتاعب وقضايا، لكن أشهر هذه القضايا على الإطلاق هي تلك المعروفة بقضية التلغرافات التي كان لها أكبر الأثر وقتها في انتشار الجريدة وشهرة صاحبها.

وخلاصة القضية أن الشيخ علي يوسف استطاع الحصول على برقية بعث بها السردار إلى ناظر الحربية ونشرها المؤيد بحروفها في اليوم الثاني لورودها، وقد طولب الشيخ علي يوسف في أثناء المحاكمة بالإفصاح عن مصدر البرقية لكنه رفض الإفصاح عن مصدره وانتهت القضية بتبرئة الشيخ علي يوسف. يذكر محمد فريد في مذكراته أن الخديوي عباس حلمي الثاني تدخل شخصيًّا لدى القضاء لتبرئة علي يوسف. ولمحمد فريد تحديدًا قصة مع قضية التلغرافات، فقد قدم استقالته من عمله كوكيل نيابة بمحكمة الاستئناف احتجاجا على أمر نقله إلى بني سويف عقابًا له على تعاطفه مع الشيخ علي يوسف في أثناء نظر قضية التلغراف، وتفرغ محمد فريد بعدها للعمل السياسي وللعمل في المحاماة.

وكما أن علي يوسف تقلب بين مواقف مختلفة وأحيانًا متباينة كما قال حسين شفيق المصري في جريدة المباحث الإسلامية، فقد تباينت آراء القريبين منه فيه، وأهمهم محمد فريد الذي دفع ثمن تعاطفه معه وظيفته، لكن رأيه في علي يوسف شديد القسوة، يقول:

«هذا الرجل نشأ فقيرًا حقيرًا في بلصفورة بصعيد مصر وتعلم شيئًا قليلاً بالأزهر ثم دخل في خدمة رجل أديب من رجال الحكومة اسمه علي بك رحمي بصفة خادم، ثم أخذ يقول الشعر للاستجداء، كل ذلك ثبت رسميًّا في الحكم الذي أصدره المرحوم الشيخ أحمد أبو خطوة ضده في قضية زواجه من صفية بنت السيد عبد الخالق السادات.... ثم في سنة ١٨٨٩ أراد المرحوم رياض باشا إنشاء جريدة يومية إسلامية لمحاربة الاحتلال والمقطم، وكلف إبراهيم بك مصطفى ناظر مدرسة دار العلوم إذ ذاك وحسن رفقي بك طبيب شرعي المحاكم فقدما له هذا الشيخ الفقير الرث الثياب فساعده بالمال وأسس المؤيد،... وكان في حالة فقر مدقع وكثيرًا ما جمعنا له التبرعات... لدفع ديونه... صار الشيخ علي يوسف وطنيًّا خديويًّا وكنا كلنا معه، ثم لما أثرى قليلا وظهر اسمه أخذ يزاحم مصطفى كامل عند الخديوي ويعاكسه بعد نشر مقالاته التي كان يرسلها من أوروبا.... ولما تم اتفاق فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ تغيرت سياسة الشيخ علي وعدل عن المطالبة بالجلاء صراحة وأصبح أميل إلى الإنجليز وسافر إلى لوندره».

ويشير محمد فريد في مذكراته إلى تعيين الخديوي عباس حلمي الثاني له شيخًا للسجادة الوفائية رغم حكم المحكمة الشرعية بأنه وضيع، لكن محمد فريد يؤكد أن حب الخديوي له أعماه عن أصله أو أن أسرارًا يعرفها الشيخ علي يوسف خاف الخديوي فضحها.. ويكمل محمد فريد قائلاً:

«وكان الشيخ أكبر سمسار في الرتب والنياشين ومسائل الأوقاف وما شاكل من الأمور التي يتجر فيها الخديوي علنًا»[١]. وتوفي الشيخ علي يوسف يوم ٢٥ أكتوبر ١٩١٢.

---

(١) أوراق محمد فريد ص ص ١٢٠،١٢٢

ثامنا: مرآة الشرق

ظهر عددها الأول في فبراير ١٨٧٩ لصاحبها الشاعر السوري سليم عنحوري، وكان على معرفة بالخديوي إسماعيل. كانت مرآة الشرق تصدر نصف أسبوعية في بداية صدورها، وبعد صدور ١٧ عددًا رحل سليم عنحوري إلى سورية نتيجة انحراف طرأ على صحته كما يذكر فيليب طرازي، وقبل أن يسافر تنازل عن جريدته لأمين بك ناصيف، فأسلمها بدوره للشيخ محمد عبده وإبراهيم اللقاني ليقوما بتحريرها، فانتشرت الجريدة كثيرًا، وقد تعرضت مرآة الشرق للمصادرة والتضييق مرات كان أهمها:

بعد رحيل جمال الدين الأفغاني، حيث كانت الجريدة من المناصرين له، فقد كان معظم كتابها من تلامذته، فبعد رحيل الأفغاني عن مصر، أمر الخديوي توفيق بتعطيلها فتوقفت ستة أشهر، فحولها صاحبها إلى مجلة أسبوعية وعهد بتحريرها إلى الشيخ خليل اليازجي، وكان ذلك في أبريل ١٨٨٢.

المرة الثانية كانت بعد ذلك بشهرين أي في يونيه ١٨٨٢، أي مع اشتداد الثورة العرابية، فتوقفت المجلة تمامًا وذلك نظرًا لما كان يثار وقتها من التحريض ضد الشوام، فتوقفت حتى أبريل ١٨٨٣، حينما صدرت كجريدة يومية لصاحبها أمين ناصيف.

المرة الثالثة في سنة ١٨٨٤، ولم نعرف عن هذه المرة سوى أن مجلس النظار أمر «بتعطيل هذه الجريدة مدة ثلاثة أشهر فأخذ يناصرها جماعة من رجال البرلمان الإنجليزي اهتمامًا منهم بحرية المطبوعات.... ثم

صدر قرار وزاري آخر بالعفو عن هذه الجريدة فعادت إلى الظهور بعد احتجابها مدة قصيرة»[١].

أما أهم مرات المصادرة فكانت الأخيرة التي توقفت الجريدة على أثرها نهائيًا، وللأسف كانت بسبب وشاية من سليم فارس الشدياق كما يذكر فيليب طرازي، وذلك أنه عندما جاء إلى مصر لتأسيس جريدة القاهرة، كانت مرآة الشرق توزع وقتها أكثر من ستة آلاف نسخة، فبلّغ الباب العالي زورًا أن مرآة الشرق تنشر الفصول المهيجة ضد السلطان عبد الحميد، فطلب الباب العالي من الحكومة المصرية تلغرافيًا إغلاق مرآة الشرق، فقرر نوبار باشا رئيس مجلس النظار مصادرتها نهائيًا وكان ذلك في ١٨٨٦

تاسعا: الزمان

سبق وأن تكلمنا عن صحيفة الزمان في المرحلة الأولى حتى عام ١٨٨٢، وأرجأنا استكمال الكلام عنها في هذه المرحلة نظرًا لأنها صودرت نهائيًا في عام ١٨٨٨.

كانت الزمان قد توقفت في أثناء الأحداث العرابية ثم صدرت بعد ذلك مرة أخرى بعد انكسار العرابيين واحتلال مصر.

انحازت الزمان في هذه المرحلة من عمرها للإنجليز وكانت ترى أنهم من أسباب تقدم مصر في المستقبل.

تولى تحريرها مجموعة من الصحفيين المحترفين، منهم ميخائيل بن جرجس عورا، ثم أمين بن إبراهيم خلاط الطرابلسي، ثم جرجي زيدان،

---

(١) فيليب طرازي: ص١٦

وتركها بعد ذلك بعام بسبب سفره مع الإنجليز كمترجم إلى السودان. بعد ذلك بوقت قصير – يروي فيليب طرازي – ألغتها الحكومة بطلب من الباب العالي لأنها طعنت في الدولة العثمانية، فاضطر صاحبها إلى السفر خارج مصر، فهاجر إلى قبرص، وأصدر هناك جريدة ديك الشرق.

عاشرًا: الفلاح

جريدة سياسية أنشأها سليم الحموي وصدر عددها الأول يوم ١٠ أكتوبر ١٨٨٥، بعد توقف جريدة روضة الإسكندرية، وكان سليم الحموي من المنافقين للسلطان العثماني بمناسبة ودون مناسبة كما تذكر عنه المصادر، ولذلك لم يكن من المنتظر أن تصادر الفلاح، لكن الحموي تعرض كثيرًا لأحد الأشخاص ويدعى مدكور بك فحكم عليه بدفع مائة جنيه تعويضًا لمدكور بك هذا عن مس إحساسه[١].

كان من أهم الذين تولوا تحريرها أنطون فرح، وفرح أنطون، والشيخ حمزة فتح الله.

حادي عشر: حمارة منيتي

وهي جريدة أسبوعية هزلية فكاهية انتقادية أصدرها محمد توفيق الأزهري ومحمد حلمي عزيز عام ١٨٩٩ في القاهرة وقد توقفت عام ١٩٠٤ ويبدو أن أسلوبها السافر النقدي كان هو السبب وراء توقفها فقد تصدر كل عدد تحت عنوان الجريدة:

---

(١) ذكر ذلك فيليب طرازي، في كتابه نقلا عن عدد ١٣ يونيه ١٨٩٨ من جريدة شمس الحقيقة لصاحبها محمد أمين.

حمارة منيتي..... عاشت لسامي..... جريدة هزلية أدبية مهلبية شلبية بنت كلبية جدية جربندية أسبوعية وبالاختصار

وعلى يمين اسم الجريدة:

الرسوم السنوية مليم تلتمية..... إنما بر الولد اللى يكون عنده جلد يدفع ١٠ فرنك.... ف د ى الهنك والزنك

وعلى يسار اسم الجريدة:

كل عبارة أو إشارة....... تكون باسم الحمارة..... ومصحوبة باستمارة ونشر الإعلانات..... يكون بالممارسات.... وبموجب خد وهات.

وكان محمد أفندي توفيق ضابطًا في الجيش المصري اشتهر بقدرته علي التنكيت والإضحاك وسبق غيره من كتاب العربية في هذا الفن وبلغ عدد ما كان يطبعه من مجلة «حمارة منيتي» عشرة آلاف نسخة، وكان يتصدى بالنقد والسخرية الشديدة لشخصيَّات في حجم الإمام محمد عبده، وقاسم أمين حتى إنه حبس بسبب هذا النقد الذي اتسم بالخروج أحيانًا كثيرة عن المباح قانونًا.

ومما نشر عام ١٩٠٠ في السخرية من قاسم أمين:

الحق عندي. دستور يا افندي. ضهرك يا جندي. قلبي عليك

راجع ضميرك. والفع نفيرك. دول فضوا زيرك. من بين يديك

جاي يا مسلمين. من قاسم بيه أمين

ومن الفنون التي كانت حمارة منيتي تعتمد عليها في السخرية والتنكيت، ما اصطلح على تسميته بعد ذلك بالشعر الحلمنتيشي، ومن ذلك ما

نشر في عدد الخميس ٨ من ذي القعدة ١٣١٧ هجرية، تحت عنوان: مين يقرا ومين يسمع:

يا مصر بالله من بالفتك أفتاكي وأي لورد من اللوردات (أغراكي)

على افتضاحي بلا ذنب ولا حرج كأنني لست لطخا من (رعاياكي)

تعاظم الكرب حتى خلته جملاً بألف شفطورة أو وزة (بتكاكي)

فتارة قد أرى الخازوق مرتشقًا في الاست حدفًا وطورًا بين (أوراكي)

أما كفى أن نرى السودان منسلخًا بما به بعد أن قد كان (وياكي)

ومن الأمثلة أيضًا ولكن بطريقة الموال المصري ما نشر في عدد ٣٠ ديسمبر ١٩٠٠:

اليوم بيغلب على الحكام ظلم حالنا

والعدل ضاع والسودان راخر وكان مالنا

وعندك المستشار بيلم في عزالنا

عمال يحول هناك ناحية ولاد جدك

لما البلد قرعت عالريق ومال حالنا

يا اللي عليك التكال شوف إيه مناسبة دول

البر ضاع من إيديهم وانت قد القول

قادر تروق لنا الحال ونفارق دي الهول

واديك شايف حضرة المستر ببرنيطته

قال ناوي يقطع علينا الزاد يا حيف دي القول

طل البوليص في عضايا قلت له أحوه

يا اللي جميع العباد بتقول عليك مشبوه

حضرة سي لعب القمار يلعن أبوك لأبوه

بيلعبوه ف السكك من بعد تحريمه

واليوم حلال زلال حاكم الشاويش معتوه.

ثاني عشر: جريدة اللواء

وهي أشهر من أن نعرفها حتى أننا يمكن أن نعتبر صدور اللواء في الثاني من يناير عام ١٩٠٠ اختلافاً نوعيًا في أسلوب الأداء الصحفي. وقد كانت نهاية هذه الصحيفة رغم كل ما أثارته من خلافات مع الاحتلال الإنجليزي هو خروجها من حسابات الحزب الوطني عام ١٩١٠ حيث تم الاختلاف بين ورثة مصطفى كامل على ملكية الجريدة مما دفع زعماء الحزب الوطني إلى إصدار جريدة العلم لتكون لسان حال للحزب الوطني بدلاً من اللواء ولم تغلق سياسيًا، كما كان يشير تاريخها. وكانت هذه النهاية في ٣١ أغسطس ١٩١٢.

باعت اللواء أعدادها الأولى بنصف قرش للنسخة أما اشتراكها فكان مائة قرش عن سنة داخل القطر وستين قرشاً عن ستة أشهر وثلاثين عن ثلاثة أشهر ولم تكن الجريدة ترسل إلا لمن يدفع قيمة الاشتراك مقدمًا وكانت أجرة سطر الإعلان في الصحيفة الثانية والثالثة ستة قروش وفي الرابعة

قرشان وكانت إدارة الجريدة في السنتين الأوليين في ١٣ شارع فهمي بجوار محطة باب اللوق.

وقد أنذرت جريدة اللواء في هذه الفترة مرتين عام ١٩٠٩ والمرتان في شهر أغسطس مرة بسبب مقال لعبد العزيز جاويش عن بطرس غالي ومرة أخرى بسبب مقال عن شاب هندي اعتبرته الحكومة تحريضًا على ارتكاب الجرائم.

ثالث عشر: جريدة العلم

وهي جريدة يومية سياسية أدبية تجارية أصدرها إسماعيل حافظ وحسن حسني كامل ويبدو أن مؤسسها كان علي فهمي كامل شقيق مصطفى كامل وقد أسست عام ١٩١٠ في القاهرة لتكون المعبرة عن الحزب الوطني بدلاً من اللواء وقد تصدرت أعداد الجريدة مقولة شهيرة لمصطفى كامل تقول:

لو انتقل قلبي من الشمال إلى اليمين أو تحولت الأهرام عن مكانها المكين ما تغير لي مبدأ وتحول لي اعتقاد.

وتحت اسم الجريدة كتب:

صحيفة الدفاع عن مبادئ الحزب الوطني

وكان مقر الجريدة في شارع الكرداسي رقم ٩ الهدارة قسم عابدين.

وقد تعرضت جريدة العلم للتضييق مرات عديدة، لكن أشهر هذه المرات كان إغلاقها لمدة شهرين بعد صدورها بأسبوعين فقط.

كما أنذرت في ٣٠ أبريل ١٩١٢ وحبس مديرها إسماعيل حافظ.

رابع عشر: مجلة الأمة الشرقية

وقد صدرت عام ١٩٠٤ في عدد يتيم وعرفت نفسها بأنها مجلة علمية صناعية طبيه أدبية فكاهية وصدرت في الإسكندرية أصدرها صحفي أشار إلى نفسه بحرفي ح. ص وكانت قيمة الاشتراك في المجلة أربعة عشر قرشاً صاغاً وأجرة البريد قرشين للداخل وأربعة للخارج، ويجب أن تكون كل المراسلات وطلبات الاشتراك باسم مجلة الأمة بالإسكندرية ويبدو أن سبب توقفها هو إغراقها في الموضوعات العلمية.

خامس عشر: مجلة البلاغ المصري

صودرت بداية ١٩١١ وهي جريدة مصرية كانت تصدر بشكل يومي بالعربية والإنجليزية، عرفها صاحبها بأنها جريدة يومية سياسية وكان مديرها مسيو جاك دارجيلا أما إدارتها فكانت في المنزل رقم ١٨ بشارع عبد العزيز ومن المديرين الذين أداروها فترة من الوقت السيد فانكوستين ومن أهم المحررين الذين عملوا بها الأستاذ إسماعيل الشيمي الذي أصدر جريدة بنفس الاسم عام ١٩٠٨ في القاهرة والذي أشيع أنه صاحب امتياز جريدة البلاغ المصري التي كان يديرها جاك دارجيلا.

سادس عشر: جريدة وادى النيل

وهي جريدة يومية سياسية أدبية تجارية صدرت في الإسكندرية عام ١٩٠٨ لصاحبها محمد أحمد الكلزة وكان مقرها بميدان محطة مصر بواسطة العطارين الإسكندرية أما توكيلها في القاهرة فكان في عمارة الكونتننتال القديم نمرة ٢٢ وقد تعرضت جريدة وادى النيل للإيقاف المؤقت في ٧ أبريل

١٩١٢ وللمصادرة النهائية في ٧ نوفمبر ١٩١٢ وكانت الجريدة تنتمي في مبادئها السياسية للحزب الوطنى.

سابع عشر: جريدة الوضاح

هذه الجريدة هي جريدة حزب المقاصد المشتركة أو حزب العمال وقد صدرت مع تأسيس الحزب في يوليو سنة ١٩٠٨ وصودرت بشكل نهائي في ٧ أبريل ١٩١٢ أي مع الإنذار الأول لجريدة وادى النيل.

ثامن عشر: جريدة الشعب

وهي جريدة تابعة للحزب الوطنى أصدرها الصحفي والسياسي المعروف أمين الرافعي عام ١٩١٣ في القاهرة وقد توقفت جريدة الشعب عن الصدور توقفا اختياريا في ٢٧ نوفمبر ١٩١٤ حتى لا يضطر صاحبها أمين الرافعي لنشر خبر إعلان الحماية البريطانية على مصر وهو الإعلان الذي ألزمت كل الصحف بنشره.

وأمين الرافعي هو أمين عبد اللطيف الرافعي المفكر والكاتب السياسي المعروف. الذي ولد في الزقازيق وتعلم بها وبالإسكندرية وتخرج من مدرسة الحقوق في القاهرة وانضم إلى الحزب الوطني في عهد مصطفى كامل وكتب مقالاته الصحفية الأولى في اللواء والعلم وأصدر جريدة الشعب وسجن في الحرب العالمية الأولى نتيجة موقفه من الاحتلال الإنجليزى وبعد انتهاء الحرب اشترى جريدة الأخبار وبعد أن ظهرت حركة الوفد المصري كان من أقوى انصارها حتى اختلف مع الزعيم سعد زغلول فانحاز ضد الوفد حتى توفي في القاهرة ١٩٢٧ أي في نفس العام الذي توفي فيه سعد زغلول.

ولأمين الرافعي مؤلفات سياسية مهمة من أهمها كتابه المعنون: مفاوضات الإنجليز في المسألة المصرية.

تاسع عشر: صحف بيرم التونسي

هو صحفي مصري بارز ومبدع وشاعر استطاع أن يحفر اسمه بإتقان شديد في حياة مصر السياسية والثقافية والأدبية على مدى نصف قرن تقريبا هو الشاعر محمود بيرم التونسي المولود سنة ١٨٩٣ الذي رسخ نفسه في مصر باعتباره بطلاً شعبيًا لا يختلف كثيرًا عن أبِي زيد الهلالي والظاهر بيبرس وعلى الزيبق وقد أصدر بيرم التونسي في هذه الفترة أربع صحف بثلاثة أسماء، وهي:

النجاح: وهي صحيفة أسبوعية أصدرها بيرم التونسي بالاشتراك مع إسماعيل صبري الزواوي عام ١٩١٥ في الإسكندرية واستطعنا أن نعثر على عدد منها وهو العدد رقم ١٤ في السنة الرابعة بتاريخ ٢٤ يونيو عام ١٩١٨.

ويبدوا أن النجاح كانت احتجبت فترة مما دعا صاحبها إسماعيل صبري الزواوي للاعتذار في بداية العدد قائلاً تحت عنوان: كلمة للقارئ: «احتجبت النجاح عن قرائها وراء سجاف من أعذار اضطرتنا إلى عدم إصدارها؛ فبقينا مدة نغالب تلك الأعذار، وهي تغالبنا حتى خرجنا من هذا الكفاح بالنجاح؛ فأبرزناها في ثوبها القشيب نزفها عروسًا للقراء فلا يُغلها المهر وسنوالي إصدارها في مواعيدها، وسنسند أمر تحريرها إلى كبير من أهل الأدب؛ حتى لا يشغلنا عن إصدارها شاغل بل يتولى ذلك الأديب أمر إبرازها في مواعيدها».

وكان المقصود بهذا الأديب الكبير هو بيرم التونسي الذي حرر الجريدة نثرًا وشعرًا ومن الأشعار التي كتبها في الجريدة قصائد تحت عنوان "بين والد وابنته" وكان يوقع في نهاية القصيدة بالحروف الثلاثة الأولى من اسمه م. ب. ت وقد صدرت جريدة النجاح نفسها باعتبارها صحيفة علمية أدبية مدرسية أسبوعية وأغلقت الجريدة عام ١٩١٨ ليعود التونسي ليصدرها مرة أخرى وبنفس الاسم وفي الإسكندرية أيضًا عام ١٩١٩.

جريدة الخازوق: ويبدو أنها مجرد اسم لصحف بيرم التونسي التي أصدرها في هذه الفترة تحايلاً على السلطات فيستطيع توصيل كلمته إلى الناس وقد صودرت عام ١٩١٩.

جريدة المسلة: وأصدرها بيرم التونسي باسم «المسلة لا جريدة ولا مجلة» حتى يعفي نفسه من أمر المصادرة فقد أصدرها في الرابع من شهر مايو عام ١٩١٩ في الإسكندرية وصودرت في نفس العام.

ومن الواضح أن بيرم التونسي كان يمارس نشاطه الصحفي على طريقة يعقوب صنوع الذي كان يصدر صحفه بأسماء مختلفة لكى يستطيع التهرب من ملاحقة وزارة الداخلية وإدارة المطبوعات.

بناءً على ما سبق فإنه على الرغم من أن الصحافة المصرية في هذه الفترة تعرضت لعشرات الإنذارات المختلفة بين إنذار ووقف لأجل معلوم ومصادرة نهائية فقد كان نصيب بيرم التونسي منها أربع مرات.

سادس عشر: مجموعة صحف تمت مصادرتها لأسباب غير معلومة

ومن الواضح أنها صودرت لأسباب شخصية لا سياسية أو مهنية، وهي صحف الببغاء والمنارة وحديقة الآداب..

تشترك هذه الصحف في أمرين مهمين:

أولهما: أن أحد الصحفيين (واسمه نجيب غرغور) قاسم مشترك فيها جميعًا مؤسسًا أو محررًا.

والأمر الثاني: أن الصحف الثلاث كانت تهتم بالغرب سواء على مستوى الشكل أو على مستوى الرؤية، ومما يذكر أن جملة المنارة كان يرسمها فنان إيطالى اسمه ألبرتو فابي. وكان نجيب غرغور يكتبها ويعد مواضيع رسومها ويطبعها. لكن من الواضح أن الرجل كان سيئ الحظ أو أن شخصية مهمة مجهولة كانت تتقصده لدرجة أن محافظ الإسكندرية كان يضطهده ويصادر صحفه أحياناً بلا جريرة منه، فقد كانت مجلاته بعيدة تمامًا عن عالم السياسة الضيق.

(٣)
من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦

بعد ثورة ١٩١٩ الشعبية العظيمة كانت روح الثورة والإضراب والاحتجاج السياسي قد سرت في الشعب المصري كله وقد تجلى هذا في تكرار إضراب العمال في شتى مناحي الحياة، فقد أضرب عمال معامل السجائر، وعمال الغاز والكهرباء، حتى إن القاهرة في مرة من المرات ونتيجة إضراب عمال الغاز والكهرباء أظلمت بالكامل.

ولا شك أن زيادة عدد الإضرابات العمالية وحدَّتها كان سببهما الروح الثورية التي تشبع بها المصريون من جانب، وحدَّة حالة الغلاء وارتفاع أسعار المواد الأساسية للمعيشة من جانب آخر، وهو ما بدأ يشعر به المصريون واقعًا ملموسًا لا مراء فيه منذ عام ١٩٢٠ حيث ارتفعت الأسعار بنسبة ٣١٦% فبلغ إردب القمح خمسة جنيهات ونصف، وبلغ إردب الفول ثمانية جنيهات، أما رطل السمن البلدي فكان ثمنه خمسة وعشرين قرشًا.

وقد حاولت الحكومة إعانة موظفيها؛ فاعتمدت ثلاثة ملايين جنيه إعانةَ غلاءٍ.

كان طبيعيًّا أن تسوء الحال الاقتصادية بعد فترة الاضطراب السياسي الكبيرة في العقد الثاني من القرن العشرين التي انتهت بثورة ١٩١٩.. وكان طبيعيًّا أيضًا أن تجد فكرة بنك مصر طريقها للتحقق في هذه الفترة الحرجة

من عمر المصريين وهو ما تم فعلاً في الثالث من أبريل عام ١٩٢٠ حيث تم تسجيل عقد إنشاء شركة بنك مصر برأسمال قدره ٨٠ ألف جنيه قسمت على ٢٠ ألف سهم.. لقد أدى وجود بنك وطني إلى هروب مجموعة كبيرة من الملاك ورجال الأعمال من الاقتراض من البنوك الأجنبية وهو ما يدل على اتساع وتنامي روح العداء للأجانب داخل المجتمع المصري بكل فئاته.

سنكون مخطئين بلا شك إذا اعتبرنا أن نتيجة ثورة المصريين في مارس ١٩١٩ كانت عودة سعد وصحبه من المنفى فقط.. بل ربما كانت هذه النتيجة هي أضعف النتائج وأقلها قيمة على الإطلاق.. فلا يمكن النظر إلى إنشاء بنك مصر بعيدًا عن ثورة ١٩١٩، كذلك لا نكون منصفين إذا اعتبرنا أن حالات الإضراب العمالي المتكررة بشكل ملحوظ في هذه الفترة كان سببها سوء معاملة أصحاب العمل أو خفض الأجور أو زيادة ساعات العمل... إلخ؛ فإن انتصار إرادة الشعب بكل فئاته في ثورة ١٩١٩ كان بلا شك وراء هذه الروح التي ساهمت بشكل رئيسي في تطور الحياة السياسية في مصر إلى الأفضل.

من هذه المكاسب الاقتصادية التي تحققت في عشرينيات القرن العشرين قرار استقلال العملة المصرية عن العملة الإنجليزية الذي صدر في التاسع من شهر يونيه عام ١٩٢٤. وكذلك القرار المهم الذي صدر في اليوم التالي وقضى ببيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين.

كان السبب وراء تلك المكاسب أن المصريين كانوا قد أحسوا أنهم كيان واحد يتضررون جميعًا ويكسبون جميعًا.. وهو ما مكّن أحمد حسين سنة ١٩٣١ من جمع ١٧ ألف جنيه تبرعات من المواطنين فيما أطلق عليه وقتها مشروع القرش.

لا شك أن هذه الروح أخافت الإنجليز والقصر جدًا، وهو ما دفع اللنبي إلى استصدار مجموعة من القرارات التي تحظر الاجتماعات العامة، مثل ذلك الذي أصدره في التاسع من مارس عام ١٩٢٠ حيث قرر منع الاجتماعات العامة إلا بتصريح، ثم أصدرت الوزارة في مايو ١٩٢٣ قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات وهو القانون الذي وضع قيودًا شديدة ومجحفة عليها. وإذا كان هذا القانون قد سُنَّ في ظل وزارة يحيى إبراهيم الموالية تمامًا للإنجليز؛ فإن الأمر لم يتغير كثيرًا في ظل وزارة الوفد الوطنية التي تحظى بأغلبية كبيرة، فقد قرر مجلس النواب أول يوليو ١٩٢٤ إلغاء قانون الاجتماعات هذا، إلا أن وزارة الوفد الوطنية اعترضت تمامًا على الإلغاء وتمسك سعد زغلول بالقانون تمسكًا شديدًا حتى رجع المجلس عن قراره.. ويبدو أن هذا كان هو السبب الرئيسي وراء محاولة اغتيال سعد زغلول بعد هذه الجلسة بأحد عشر يومًا فقط أي في الثاني عشر من شهر يوليو حيث تعرض سعد زغلول (زعيم الأمة) إلى إطلاق النار عليه في محطة باب الحديد وقد أصيب في يده اليمنى.. وتبين أن الجاني طالب في مدرسة الطب في برلين واسمه عبد الخالق عبد المطلب.. وقيل وقتها إن الطالب مختل عقليًّا ووضع في مستشفى الأمراض العقلية.

هكذا كان العداء للديمقراطية ذنبًا يطال كل الحكومات التي تولت أمر هذا البلد وطنية كانت أو موالية للأجانب.

أما فيما يختص بحرية الاجتماعات فقد توالت القوانين التي تحظر الاجتماعات، منها قانون ٧ مايو ١٩٢٩ حيث فرضت الحكومة عقوبة الحبس والغرامة على كل من يحرض على كراهية نظام الحكم.. وشددت كذلك من عقوبة الاجتماعات العامة.

وقبله كان قانون الثاني من أكتوبر ١٩٢٢ الذي شدد العقوبة على من يعمل على تغيير الحكم وكانت الاجتماعات العامة أداة من أدوات تغيير نظام الحكم في نظر الحكومة.

إلا أن كل هذه القوانين التي سُنَّت بسبب الاجتماعات العامة لم يكن مقصودًا بها في الحقيقة إلا اجتماعات العمال التي زادت في هذه الفترة بشكل يكاد يكون هستيريًّا؛ فقد نشطت الحركة العمالية في مصر في العشرينيات نشاطًا ملحوظًا وكان للحزب الاشتراكي المصري (الشيوعي بعد ذلك) الذي تأسس في نوفمبر ١٩٢١ تأثير كبير في تثقيف وتنظيم الحركة العمالية والنقابية عامة. وليس غريبًا في هذا السياق أن يتأسس أول اتحاد لنقابات عمال مصر بجهود ملحوظة من الحزب الاشتراكي في ٢٤ نوفمبر ١٩٢١.

وقد نشطت التجمعات اليسارية في تلك الفترة نشاطًا ملحوظًا وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة على حكم مصر تنظر إلى الحركة الشيوعية نظرة توجس؛ خاصة وقد ثبت أنها وراء مجموعة كبيرة من الإضرابات العمالية في تلك الفترة حتى إن قانون الثاني من أكتوبر ١٩٢٢ الذي تحدثنا عنه آنفًا شدد العقوبة على كل من يروِّج للشيوعية.

كان هذا النشاط للحزب الاشتراكي هو السبب وراء ترحيب الحركة الاشتراكية الدولية الثالثة بانضمام الحزب الاشتراكي المصري إليها وإن أُجِلَ البتُّ في هذا الأمر إلى حين. كان هذا النشاط أيضًا هو السبب وراء ملاحقة أجهزة الأمن لعناصر وقيادات الحزب الاشتراكي مثلما حدث مع حسني العرابي وأنطوان مارون اللذين قدما للمحاكمة بتهمة التحريض على تنظيم المظاهرات.

إلا أن الحزب الشيوعي المصري لم يكن هو الحزب الوحيد على الساحة المصرية آنذاك، فقد كانت الساحة السياسية المصرية مليئة بالأحزاب النشطة والفاعلة في السياسة المصرية بل إن مجموعة من الأحزاب قد تأسست في هذه الفترة نفسها مثل حزب الأحرار الدستوريين الذي تأسس في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ برئاسة عدلي يكن وكان معظم أعضاء هذا الحزب من أولئك الذين انشقوا على الوفد، ولم يحظ هذا الحزب بشعبية تذكر بسبب مساندته الدائمة للحكومة واعتداءاته المتكررة على الدستور.

ويبدو أن وقوف الحزب في صف الحكومة كان هو السبب الرئيسي وراء اغتيال عضوين من أبرز أعضائه يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ هما إسماعيل زهدي وحسن عبد الرازق؛ حيث تم اغتيالهما في أثناء خروجهما من مقر الحزب بشارع المبتديان.

أما الحزب الثاني الذي تأسس في عشرينيات القرن العشرين فهو حزب الاتحاد الذي تأسس بتشجيع من الملك فؤاد شخصيًّا وقد انضم إليه أيضًا كل من استقال من حزب الوفد وانشق عليه.

والحزب الثالث هو حزب الشعب الذي ترأسه إسماعيل صدقي.

وقد كانت الحياة السياسية نشطة إلى الحد الذي سمح بظهور هذه الأحزاب بل وظهور التيارات السياسية الأخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين الذين بدأوا نشاطهم عام ١٩٢٧ في الإسماعيلية كجمعية دينية لا تهدف إلى العمل السياسي. إلا أن هذه الأحزاب لم تكن تحظى بشعبية تعادل شعبية حزب الوفد الذي كان بلا شك محط آمال الأمة وظهر في كل المواقف الهامة باعتباره المعبر الأساسي عن طموحات المصريين في الاستقلال وهو

ما سبب نفي سعد زغلول أكثر من مرة، كتلك التي حدثت يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢١ حينما اعتقل سعد زغلول تمهيدًا لنفيه إلى جزيرة سيشل، وكذلك اعتقال عبد الرحمن فهمي سكرتير الوفد وسبعة وعشرين آخرين في يوليو ١٩٢٠ حينما اتهموا بتكوين ما سمي بجمعية الانتقام التي كانت تهدف - حسب زعم الحكومة - إلى قلب نظام الحكم وتحريض الأمة على العصيان.

لقد كان الوفد بحق هو أكثر الاحزاب السياسية في هذه الفترة وعيًا بالمعترك السياسي الذي تتخبط فيه الأمة، وقد اتخذ مجموعة من الأساليب السياسية الشعبية التي كان من شأنها إحراج الحكومة والنظام وكذلك قوى الاحتلال، من ذلك ما قرره الوفد في يناير ١٩٢٢ من تنظيم المقاومة السلبية ضد الاحتلال وعنى الوفد بهذه المقاومة عدم التعاون مع الإنجليز ومقاطعتهم.

كان هذا الوعي السياسي والفاعلية الشعبية وكذلك وعي سعد زغلول في مفاوضاته مع الإنجليز، كان كل ذلك وراء شعبية الوفد المضطردة التي أدت إلى فوزه بأغلبية ساحقة في أول انتخابات تمت في مصر في ظل دستور ١٩٢٣ وكذلك انتخابات مجلس الشيوخ في فبراير ١٩٢٤، وكذلك انتخابات مارس ١٩٢٥ التي تدخلت فيها الحكومة إلى جانب مرشحها إلا أن حزب الوفد استطاع رغم ذلك تحقيق الأغلبية مما اضطر الحكومة إلى حل البرلمان في اليوم الأول لانعقاده في ٢٣ مارس ١٩٢٥.

رغم كل هذه المؤشرات على إحراز المصريين مكاسب سياسية في عشرينيات القرن العشرين، فإن التخبط السياسي وكثرة المنابر التي فرضت نفسها باعتبارها المعبر الرئيسي عن المصريين، كل ذلك أدى أحيانًا إلى إجهاض مكتسبات الأمة السياسية أمام خصومها وهو ما تبلور في حل

البرلمان – في ديسمبر ١٩٢٤ – وكذلك ما دأبت الحكومات المتعاقبة عليه وهو التعدي على حرية الصحافة والنشر ومصادرة الصحف وهو موضوعنا الرئيسي، فقد كانت الصحافة هي السلاح الذي يتصارع به ومن خلاله المتصارعون.

المهم في هذا السياق أن الحكومة كانت قد ضاقت – على اختلاف انتماءاتها – بالأحزاب والجمعيات الأهلية والبرلمان والصحافة، بل وضاقت على ما يبدو بالشعب نفسه، فليس حل البرلمان الذي تم في ١٩٢٥ هو آخر المرات التي حدث فيها ذلك، فقد صدر الأمر الملكي سنة ١٩٢٨ في يوليو بحل البرلمان بمجلسيه وتأجيل الانتخابات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وهو ما يخالف دستور ١٩٢٣ الذي كان ينص على أن:

١- جميع السلطات مصدرها الأمة.

٢- جميع المصريين متساوون أمام القانون.

٣- الوزارة مسؤولة أمام البرلمان.

٤- يتولى الملك سلطاته بواسطة وزرائه.

٥- وغير ذلك من المواد الدستورية التي أكدت حرية الصحافة والحرية الشخصية وحرية الاجتماعات العامة.

إلا أن هذا الدستور الذي كافحت الأمة طويلا للحصول عليه تعرض لضربات مستمرة من حكومات متعاقبة، من ذلك قرار رئيس الوزراء صدقي الذي ألغى الدستور في أكتوبر سنة ١٩٣٠ وأعلن دستورًا جديدًا انتقص من مكتسبات الأمة في دستور ١٩٢٣.

وكذلك ما فعله عبد الفتاح يحيى الذي ألغى دستور ١٩٣٠ وحل مجلس الشيوخ والنواب إلا أنه لم يعد دستور ١٩٢٣ بل أعطى للملك حكمًا مطلقًا وسلطة تشريعية، وهو ما أثار الأحزاب السياسية ومختلف القوى الفاعلة في الشارع المصري.

ترافق مع هذا الصعود والنكوص السياسي حركة صحفية حققت مجموعة من المكاسب ومنيت بمجموعة من الخسائر.. من مكاسب النشاط الصحفي في هذه الفترة صدور مجموعة من الصحف المهمة والفاعلة في الحياة السياسية في مصر، مثل:

جريدة الأخبار التي أصدرها أمين الرافعي في فبراير ١٩٢٠.

وجريدة الحزب الاشتراكي المصري التي حملت اسم الحزب وصدر عددها الأول في ٣٠ يوليو ١٩٢٢.

وجريدة الاتحاد عن حزب الاتحاد والناطقة بلسانه وصدرت في ١١ يناير ١٩٢٥ وكان رئيس تحريرها عبد الحليم البيلي وهو وفدي سابق.

وصدور العدد الأول من مجلة ترقية الفتاة لنبوية موسى أول فتاة مصرية تحصل على شهادة الثانوية عام ١٩١٧ ومنعت من دخول امتحان الليسانس نظرًا لنوعها كأنثى، وقد صدر العدد الأول من ترقية الفتاة في ٥ يونيه ١٩٢٣ أي بعد خروج دستور ١٩٢٣ بأقل من شهر.

وكذلك صدر العدد الأول من مجلة روز اليوسف في أكتوبر ١٩٢٥.

وصدور العدد الأول من مجلة ١٠٠٠ صنف لبديع خيرى تلك المجلة التي تضمنت كثيرًا من النقد الاجتماعي والسياسي وصودرت أكثر من مرة

في عهد وزارتي محمد محمود وإسماعيل صدقي واستمرت في الظهور إلى أن صودرت نهائيًّا في ١٩٣٠.

أيضًا من الصحف المهمة التي ظهرت في هذه الفترة صحيفة اليوم لتوفيق دياب وهي جريدة يومية وفدية وصدرت في ٢١ من يناير ١٩٣٠.

وقد نظرت الحكومات المتعاقبة إلى هذا النشاط الصحفي بعين التوجس نظرًا لأن الصحافة كانت قد حققت مجموعة من المكاسب في الصراع السياسي الدائر وقتها ونظن أن هذه الملاحقة الحكومية كانت ضمن مجموعة من العوامل التي أكسبت الصحافة نظرة احترام وتقدير من رجل الشارع ما زالت تتمتع به إلى الآن حتى حسبها المجتمع ضمن وسائله الرقابية المهمة.

أدرك اللنبي (المندوب السامي البريطانى) خطورة أن تطلق يد الصحافة في المتابعة والرقابة فأعاد الرقابة على الصحف مرة أخرى في الخامس من شهر مارس ١٩٢٠ بل ومنع النشر إلا بتصريح من الرقيب.. الأنكى من ذلك ملاحقة الصحفيين والكتاب الشرفاء ونفيهم مثلما تم مع بيرم التونسي في يوليو ١٩٢٠، وكذلك مع على فهمي كامل وكيل الحزب الوطنى الذي نفي في ١٩ من سبتمبر ١٩٢١ وعطلت اللواء ستة أشهر بسبب نشرها تلغرافًا بعثه على فهمي كامل إلى الخديوي السابق عباس حلمي الثاني تهنئة بالعام الهجرى الجديد دون أن يرسل للسلطان فؤاد تلغرافًا مشابهًا.

وفيما يخص قانون المطبوعات والنشر فقد دأبت الوزارات المتعاقبة وطنية وغير وطنية على إضافة مواد قانونية هدفها تقييد أيدي الصحفيين وشل حركة الصحف والتأثير على فعاليتها، من ذلك:

قانون ٢٦ يوليو ١٩٢٣:

(أي بعد إعلان دستور ١٩٢٣ بشهرين تقريبًا): هذا القانون الذي أجاز العودة إلى قانون الطوارئ كلما تعرض الأمن والنظام العام للخطر، وكلمة (الخطر) كلمة مراوغة تحتمل التفسير بأكثر من معنى نظرًا لنسبيتها، وقد أطلق هذا القانون يد الحاكم العسكري وأعطاه سلطة تفتيش الأماكن والأشخاص كما أجاز له مراقبة الصحف كما يشاء.

٩ يوليو ١٩٢٥:

تعديل قانون الصحافة والنشر وتشديد العقوبة على الصحفيين والسماح بإغلاق ومصادرة الصحف.

١٥ أغسطس ١٩٢٥:

وبتأثير من قضية على عبد الرازق (يوليو وأغسطس ١٩٢٥) إلزام جميع المطابع بتقديم خمس نسخ من الكتب والرسائل المطبوعة إلى إدارة المطبوعات.

١ فبراير ١٩٣١:

التعديل الذي أضافته الحكومة وشدد من عقوبة النشر وقيد من حرية الصحافة.

١٨ يونيه ١٩٣١:

تعديل قانون المطبوعات والعقوبات بهدف تشديد العقوبة على جرائم النشر وتقييد الصحافة.

يبدو أن كل هذه الوسائل والقوانين الاستثنائية المخالفة للدستور الذي وضعته الأمة، لم تكن تستطيع تقييد الصحافة ولا كبح جماح الصحفيين الذين كانوا قد انطلقوا كالسهام في مصلحة الأمة يمارسون حرية كانت تبدو وقتها ضربًا من الأحلام، لذلك لجأت الحكومة وراء الأخرى إلى ضرب الصحافة ضربًا مباشرًا وموجعًا فأغلقت مجموعة من الصحف مثل الأهالي التي أغلقت وصودرت نهائيًّا في ٥ مايو ١٩٢٢.

بل إنها (الحكومات) كانت تغلق أحيانًا أكثر من جريدة في يوم واحد فقد شهد يوم ٦ يوليو ١٩٢٢ إغلاق جرائد:

الأمة لمدة ثلاثة أشهر.

الليبرتية نهائيًّا.

الأهرام ثلاثة أشهر.

ثم أصدرت الحكومة أمرها لجميع الصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول ورفاقه المنفيين حتى لا يكون ذلك سببًا في إثارة مشاعر العداء تجاه الحكومة والاحتلال.

أما سنة ١٩٢٦ وبالتحديد في ١٣ مارس فقد صودرت مجلة الغول بعد صدور ثمانية أعداد فقط منها.

ومجلة الغول كان قد أصدرها بديع خيري في ٢٠ فبراير من نفس العام للهجوم على الحكومة بشكل مباشر.

ولم تطال الرقابة القانونية والرسمية المنشور صحفيا فقط بل تابعت وبدأب شديد وبكثير من انعدام النزاهة أبحاثًا علمية مهمة كان أصحابها قد

تشربوا روح التمرد على السائد والمعروف، مثلما حدث مع الشيخ المستنير علي عبد الرازق الذي نشر كتابه المهم عن أصول الحكم في الإسلام منتهيًا إلى أن الخلافة ليست أصلاً من أصول الحكم.

فى هذه الفترة كان الملك فؤاد يعد نفسه لكي يتلقب بخليفة المسلمين بعد سقوط الخلافة في تركيا فجاء كتاب علي عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم» ليهدم هذا الأمل المنتظر للملك فؤاد فأوعز الملك إلى هيئة كبار العلماء الذين اجتمعوا وحكموا بإخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة العلماء.

إن هذا الموقف حدث بتكرار كثير من التفاصيل عام ١٩٢٦ حينما نشر طه حسين كتابه «فى الشعر الجاهلى» إلا أن الجديد في حالة طه حسين أن القضية أخذت أبعادًا صحفية هوجم فيها العميد طه حسين هجومًا شرسًا استمر نحو العام تقريبًا.

أما عن الصحف التي تم التضييق عليها في هذه الفترة أو مصادرتها فكان معظمها الصحف نفسها التي كانت ناشطة في الفترة السابقة، كالشعب والعلم، وغيرهما، غير أن صحفًا جديدة دخلت منطقة الخط الأحمر، وأهم هذه الصحف على الإطلاق مجلة روزاليوسف، وصحف بديع خيري.

أولاً: روز اليوسف

هي المجلة الأشهر منذ بدايتها حتى الآن، والأقدم بعد الهلال.. حيث صدر العدد الأول منها يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بعد شهرين تقريبًا من الحكم بإخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة علماء الأزهر الشريف بسبب كتابه «الإسلام وأصول الحكم» لكن مجلة روز اليوسف وقتها لم يكن

لها أن تهتم بمثل هذه الموضوعات، فقد كانت مجلة فنية، غاية صاحبتها - الممثلة المعروفة - أن تعمل على وجود نقد فني راقٍ بإخراج صحفي محترم على ورق أنيق.

نشأت فكرة مجلة روز اليوسف في رأس صاحبتها في أحد محلات الحلويات وكان اسمه كسّاب، وكانت فاطمة اليوسف مع أصدقائها، وكان أحدهم صحفيا في جريدة البلاغ واسمه إبراهيم خليل. ورطها إبراهيم خليل بتسهيل الأمور فيما يبدو حتى استخرجت الترخيص - وكان سهلاً - ثم بدأت العمل لتتحول بعد وقت ليس طويلاً إلى مجلة سياسية بل أكثر المجلات الأسبوعية مؤازرة لحزب الأغلبية (الوفد).

كان التوقيت الذي أرادت روز ليوسف فيه أن تحول مجلتها إلى مجلة سياسية إبان مقتل السردار الإنجليزي، وخروج سعد زغلول من الوزارة وتولي زيور باشا، وهو ما يعني أن الأمور لن تكون سهلة كما كانت، فقد حل زيور مجلس النواب الأول الذي لم يكد يكمل دورة واحدة، وكان وزير الداخلية في حكومة زيور إسماعيل صدقي الوفدي القديم المفصول.. وكان هناك بعض الشخصيَّات يتخفى الوفد خلفهم للحصول على تراخيص لأن الوزارة لم تكن ترخص للوفد، ومن أمثال هؤلاء كانت السيدة منيرة ثابت التي طلبت الترخيص لها بجريدة عربية باسم «الأمل» وجريدة فرنسية باسم «لاسبوار» وأعطت الرخصتين لحزب الوفد. حينما تقدمت فاطمة اليوسف بطلب إضافة السياسة إلى ترخيص مجلتها، ظنتها وزارة الداخلية حيلة من حيل الوفد فرفضت الترخيص لها. فذهبت لمقابلة رئيس الوزراء الذي وافق وأعطاها الترخيص، قائلاً لمدير مكتبه: «أعطوها الترخيص خلوها تاكل عيش».

كان توجه روزاليوسف في هذه الفترة هو توجه الشعب المصري كله تقريبًا، مع الوفد، وهو ما أزعج حكومات الأقليات المتعاقبة حتى قيام ثورة يوليو، اللهم إلا من فترات وجيزة كان الوفد فيها في السلطة، لكن حتى هذه الفترات القليلة كان الوفد أحيانا كثيرة على عداء مع روزاليوسف فأغلقها هو الآخر أو عطلها أو صادرها، مثلما حدث إبان حكومة الوفد بعد انتخابات ١٩٣٦ حينما صادرت حكومة الوفد المنتخبة جريدة روزاليوسف اليومية بحجة عدم انتظامها في الصدور.

وكانت أولى محن التضييق التي تعرضت لها روزاليوسف ما حدث في أكتوبر ١٩٢٧ عقب وفاة سعد زغلول؛ فقد حدث أن كتب التابعي مجموعة مقالات منذ أواخر سبتمبر ١٩٢٧ عن ملوك وملكات أوروبا بعنوان «ملوك وملكات أوروبا تحت جنح الظلام» ولست أدري ماذا يمكن أن تكون مشكلة هذه المقالات. المهم أن نهاية الأمر كانت القبض على التابعي والتحقيق معه هو وإبراهيم خليل وكان الاثنان هما المسؤولان عن إصدار المجلة، وبخاصة أن فاطمة اليوسف كانت وقتها في باريس.. وكان من نتيجة ذلك أن توقفت المجلة عن الصدور أسبوعين.

وكانت تفاصيل القضية كما ترويها روزاليوسف أن القبض تم في بداية الأمر على إبراهيم خليل باعتباره من ينوب فاطمة في المجلة، فاعترف إبراهيم خليل في التحقيقات بأن كاتب هذه المقالات هو التابعي الموظف في الحكومة، فلم تطلق النيابة إبراهيم خليل ولكنها قبضت على التابعي وحجزتهما على ذمة القضية ووضعت الحديد في أيديهما، وكانت هذه أول مرة يُوضع الحديد في يد صحفي، كما تقول روزاليوسف.

كـــان الكاتب الصحفي عبد القادر حمزة وقتها هو رئيس تحرير جريدة البلاغ الوفدية فكتب مجموعة من المقالات المتعاقبة هاجم فيها الحكومة على سلوكها مع الصحفيين ووضعها الحديد في يد تحمل القلم، كانت هذه المقالات ذات أثر بالغ في مساعدة التابعي وإبراهيم خليل كما تروي روزاليوسف.

بعد ذلك أحيلت القضية إلى المحكمة ونظرت في جلسات سرية وصدر الحكم على إبراهيم خليل والتابعي بالسجن ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ، وغرامة مالية. كان وكيل النيابة الذي حقق في القضية هو الأستاذ زكي سعد، وقد تولى الرجل في مطلع الخمسينيات منصب نائب رئيس صندوق النقد الدولي، وكان رجلاً – حسب وصف روزاليوسف – متحررًا، أبدى في تحقيقه إيمانًا بحرية الرأي، وجامل المتهمين إلى حد بعيد، لولا وضعه الرسمي.

أما المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهمين فهو الأستاذ وهيب دوس.

كانت ثاني الأزمات التي تعرضت لها روزاليوسف عندما تولى محمد محمود رئاسة الوزراء مباشرة خلفًا لمصطفى النحاس، وكان ذلك في ٢٧ يونيو ١٩٢٨ وظل حتى الثاني من أكتوبر ١٩٢٩. أعلن محمد محمود تعطيل الدستور والحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد. هاجمت روزاليوسف محمد محمود والملك هجومًا عنيفًا، وصدر العدد ١٣٤ وفيه رسم كاريكاتيري لرئيس الوزراء يدوس على الدستور وهو صاعد إلى مقعد الوزارة. تروي فاطمة اليوسف في مذكراتها تفاصيل هذا اليوم قائلة:

«بعد أن تم طبع نسخ المجلة كلها، دق التليفون ينبئني بأن المطبعة محاصرة وأن البوليس قد جاء لمصادرة العدد.. وأسرعت إلى المطبعة لأرى بعيني مأمور قسم عابدين وضباط البوليس السياسي واثنين من الكونستبلات الإنجليز يطيحون بأعداد المجلة المتراصة في أعمدة طويلة يمنعونها من الخروج.. وأسرعت إلى بيت الأمة بغير سابق موعد ولا استعداد، وهناك كان يجلس مصطفى النحاس ومكرم عبيد وحولهما بقية أعضاء الوفد الكبار. والتف الجميع حولي يتأملونني لأول مرة والدهشة ملء عيونهم.... ولم أنتظر حتى تنتهي دهشتهم، فقلت لمصطفى النحاس:

- يا باشا صادروا المجلة.. وأنا عاوزه الإفراج عنها..

وقال النحاس:

- اقعدي يا بنتي إيه اللي حصل؟

ورويت القصة كلها. وقدمت له نسخة كنت أحملها من العدد الصادر..

وقال مكرم عبيد في لهجة خطابية:

- لك الفخار يا سيدتي!

وقد سارت هذه الكلمة بعد ذلك مثلاً. ولم يأمر النحاس طبعًا بالإفراج عن العدد كما كنت أتوهم، ولكنه استدعى عددًا من المحامين الشبان في ذلك الوقت، منهم محمد صلاح الدين وصبري أبو علم وسليمان غنام، وكلفهم برفع دعوى مستعجلة بطلب الإفراج، ولكن الدعوى رفضت. وعدت فرفعت دعوى مدنية طالبة التعويض وحكمت لي المحكمة على الحكومة بمائتي جنيه تعويض.. وتبين بعد ذلك أن القاضي حسب ثمن بيع العدد ٢٠ ألف نسخة

بسعر النسخة قرش صاغ، فيكون المجموع ٢٠٠ جنيه، ولم يحسب إيراد الإعلانات أو الضرر الأدبي أو أي شيء آخر»[١].

في ظل هذا العداء المستحكم بين روزاليوسف ووزارة محمد محمود اضطرت فاطمة اليوسف إلى إصدار مجلتها بأسماء مختلفة لمجلات أخرى يملك ترخيصها أناس آخرون، فأصدرت مجلة الرقيب التي كان يملكها جورج طنوس، وعطلتها الوزارة بعد أربعة أشهر، بعدها صدر من روزاليوسف عددان، فصدر قرار بتعطيلها نهائيًا، فأصدرت فاطمة اليوسف مجلة صدى الحق فصودر عددها الأول، ثم مجلة الشرق الأدنى وصدرت نحو ثلاثة شهور، ثم مجلة مصر الحرة.. «وكانت كل مجلة تصر أن يكتب على صدرها: تشترك في التحرير السيدة روزاليوسف.. وهكذا اضطررنا إلى الصدور بأربعة أسماء مختلفة في أقل من عام»[٢].

المرة الثالثة الشهيرة لمصادرة روزاليوسف كانت في وزارة صدقي، في قضية عرفت بقضية الحصاينة وهي إحدى قرى مركز السنبلاوين.

وقبل أن نسرد هذه الحادثة نحتاج إلى سرد قصة سابقة عليها لا تتصل بروزاليوسف ولكنها كاشفة لطبيعة هذه القضية:

في ١٩ مارس ١٩٣٢ قتل البكباشي يوسف الشافعي مأمور مركز البداري، وكان أحد المقربين من إسماعيل صدقي رئيس الوزراء، وقتله اثنان من شباب المركز، حيث كان المأمور يستدعيهما دائمًا عند كل حادثة سرقة ويعذبهما بقسوة.

---

(١) فاطمة اليوسف: مرجع سابق ص ص ١١٩ ــ ١٢١.
(٢) فاطمة اليوسف: مرجع سابق، ص١٢٣

وفي ديسمبر من نفس العام حكم على الشابين بالإعدام، لكن حيثيات الحكم تضمنت إشارة قوية إلى أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما يمكن وصفه بأنه إجرام في إجرام وأن من وقائعها ما يمثل جناية هتك عرض.. وقالت المحكمة: إنها لا تملك طبقًا للقانون حق تخفيف العقوبة ولفتت النظر إلى ضرورة تدارك هذا النقص القضائي(١)

حملت الصحف – الوفدية منها خاصة – على الوزارة ورجال البوليس فترة، ولم تكد تهدأ حتى وقعت حادثة الحصاينة، وخلاصتها أن الإدارة أصدرت أمرًا بتعطيل وابور طحين في قرية الحصاينة يملكه الشيخ طلبة صقر، فاحتكم الرجل للقضاء، فحضرت قوة من البوليس لتنفيذ الأمر بالقوة، فاعترضهم صاحب الوابور وطلب الانتظار حتى يفصل القضاء.. لم يستجب رجال البوليس، واشتبك الطرفان، وقتل من أهالي القرية ثلاثة أفراد بينهم أخو الشيخ طلبة.. ومن رجال البوليس اثنان أحدهما جندي والآخر هو باش شاويش المركز.. أحست الداخلية بالإهانة فأرسلت قوة كبيرة عددها ٤٠٠ جندي حاصروا القرية وألقوا القبض على بعض الأهالي.. خلقت هذه الحادثة أزمة وزارية قوية، فقد طالب وكيل النيابة الذي حقق في الموضوع بالإفراج عن الأهالي واتهم مأمور المركز بالتزوير في أوراق رسمية..

تابعت روزاليوسف هذه القضية وكتب التابعي معلقًا على هذا الحادث بسخرية شديدة، قال: «إن وزير الحقانية أحمد باشا علي قرأ تقرير النائب العام، ثم هز رأسه وقال: نفرج عن الأهالي معلهش، أما أن نحاكم المأمور

---

(١) لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث، سلسلة تاريخ المصريين (١٢٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٤٢٧.

بتهمة التزوير فلا! وهز الوزير رأسه هزة اهتز لها قانون العقوبات وأسبل القانون رمشه وصرف نظرًا عن الموضوع»[1].

أرسلت النيابة لكل من فاطمة اليوسف ومحمد التابعي للتحقيق معهما فيما نشرته روزاليوسف بقلم التابعي، وكان وكيل النيابة أحد المعجبين بالمجلة واسمه محمود منصور، أما رئيس المحكمة الذي حكم على التابعي بالحبس أربعة أشهر فهو القاضي محمد نور رجل القضاء الشهير المستنير الذي حقق مع طه حسين حينما كان وكيلاً للنيابة سنة ١٩٢٦، المهم أن التابعي دخل السجن وقضى فيه أربعة أشهر كاملة.

المرة الرابعة الشهيرة التي توقفت فيها روزاليوسف عن الصدور نتيجة المصادرة، كانت مع تولي إسماعيل صدقي رئاسة الحكومة في منتصف ١٩٣٠، حين ألغى الدستور، وقيد الحريات العامة، فقامت المظاهرات ضد حكومته في كل مكان، فواجه صدقي الجماهير بالعنف الشديد، وكان شعار إسماعيل صدقي وقتها: إنه سيحكم مصر بالعناصر الرشيدة.

يوم ٥ أغسطس ١٩٣٠، كان عدد روزاليوسف رقم ١٨٤ على وشك الصدور وعلى غلافه عنوان كبير يقول: «حكم الإرهاب»، وتحته رسم يصور مصر تحترق، وإسماعيل صدقي يدوس عليها وفي يده مسدس يتصاعد منه الدخان، وتحت هذه الصورة: «إسماعيل صدقي يحكم البلاد بالعناصر الرشيدة: الحديد والنار».

صودر العدد طبعًا، وقرر مجلس الوزراء إلغاء رخصة المجلة إلى أجل غير مسمى. وقد أصدرت فاطمة اليوسف مجلة أخرى باسم الصرخة

---

(١) فاطمة اليوسف: مرجع سابق، ص ١٣٣.

حتى استطاعت عن طريق العلاقات الشخصية أن تستعيد رخصة روزاليوسف مرة أخرى في عهد حكومة صدقي أيضًا بعد أن كانت قد أصدرت من الصرخة ٤٢ عددًا.

ثانيًا: صحف بديع خيري

لا يحتاج بديع خيري إلى تعريف؛ فالرجَل أكبر وأهم من أن يعرف، حيث يعد هو وبيرم التونسي من أكثر الشخصيَّات الثقافية نشاطًا في النصف الأول من القرن العشرين.

يعد بديع خيري شخصًا استثنائيًّا بكل ما تحمل الكلمة من معنى، لكنه على عكس بيرم التونسي تتركز دائرة الضوء في حياته حول نشاطه السينمائي والمسرحي، وكتابة الأغاني بعض الشيء خاصة فيما يتصل بالأغاني التي كتبها لسيد درويش.

اللافت فيما يتصل ببديع خيري أن نشاطه الصحفي، أغزر وأخطر من أن يتم تجاهله، لكن هذا هو ما حدث، لقد أصدر خيري في النصف الأول من القرن العشرين مجموعة كبيرة من الصحف التي كانت تقف ضد الإنجليز والحكم المطلق، وتقييد الحريات، حتى أن بعضها كانت تتم مصادرته بعد ثمانية أعداد فحسب مثل صحيفة الاستقلال، لكن أهم هذه الصحف التي أصدرها بديع خيري كانت ألف صنف، التي تعد آخر الصحف التي أصدرها الرجل في هذه الفترة.

كانت ألف صنف قد تعرضت للمصادرة أكثر من مرة، وهو ما بيّنه بديع خيري في عدد ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٠ حيث كان هذا العدد يحمل رقم

١٦١ بعد فترة من التوقف، فاستأنف بديع خيري مجلته، مصدرا لهذا العدد بصورة سعد زغلول، وعلى يمينه:

حمد الله تـــاني علـــى ســـلامتك   يا ألـــف صـــنف يـــا بحبوحـــة
قفلـــوكي ورجعتـــــي بقيمتـــك   ثابتـــه علـــى العهـــد نـــصوحة

– وعلى يسار صورة سعد زغلول:
شهـــدت بفـــضلك وكـــرامــــتك   حتـــــى الأعـــــادي الـــــشردوحة
ما أحلى النصيحة فـــي ترجمتـــك   بلُغـــة زعـــيط وحلمبوحـــــــة

ولم ينس بديع خيري المُدَرَّب على العمل السياسي والصحفي أن يقضي على أي أحقاد يمكن أن تكون في صدر أي ممن كانوا يضيقون على صحفه، فقال في تصديره لهذا العدد:

"نشهدك يا رب. لسنا نحمل حقدًا لمن أساء إلينا وما نريد أن تتجه نوايانا للتشفي والشماتة بل حسبنا الآن وقد عادت جريدتنا سيرتها الأولى أن نعمد إلى الصفح والتسامح وأن نشحذ قوانا من جديد لنشقّ الطريق سويًّا مستقيمًا في خدمة هذا البلد الأمين.

نعم لقد أوذينا بالتعطيل والتضييق والمصادرة، ولكنها من وجه آخر كانت فرصة عارضة لمسنا فيها عطف القارئات والقراء وأدركنا في جلاء ووضوح إلى أي حد بلغ تقديرهم لمجهود هذه الصحيفة المتواضعة وعناية الكثيرين منهم بالاستفسار عن أمرها طوال مدة التعطيل. ولهذا كان حقًّا علينا اليوم أن نعترف لهم بالفضل والجميل وأن نحرص جد الحرص على ثقتهم بألف صنف وعلى حسن ظنهم بمسلكها النزيه".

لكنه يشير إلى تلك الفترة التي عطلت فيها إبان وزارة محمد محمود، ولا يستبعد استئناف الصراع في عهد وزارة صدقي: "شاء الله أن تعطل ألف صنف في عهد ديكتاتور البرك والمستنقعات.. لتعود إلى الظهور على عهد ديكتاتور الاقتصاد والنظام.... ولما عطلتها الديكتاتورية السابقة وجرت الأقدار على تلك الديكتاتورية بما تجري عادةً على كل نظام تقرره الرجعية وتدعمه بالقوة الغشوم في بلد ناهض يبحث عن مكانه تحت الشمس بين سائر البلاد الحرة المستقلة. لم نرّ معنى لإصدار مجلتنا ننقد فيها ما لا سبيل إلى نقده من أعمال الوزارة النحاسية التي لها من ضميرها وبرلمانها خير رقيب على أعمالها... حينئذ رأينا من واجبنا كصحفيين أمناء أن نستلّ أقلامنا من أغمادها، وننزل إلى الميدان، ولما كان من المستحيل أن يقتل الإنسان فيلاً بدبوس، ولما كانت الصرخة التي نرسلها كل أسبوع لا يمكن أن تصل إلى آذان سائر الناس، عمدنا إلى إصدار جريدتنا (النهارده) اليومية السياسية".

هكذا يعلن الرجل عن إصدار جريدة أخرى وهو يستأنف ألف صنف، وكالعادة لا النهارده ولا ألف صنف استمرت كثيرًا خاصة في ظل الحكومات المتعاقبة منذ منتصف العشرينيات وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

ولم يكن لبديع خيري – أحد أهم الأصوات المعبرة عن الطبقة الوسطى في هذه الفترة – أن يتجاهل أزمة الطبقة الوسطى، بل وأزمة العالم كله أعني الأزمة الاقتصادية أو الكساد العالمي الكبير، وهو ما نلمح له صدى، في بعض الأزجال التي تنتشر على صفحات المجلة هنا وهناك:

يا بورصة حوشي السماسرة يام عيون عامية

القطن خلوه صبح أرخص من البامية

والحجز خابطه عصاية ع النافوخ عامية

وحق مين جوعك يابو تلتميت قنطار

أزرع بدال العفيفي فجل ولا خيار

والسكلاريدس جدوره أقلعها بالمنشار

ولا رميتك يا حبيب القلب دي الرمية.

ومن الكتاب الذين كانوا يشاركون بديع خيري إصدار صحيفته ألف صنف، الصحفي المعروف في هذه الفترة محمد توفيق دياب.

(٤)
١٩٣٦ ـ ١٩٥٢

إن استطعنا القول بأن المصريين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانوا يتطلعون إلى المستقبل فيما أرواحهم وعيونهم مشدودة إلى الماضي؛ فإننا نستطيع القول كذلك بأنهم في النصف الأول من القرن العشرين كانوا يتطلعون إلى المستقبل فيما عيونهم تنظر جيدًا في حاضرهم، تتأمل الأحوال وما صارت إليه، وتناقش كيفية التغيير إلى الأصلح بسياسة تبتغي التعرف على أسباب النهضة الأوروبية مع عدم إغفال ما اشتمل عليه تراثنا من قيم إنسانية ومن آليات للتقدم والانطلاق.

لقد تخلص المصريون بحق في النصف الأول من القرن العشرين من الانبهار المبالغ فيه بالماضي كله: خيره وشره، حلوه ومره.. واستطاعوا التخلص من مجموعة من المفاهيم المعوقة كالخلافة مثلاً، وطلبوا حكم الناس للناس بالانتخاب الحر وتنافس الأحزاب وتحكيم الدستور والقانون.

وليس خارجًا عن سياق هذه الفترة (النصف الأول من القرن العشرين، والفترة التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ منذ معاهدة ١٩٣٦ تحديدًا) التحول الذي حدث مثلاً لنجيب محفوظ الذي نشر عام ١٩٤٥ أولى رواياته الواقعية (القاهرة الجديدة) بعد فترة طويلة قاربت الخمس عشرة سنة من كتابة الروايات التاريخية/ الماضوية.. وهو العام نفسه الذي شهد نشر رواية "قنديل أم هاشم" ليحيى حقي، تلك الرواية التي عالجت الصراع الرهيب بين الماضي

والحاضر، أو بين الخرافة والعلم، أو بين التقليدي والمعملي.. ولا يفوتنا أن نلمح أنه العام نفسه (١٩٤٥) الذي أصدر فيه توفيق الحكيم كتابه "شجرة الحكم".

لقد كانت الصحافة عاملاً مهمًا في تحويل وجهة الناس من الماضي إلى الحاضر بإلحاحها الشديد والمستمر والدوري على المشكلات اليومية سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية، وهو ما جعل نظرة الناس تختلف مع بداية القرن العشرين لمناهج التعليم في الأزهر، حيث إن لغة العلوم الدينية كانت حتى القرن التاسع عشر لغة أشبه بمن تتكلم عنهم ماضية قديمة لا تعرف عن الحاضر وإشكالياته شيئًا، ولذلك كانت الصحف في هذه الفترة منذ بداية القرن العشرين، هي الرديف الأول والأساسي في المجتمع المصري، وبالنسبة للطبقة الوسطى تحديدًا، للحاضر والتطلع للتغيير، ولذلك كان طبيعيًا أن يثور الناس ويخرجوا في مظاهرات عنيفة في مارس ١٩٠٩ احتجاجًا على إعادة العمل بقانون المطبوعات الذي كان قد صدر عام ١٨٨١، وكان قد توقف العمل به عام ١٨٩٤. ولذلك كان طبيعيًا أيضًا أن يكون الإفراج عن الصحف ورفع الرقابة عنها المكافأة التي يحصل عليها المصريون عقب كل مصيبة، وهو ما حدث مثلاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحديدًا في التاسع من شهر يونيه عام ١٩٤٥ حينما رفعت الرقابة التي كانت مفروضة على الصحف منذ بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.

كان المصريون قد خرجوا من ضيق العصور الوسطى فعلاً إلى رحابة الحاضر وسخونته، وكانت الطبقة الوسطى التي تعرضت لانتكاسة قوية مع هزيمة عرابي قد بدأت تستعيد عافيتها.. الجيش اشتمل على عناصر كثيرة من أبناء المصريين في دفعات متتالية منذ بداية القرن العشرين. العمال

في إضرابات واعتصامات ومظاهرات مستمرة احتجاجا على التعسف الشديد من أصحاب العمل، والنقابات العمالية والمهنية تتوالى واحدة إثر أخرى. والصحافة تناطح القصر والأحزاب تتصارع والبنوك باتت مصرية والانتخابات تتوالى والسينما تنتج أفلاما صامتة فناطقة والمصانع تعمل..

كل هذا التغيير الكبير في مصر مع بداية القرن العشرين بدأ يظهر ويؤتي ثماره منذ أواخر الثلاثينيات وبادية الأربعينيات واستمر إلى أن قالت له ثورة يوليو: قف وابدأ من أول السطر.

لقد كانت فترة اشتغال حقيقي سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.. طالب الجميع بحقوقه.. طالب الفقراء بحقوقهم في الثروة، والطبقة الوسطى بحقوقها في السلطة، والمرأة أيضًا طالبت بحقوقها في المساواة بالرجل.. في مايو ١٩٤٦ مثلاً تقول الوثائق: إن رابطة عاملات القطر المصري تطالب بـــ:

رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة وتنظيمها في نقابات تدافع عن حقوقها.

رفع مستوى العاملات بصفة خاصة ومساواة أجورهن بأجور العمال.

ترسخ هذا الجو أكثر بعد معاهدة ١٩٣٦، وتعرض لانتكاسة مع بداية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، لكنه عاد بقوة بعد انتهاء الحرب، وكانت الصحافة هي السلاح الماضي في ترسيخ قيم الصعود والتغيير، وإن كانت في بعض الأحيان كالنار تأكل بعضها، كما حدث منذ نهايات سنة ١٩٣٥ بين مجلة روزاليوسف ومجلة كوكب الشرق أو بين العقاد ومكرم عبيد، حينما نشر الأخير مقالاً بعنوان نهاية العقاد في كوكب الشرق، نسب فيه مكرم عبيد للعقاد أنه بدأ حياته الصحفية بمراقبة الصحف المصرية تحت إشراف السلطة العسكرية بالإنجليزية في أثناء الحرب العالمية الأولى، كما أشاع مكرم عبيد

للمرة الأولى أن العقاد كان يأخذ من الوفد راتبًا شهريًا أحيانًا، نشر هذا المقال يوم ٦ أكتوبر ١٩٣٥، وفي اليوم التالي رد عليه العقاد ردًا عنيفًا على صفحات روزاليوسف أشار فيه إلى أنه: «لم يعمل في الرقابة إلا سبعة أيام ثم اصطدم بالرؤساء الإنجليز لأنه كان يحابي الصحافة المصرية فأخرجوه من الوظيفة التي لم يلتحق بها إلا لكسب الرزق ولحاجته إلى العلاج من المرض الذي كان مصابًا به»[١]

وقال: «إنني ما تناولت قط من الوفد مرتبًا وأنا في غنى عنه وإنني ما تناولت قط مرتبًا وأنا أجد الكفاية من عملي في صحيفة من الصحف. وإنني كنت تناولت مرتبًا من الوفد يوم كانت الوزارات التي أهاجمها تغلق كل صحيفة أكتب فيها وتعرض علي مئات الجنيهات ولا تطلب مني غير السكوت وإنني كنت أستطيع أن أسكت لأن الصحف تغلق على الكره مني ولا حيلة لي في غلق الصحف التي أكتب فيها ولكني كنت أؤلف الرسائل وأطبعها على الرغم من رقابة المطابع متحديًا لما يريدونني عليه من سكوت مأجور.... فإن كان هذا عارًا يا وغد؛ فقل لي أخزاك الله: ففيم كان الوفد يجمع الألوف من الجنيهات بل مئات من الألوف من الجنيهات باسم القضية الوطنية واسم الأعمال السياسية؟!»..

كانت هذه الحروب الداخلية بين عناصر الحركة الوطنية – مستخدمين الصحف كوسيلة من وسائل هذا الصراع – هي ما دفع بظاهرة جديدة وغريبة على الحياة السياسية والصحفية في مصر، ألا وهي أن حزبًا يتولى الحكم بانتخابات ديمقراطية ثم يصادر الصحف التي كانت موالية له وهو ما

---

(١) فاطمة اليوسف: ذكريات، ص ١٨٦.

حدث بعد انتخابات مايو ١٩٣٦ عندما تولى الوفد تشكيل الحكومة بعد فوزه بالانتخابات. كان أول القرارات التي اتخذتها الحكومة مصادرة جريدة روزاليوسف اليومية لعدم انتظامها.. ولروزاليوسف الجريدة حالة خاصة سوف نرويها عقب هذا الفصل.

لم تطل وزارة النحاس هذه كثيرًا، وما لبثت أن استقالت وعادت مصر لحكومات الأقليات مرة أخرى، فتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمد محمود في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧، وضمت في أعضائها أحمد كامل، وهو شخص لا نستطيع أن نغفل أثر قرابته بإسماعيل صدقي أو عمله مع رجال الأمن كسببين لاختياره في هذه الوزارة، لكننا أيضًا لا نستطيع أن نغفل أهمية كونه رئيس تحرير جريدة الشعب. في هذا الاختيار مع نهاية الثلاثينيات بدأت الحرب العالمية الثانية وأعلنت الأحكام العرفية وحظرت الاجتماعات العامة، وسارت الحياة السياسية على وتيرة واحدة، نزاعات داخلية وترقب للوضع الدولي وافتراق على فريقين أحدهما يداهن الإنجليز؛ طلبًا لحاجة، والآخر ينتظر هتلر؛ ضعفًا عن تحقيق الاستقلال بالإمكانيات الذاتية.. واستمرت الحياة بهذا الشكل حتى صبيحة ٧ أكتوبر ١٩٤٥ حينما أعلن عن إلغاء الأحكام العرفية، عندما بدأ الجميع في العمل مرة أخرى، بداية من القصر الذي عمل على المساعدة في تكوين وتأسيس جامعة الدول العربية، مرورًا بالأحزاب وانتهاء بالجماعات التي أعلنت في بداية تأسيسها أنها لا تهدف إلى العمل السياسي مثل جماعة الإخوان المسلمين والحركات العمالية والمهنية إلخ.. باختصار عاد للمجتمع اشتعاله السياسي، فواجهت الحكومات المتعاقبة مظاهرات الطلبة والعمال بالعنف، وحلت جماعة الإخوان المسلمين في ديسمبر ١٩٤٨.. ولم تكن الصحافة في ذلك كله تقف موقف المتفرج

الصامت؛ فقد كان لكل فئة من فئات المجتمع صحافته، كما كان لكل حزب صحافته، كما كان لكل تكتل سياسي صحافته.. فكانت الصحف تبعًا لذلك شريكا في هذا الصراع المحتدم، وما إن احتدم الصراع السياسي في هذه الفترة حتى برزت الصحافة كمهنة محترمة وظهر الصحفيون كسلطة تستطيع أن تشارك في حكم البلاد وتسيير أمورها بجدارة..

ومما يدل على مكانة الصحافة والصحفيين في هذه الفترة ما روته فاطمة اليوسف في مذكراتها عن زيارة تشرشل إلى القاهرة عقب الحرب العالمية الكبرى، فقد طلب مقابلة الصحفيين في السفارة البريطانية في القاهرة لمحادثتهم، وكان أحد الصحفيين واسمه خليل ثابت ضمن المدعوين، وحينما دخل خليل ثابت القاعة التي فيها الاجتماع وجد فيها مقعدًا واحدًا معدًّا لجلوس تشرشل على أن يقف الصحفيون أمامه، احتج خليل ثابت، وطلب إما أن يأتوا للصحفيين بمقاعد أو أن يرفعوا مقعد تشرشل وإلا فإنه سوف ينسحب وفعلا انسحب خليل ثابت ولم يقابل تشرشل.(١)

وشبيه بذلك التحية التي أرسلها الملك فاروق لفاطمة اليوسف إعجابًا بصحيفتها ولكن رسول الملك طلب عدم نشر هذه التحية، فما كان من فاطمة اليوسف إلا أن ثارت وهاتفت أحمد حسنين في التليفون وسألته:

«هل صحيح أنك كلفت كريم ثابت بأن يقول لي كذا وكذا؟

فاعترف محاولاً أن يخفف المسألة، ولما تمسكت بأن أعرف السبب قال:

لأن مجلتك لونها فاقع في مهاجمة الإنجليز وأنت عارفة الظروف.

---

(١) انظر: فاطمة اليوسف، مرجع سابق، ص ٥١

وزادت ثورتي وقلت له: قل لمولاك: إني في غنى عن هذه التحية وإنني أرفضها منشورة وغير منشورة»[1].

لم تكن هذه المكانة التي نالها الصحفيون وصحفهم بنت الصدفة ولا لأجل سواد عيونهم، فقد كانوا مشاركين حقيقيين في مشكلات المجتمع المصري، وشعر المصريون بأنهم الفئة الأكثر فعالية في الأحداث، وهو ما يفسر احتجاب الصحف الوطنية جميعًا يوم ٤ مارس ١٩٤٦ حدادًا على أرواح شهداء المظاهرات.

وقد شهدت هذه الفترة خصوصًا بعد انتهاء الحرب رواجًا صحفيًا دفع بكثيرين إلى الدخول في عالم الصناعة الصحفية، وكان منهم لاعبون قدامى في الملعب الصحفي أمثال بديع خيري الذي أصدر جريدة الاستقلال وصدر عددها الأول يوم ١٧ أبريل ١٩٣٧، وقد بدأت هذه الصحيفة وفدية الطابع، لكنها ما لبثت أن انقلبت على الوفد في يناير ١٩٣٨.

وفي ٢٩ أغسطس ١٩٤٢ صدر العدد الأول من مجلة الإخوان المسلمين، وهي ليست أول صحف هذه الجماعة ولا آخرها، فقد سبقتها صحف كثيرة تحمل الاسم نفسه وتصدر عن الجماعة أو موالين لها منذ بداية الثلاثينيات، وحتى نهاية الأربعينيات، حيث تم اغتيال حسن البنا عام ١٩٤٩.

وكما كان لجماعة الإخوان المسلمين صحفهم، كان للعمال والحركة العمالية أيضًا صحفهم، وكان أبرز المنظمات المعنية بالعمال في هذه الفترة منظمة الشرارة الشيوعية، وكانت تتحدى الإجراءات الحكومية العنيفة في المصادرة ومواجهة المظاهرات، ومن الصحف التي أصدرتها هذه المنظمة

---

(١) المرجع السابق: ص ص ٢١٦ــ ٢١٧.

صحيفة الجماهير التي صودر عددها الأول نظرًا للجهة التي أصدرته، وكان ذلك في السابع من أبريل عام ١٩٤٧. وقد كان هذا العدد من الوثائق التي كنت أظن أنني لن أستطيع العثور عليها غير أن وضع الأرشفة في مصر قد يفاجئك أحيانًا بما يسر وما لا تتوقع، فعلى الرغم من أن جريدة الجماهير من المجلدات التي تحتاج لترميم بشكل ملح فإنه موجود، بما فيه هذا العدد الأول الذي صادرته وزارة الداخلية، ومن المفروض أنه ترك نهبًا لفئران دهاليز وزارة الداخلية وقتها.

ويبدو أن رئيس تحرير «الجماهير» محمود النبوي لم يكن يتصور أن جريدته يمكن أن تصادر بداية من العدد الأول، ولذلك نجده في افتتاحية هذا العدد يقطع على نفسه وهيئة تحريره وعودًا لا أظن أن أحدًا من القراء حاسبه عليها، فلم يقرأها واحد منهم. وهي الوعود التي سنفصلها في ملحق هذا الفصل.

ومن التقارير الصحفية التي ساهمت - ولو بجزء في مصادرة هذا العدد - تقرير بعنوان الصحافة في مصر تختنق، الذي سوف نورده كاملاً بعد قليل، لكن المهم في هذا التقرير أنه اشتمل على مجموعة من البيانات الخطيرة الدالة على وضع الصحافة في مصر وقتها وعلاقتها بالسلطة وعدد الصحف التي صودرت أو حقق مع المسؤولين عنها، حيث أورد التقرير أن هذه السنة آخر ١٩٤٦ وبداية ١٩٤٧ شهدت مائة وعشرين تحقيقا مع ثلاثين صحيفة وأن الأمر بالمصادرة كان يتم تليفونيًا. وهكذا واجهت الحكومات التي تولت أمور مصر منذ ما قبل معاهدة ١٩٣٦ وحتى قبيل ثورة ١٩٥٢، واجهت النشاط الصحفي الزائد بزيادة مساوية بل وأكثر منها من المصادرة والتضييق، لا فرق في ذلك بين حكومات وطنية أو غيرها، ولا فضل في

ذلك لصحيفة موالية للحزب الحاكم أو معادية له.. فكل الصحف في همّ المصادرة شرق.

ومن أبرز هذه المضايقات والمصادرات، ما فعله الوفد مع روزاليوسف خصوصًا بعد تشكيل حكومة النحاس في ١٠ مايو ١٩٣٦، وقاد هذه المضايقات – حسب فاطمة اليوسف – محمود النقراشي، وكان وزيرًا للمواصلات في هذه الحكومة، حيث قرر قطع إعلانات السكك الحديدية عن روزاليوسف، فيما كان يوزع هذه الإعلانات على الصحف كلها(١)

إذا كان هذا هو تصرف الوفد مع أبرز الصحف الموالية له، فلا غرابة مما فعله أحمد حسنين معها حينما كان يقف وراء عدم رجوع الوفد إلى الحكم أعوام ١٩٤١ و١٩٤٢ على الرغم من كونه حزب أغلبية ورغم أن الظروف ظروف حرب، وهو ما أدى إلى أن يأتي الإنجليز بالوفد عنوة في حادث ٤ فبراير الشهير.. تقول فاطمة اليوسف في مذكراتها: "إنها كتبت وقتها مقالاً تشير فيه إلى خطأ أحمد حسنين وإهداره لكرامة القصر والوفد والوطن كله، وقالت في هذا المقال «إن رئيس الديوان وظيفته أن يكون كالمنظار المكبر يرى الحوادث قبل أن تقع»..

وأضافت فاطمة اليوسف: «وكانت الرقابة مفروضة على الصحف؛ فعرض هذا المقال على أحمد حسنين فأمر بعدم نشره»(٢).

لقد منع القصر وأحمد حسنين مقالاً لروز اليوسف أما الوفد (الوطني) فقد صادر جريدة روزاليوسف اليومية بحجة عدم الانتظام في الصدور عام

---

(١) انظر: روزاليوسف: ذكريات، ص ٢٠٤.
(٢) فاطمة اليوسف: مرجع سابق، ص ٢١٥.

١٩٣٦.. أما في عام ١٩٤٥ فقد فعلت حكومة النقراشي ما هو أقوى حيث قبضت على إحسان عبد القدوس بسبب مقال كتبه في مجلة روز اليوسف ضد اللورد كيلرن، فصادرت الحكومة المجلة وقبض على إحسان عبد القدوس وأودع السجن.

وفـــي ١٠ يوليو ١٩٤٦ بعد أن تولى إسماعيل صدقي الحكومة بخمسة أشهر وقبل أن يتركها بخمسة أشهر، كـــانت الحـــريات العامة كلها في مصر على موعد مع ضربة قاسمة حيث تم اعتقال ٢٠٠ كاتب وصحفي، كما اعتقل زعماء اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ونقابات العمال والشباب الوفـــدي واتحـــاد شبـــاب الأحزاب ومؤتمر نقابات القطر المصري. ليس هـــذا فحـــسب بل أغلق كذلك عددًا كبيرًا من دور النشر والجمعيات مثل دار الأبحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديثة ودار القرن العشرين، والجـــامعة الشعبيـــة الأهلية واتحـــاد خريجي الجامعة، أما الصحف فقد أغلق منها صحف الفجر الجديد، والجبهة، وأم درمان، واليراع، والضمير، والوفد المصري.

وهو الأمر نفسه الذي ظلت تفعله الحكومات المتعاقبة منذ إعلان دستور ١٩٢٣ في ١٢ ديسمبر ١٩٤٦ صادرت وزارة النقراشي صحيفة المصري، وفي ٢٠ يناير ١٩٤٧ صادرت الحكومة صحيفتي صوت الأمة والكتلة وفي ١٠ فبراير ١٩٤٧ صودرت صحيفتا صوت الأمة والكتلة مرة أخرى، وهو نفس الأمر الذي حدث مع صوت الأمة مرة أخرى في الأول من أبريل ١٩٤٧، وفي ديسمبر ١٩٤٧ أغلقت وزارة النقراشي مجلة الإخوان المسلمين.

خلال هذه الفترة (١٩٣٦ ـــ ١٩٥٢) صودرت مجموعة كبيرة من الصحف كما ذكرنا، وأهم هذه الصحف وأكثرها انتشارًا وقتها:

أولاً: روزاليوسف

بمثل الصورة التي صدّرت بها روزاليوسف عددها الذي صادره صدقي – أي وهو يدوس الدستور– صودر عدد آخر في عهد وزارة توفيق نسيم، وهو يدوس على الدستور، وتمامًا فعل نسيم مثلما فعلت حكومة صدقي حين صادر العدد. الفارق الوحيد بين الحالين أن الوفد كان إبان أزمة روزاليوسف ووزارة صدقي مع المجلة وضد الحكومة، أما هذه المرة فقد كان الوفد مع محمد توفيق نسيم ضد روزاليوسف. والسبب طبعًا أن الوفد كان يعتبر حكومة نسيم من الحكومات الصديقة – وفي لعبة السياسة كل هذا متاح – وللحقيقة لقد تولى توفيق نسيم المسؤولية في فترة من أحرج الفترات السياسية، حتى لقد لقبته بعض الصحف الموالية له، بأنه رجل اليوم.. وهو ما نشرته مجلة التيمس المصري تحت عنوان:

رجل اليوم.. حضرة صاحب الدولة والرئاسة محمد توفيق نسيم باشا

«... رأينا الظلم مجسمًا في كل ناحية من نواحي الحياة وشاء ربك أن يضع لهذا الظلم حدًّا. ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ .فهيأ لنا من أمرنا رشدًا، واختار لرئاسة حكومة مملكتنا (رجل اليوم) الذي تبوأ مـــن قبل أرفع المناصب وأعلى الرتب. فإذا به ذلك البطل الذي عرفنـــاه كـــريم الخلق شديدًا في الحق يمقت الملق، لا يعطي بلسانه إلا ما يعتقده صدقًا فـــي جنانه. متواضعًا في عزة نفس، حكيمًا، سخيًّا، عفيفًا، شجاعًا.... »(١).

---

(١) افتتاحية التيمس المصري: العدد الأول، ١٥ ديسمبر ١٩٣٤.

لقد دخلت روزاليوسف الجريدة والمجلة نتيجة هذا الموقف الذي لم يكن على هوى حزب الوفد في صراع عنيف مع أكبر قوة شعبية منظمة وقتها في البلاد، وهو ما أدى في النهاية إلى إغلاق روزاليوسف الجريدة.

وأشهد أنني غالبت نفسي كثيرًا حتى أبتعد عن إيراد مقتطفات من صحافة هذه الفترة وخطاباتها سواء بين فاطمة اليوسف ومكرم عبيد والنحاس، أو تلك المقالات السجالية التي كانت بين مكرم عبيد من جهة وعباس العقاد كاتب افتتاحية روزاليوسف الجريدة من جهة أخرى.

كان طبيعيًّا وقتها أن تنزوي روزاليوسف بصحفها بعض الشيء، لقد كان الوفد أقوى من أن تواجهه صحيفة أو صحيفتان، لكن الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن مكرم عبيد الذي كان يدافع عن نفسه وعن النحاس ضد مقالات العقاد النارية تغير موقفه تمامًا بعد فترة ليست قليلة، حينما انقسم الوفد على نفسه مرة أخرى، ولكن ذلك الخلاف هذه المرة كان بين مكرم عبيد ومصطفى النحاس، وقد انتشر صدى هذا الخلاف على صفحات الصحف، ومن أبرز الأمثلة الصحفية على ذلك افتتاحية العدد الأول لمجلة الرأي العام الذي صدر بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٤٥، لصاحب المجلة ومدير سياستها أحمد قاسم جودة، الذي طلب من مكرم عبيد أن يكتب افتتاحية العدد الأول من المجلة، وكان أحمد قاسم جودة من أشد أعداء مصطفى النحاس، حتى إن النحاس تعمد الإضرار به في رزقه في فترة سابقة على ذلك، وقال قولاً أذاعه مكرم عبيد في هذه الافتتاحية التي كتبها، وهي قول النحاس عن أحمد قاسم جودة: «خليه يبقى يوكل مراته».

ومن الفقرات الحادة جدًّا من مكرم عبيد في حق النحاس، في هذه الافتتاحية قوله:

«ولو أنهم عرفوا أن قاسم جودة كان يُحَارَبُ في رزقه من هذا الرجل المنتقم.. وقارنوا هذا الحرمان الجامع المانع بما استمتع به النحاس وأهله إبان حكمه من ثراء عن طريق البارات والمواخير... لأدركوا أن الكسب كل الكسب في هذه الحياة الدنيا هو من طريق احتقار الكسب وإن أدى إلى الحرمان»

وقد استمرت هذه المجلة فترة طويلة تهاجم النحاس وجماعته، متشيعة لمكرم عبيد وجماعته، ومن غريب المصادفات أن العقاد كان أحد كتاب هذه المجلة البارزين إلى جانب مكرم عبيد.

المهم أن حملة الوفد على روزاليوسف في منتصف الثلاثينيات انتهت ببيان من الوفد إلى كل المنتمين إليه في عموم القطر المصري بفصل روزاليوسف لخروجها على مبادئ الحزب.

كان هذا القرار وحده بمثابة قرار مصادرة لجريدة روزاليوسف اليومية، ولم تطل وقفة فاطمة اليوسف بعض الشيء في وجه الوفد إلا لظنها أن العقاد سوف تطول مساندته لها، وهو ما لم يحدث فظلت فاطمة اليوسف تحاول أن تستمر في الصدور بجريدتها إلى أن فاز الوفد بانتخابات مايو ١٩٣٦ وكان من أول القرارات التي اتخذها مصطفى النحاس إغلاق جريدة روزاليوسف بسبب عدم انتظامها في الصدور، وتبدأ فاطمة اليوسف في لملمة ما تبقى لها من ممتلكات لئلا تغلق المجلة الأسبوعية أيضًا. لكن يبدو أن فاطمة اليوسف رأت أن تكمل المشوار إلى نهايته مع الوفد فاستمرت في الهجوم عليه، وهو ما كان يجعلها تصدر أسبوعًا وتصادر أسبوعًا، وهو ما انتهى بسجن فاطمة اليوسف ذات مرة نتيجة تعديها في الحوار على أحد وكلاء النيابة في أثناء التحقيق معها.

صودرت روزاليوسف مرة أخرى في مطلع الأربعينيات ولم تكن المصادرة للمجلة كلها وإنما لإحدى مقالاتها وكان ذلك في أعقاب حادث ٤ من فبراير ١٩٤٢ مباشرة. حيث كانت روزاليوسف تتصور أن أحمد حسنين باشا رئيس الديوان هو الذي يقف وراء عودة الوفد على يد الإنجليز، ولما كانت الرقابة مفروضة على الصحف وقتها بسبب الحرب العالمية الثانية، فقد عرض المقال على أحمد حسنين فحذفه من العدد.

أما آخر مرات المصادرة التي حدثت لروزاليوسف في هذه المرحلة، فكانت عام ١٩٤٥ حينما كتب إحسان عبد القدوس مقالاً ينتقد فيه اللورد كيلرن، فأمر النقراشي رئيس الوزراء وقتها بإلقاء القبض على إحسان عبد القدوس ومصادرة المجلة. وكان من نتيجة هذا السجن الذي تعرض له إحسان عبد القدوس أن خرج من هذه الأزمة وقد منحته فاطمة اليوسف رئاسة تحرير المجلة، كما سمحت له بالتدخين أمامها.

ثانيًا: جريدة الجبهة

جريدة أسبوعية سياسية اجتماعية عمالية جامعة، كان صاحب امتيازها ورئيس تحريرها محمد زكي أبو الخير، الذي كتب تحت عنوان الجريدة جملة: «لسان حال الشباب الحر الجريء».

وقد كانت هذه الجريدة تصدر منذ ١٩٤٤ باسم العلمين، بتوجهات عمالية، ثم ما لبثت أن طلبت الحكومة تغيير اسمها إلى الجبهة لدواعٍ أمنية على ما يبدو، وهو ما عثرنا عليه مصادفة على جانب العدد الذي عثرنا عليه من العدد الأول من الجريدة بعد تغيير اسمها، حيث كتب رئيس مجلس المطبوعات على جانب الصفحة الأولى من العدد الأول منها ما نصه: «كانت هذه الجريدة تصدر باسم العلمين وقد حرصت الوزارة تغيير (كذا) اسمها

باسم الجبهة». ثم وقع الرجل بصفة رئيس المطبوعات. كانت هذه الجملة مكتوبة بخط اليد، ويبدو أن هذه النسخة التي عثرت عليها هي تلك التي كانت في قلم المطبوعات.

أما ما كتب في صدر العدد الأول مطبوعًا وبتوقيع رئيس التحرير فكان نصه:

«عندما صدرت جريدة العلمين منذ عام طبع منها واحد وأربعين (كذا) عددًا بانتظام. انزعج خصوم الإصلاح العمالي لما لمسوه من إقبال وحرص الجمهور ولا سيما زملائي العمال في جميع القطر على اقتنائها».

لقد كان هذا الإقبال في نظر محمد زكي أبو الخير هو السبب وراء الإشاعات التي روجها البعض بين العلمين والحكومة، والعمال كذلك، وهو ما حدا بفريق العمل في الجريدة والمقربين من رئيس تحريرها أن يقبلوا فكرة تغيير اسمها.

ويبدو أن كثيرًا من هذه الدسائس التي تعرضت لها العلمين واضطرتها لتغيير اسمها كان من مجموعة من الصحفيين نتيجة صراعات مهنية، وهو فيما يبدو كان الدافع وراء ما كتبه أحد كتاب الجريدة في العدد الأول من الجبهة، تحت عنوان مبدأ وبرنامج.. صحافة وشباب أو نزاهة وجهاد. واسم الكاتب أحمد الجيوشي، قال:

«تعتبر الصحافة في الأمم المتمدينة إحدى آيات الديمقراطية الصحيحة المعبرة عن إرادتها أصدق تعبير.... وهي كحرفة نزيهة أدت وما زالت تؤدي من الخدمات الجليلة مما جعل الأمم الراقية على اختلافها تضعها في منزلتها الرفيعة اللائقة بها حفظًا لكرامتها ونزاهتها.

وإن كان هذا شأن الصحافة في تلك الأمم فقل ما شئت أن تقول من أضداد عن الصحافة في مصر».

وكان توجه الجبهة كما العلمين من قبلها لمناصرة قضايا العمال وهي القضية الأبرز في تلك الفترة (الأربعينيات) ولذلك كثيرًا ما توجه المسؤولون عن الجريدة إلى العمال والفلاحين يطلبون مؤازرتهم والوقوف بجانب الجريدة لئلا تتوقف. وهو ما نراه في مقال الأمير المليجي في عدد ٢٥ يناير ١٩٤٥.

بداية من فبراير ١٩٤٥ زاد سعر النسخة من عشرة مليمات إلى خمسة عشر مليمًا، وأضيف على ترويسة الجريدة بين كلمتي «جريدة» و«الجبهة» جملة: (صاحبا الامتياز محمد زكي وصلاح أبو الخير). هذا فيما ظل اسم محمد زكي أبو الخير في مكانه كصاحب الامتياز ورئيس التحرير المسؤول.

مثلها مثل كل الصحف المصرية، تعرضت جريدة الجبهة لكثير من المضايقات الأمنية في ما يبدو في الفترة المتبقية من الحرب العالمية الثانية نظرا لتبنيها القضايا العمالية، وهو ما جعلها تصدر في عدد ١٥ فبراير ١٩٤٥ مصدرة عددها بعنوان كبير يقول: «حسبنا من الضمير رقيبًا»، الذي يشير فيه رئيس التحرير زكي أبو الخير إلى اجتماع عقده رئيس الوزراء أحمد ماهر للتخفيف من حدة الرقابة على الصحف، وكان اجتماع رئيس الوزراء برؤساء تحرير الصحف اليومية والأسبوعية العربية والأجنبية، هذا بالإضافة إلى وكيل وزارة الداخلية حسن رفعت باشا، ومدير إدارة الرقابة الدكتور محمد عوض محمد. وشدد وكيل وزارة الداخلية في هذا اللقاء حسب ما رصدته الجبهة على: «أن..

تمتنع الصحف عن نشر كل ما من شأنـــه الضـــرر بمصالح مصر أو حلفائها.

وتجنب إثارة الموظفين أو منعهم من القيام بواجبهم.

أو ما من شأنه الحض على كراهية الأنظمة الحكومية أو الدستورية القائمة بمصر.

أو الدعاية للآراء أو المذاهب الهدامة».

وكما هو واضح فإن الدولة رغم بداية الانفراج في الوضع الدولي وقرب نهاية الحرب، فإنها تعاني من غضب الفئات الاجتماعية المختلفة، وانتشار الشيوعية بين العمال، ومطالبة العمال المستمرة بحقوقهم.

ثالثًا: الجماهير

صحيفة أسبوعية سياسية أصدرها أحد المحامين المهتمين بالحركة السياسية في مصر في الأربعينيات وهو محمود النبوي، لم تستمر الصحيفة أكثر من عام، وكانت لهجتها متشددة والأعداد التي تمت مصادرتها منها كثيرة، غير أن أهم هذه الأعداد التي صودرت كان هو العدد الأول، وهذا نادرًا ما كان يحدث.

ولحسن الحظ أن هذا العدد وقع في يدي، وهو محفوظ في دار الكتب والوثائق المصرية، وعلى الرغم من كونه متهالكا فقد اطلعت عليه، فقد ظن موظفو قسم الدوريات بالدار أنه سليم نظرًا لكون تجليده ما زال سليمًا.

وقد قال محمود النبوي في صدر العدد الأول المصادر تحت عنوان عهد وميثاق:

«ليست الجماهير مجرد اسم يوضع في صدر صحيفة، إنما هي أعمق من هذا بكثير، هي صوت الملايين من العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين الوطنيين.. الملايين التي تموج بها ضفاف النيل تناضل استعمارًا بغيضًا وتنشد استقلالاً كريمًا.

وليس في هذه المجلة كتاب مأجورون، يقبضون بالشمال ليكتبوا باليمين....

والجماهير تعلنها حربًا شعواء لا هوادة فيها ضد كل ألوان الاستعمار سياسيًّا كان أم اقتصاديًّا أم ثقافيًا، ولن ترضى الملايين والجماهير معها إلا بجلاء ناجز عاجل، جلاء عن الوادي من المنبع إلى المصب.

والجماهير إذ تناضل المستعمرين لن تغفل عن الخونة والمتهادنين والمترددين والخائفين، أولئك الذين يختفون وراء مصريتهم ليكيدوا لمصر مع الكائدين. سنكشف عن هؤلاء جميعًا، وسنظهرهم على حقيقتهم للجماهير.

والجماهير إذ تخوض معركة الحرية والاستقلال لا تخوضها عبثًا إنما تسعى إلى ديمقراطية صحيحة؛ فكل انتقاص من حرية الرأي والصحافة والانتخاب إنما هو تأكيد للمستعمرين...».

ثم استمر النبوي في مقاله الافتتاحي الطويل لتأكيد أهمية الحريات العامة وضرورة تحققها مثل حرية النقابات العمالية واتحادات الطلبة ونوادي المثقفين باعتبارها حقوقًا كفلها الدستور كدعائم للمجتمع المدني من أجل التقدم الاستقلال.

كان واضحًا من هذه اللهجة أن محمود النبوي وجريدته يرغبون في صدام مع السلطة، ولم يكن كلام الجريدة عن الحريات العامة وخاصة حرية

الصحافة مجرد كلام عام بلا تفاصيل، فقد رصدت الجريدة وفي العدد الأول المصادر أيضًا، طبيعة العلاقة بين الصحافة والسلطة وعدد الصحف التي صودرت بل وعدد التحقيقات القضائية التي تمت خلال عام كامل على خلفية قضايا صحفية، وهو ما جاء تحت عنوان: «الصحافة في مصر تختنق» يقول:

«هل تعلم أن تعطيل صحف المعارضة ومصادرتها في المدة الأخيرة بلغ أرقامًا قياسية؛ فقد ارتفع عدد التحقيقات التي أجريت مع ثلاثين جريدة في مدة سنة واحدة إلى مائة وعشرين تحقيقًا.

هل تعلم أن الأمر بالمصادرة يتم تليفونيًّا؛ فالبوليس السياسي يتصل تليفونيًّا بالجهات المسؤولة بوزارة الداخلية فتصرح له بالتليفون بمصادرة الجرائد التي تنشر أنباء تخالفها في الرأي.

وهل تعلم أن بعض نواب المعارضة لم يطيقوا صبرًا على هذا الاعتداء على الحريات فتقدموا باستجواب إلى مجلس النواب.. فهل تعلم ماذا حدث؟

وقف عبد الغفار باشا مارشال حزب الأحرار يهدد الصحف التي تخالف رأي الحكومة بالويل والثبور، وقال: إن الحكومة ستأخذهم بمنتهى الحزم والشدة.

أبدى النائب المحترم مدني حزين رغبته في تعطيل الصحف بدل مصادرتها.

أبدى النائب المحترم حسين درويش براعة فائقة في مقاطعة المستجوبين والتصفيق للحكومة بمناسبة وبدون مناسبة.

اقترح سعادة رئيس المجلس طرد النائب المستجوب من قاعة المجلس.

اقترح سعادة رئيس المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال.

هذا هو تقديس الحكومة لحرية الرأي ومعاملتها للصحف التي تنقل إلى الجماهير ما يحاك وراء الستار».

كان طبيعيًّا إذن أن يكون نصيب جريدة الجماهير من الحرية الظهور أحيانًا والمصادرة في أحيان أخرى، وبلا هوادة منذ صدور العدد الأول.

رابعًا: جريدة البلاغ والوفد المصري والمصري وصوت الأمة والكتلة

لقد جمعنا هذه الصحف هنا نظرا لاعتبارين مهمين:

أولاً: أن هذه الصحف كانت جميعها تعبر عن توجه واحد تقريبًا، فقد كانت إما ناطقة بلسان حزب الوفد أو معبرة عن توجهاته.

ثانيًا: أنها جميعًا كانت تصادر في وقت واحد، طبعًا تصادر معها غيرها، لكنها كانت تقصد بالمصادرة معًا، وتتفرج أزمتها مع السلطة معًا كما سنرى.

أول هذه الصحف وأهمها: البلاغ، وهي جريدة يومية سياسية أدبية تجارية أصدرها عبد القادر حمزة عام ١٩٢٣ في القاهرة، ثم ألحقها بملحق مصور عام ١٩٢٤. وكانت البلاغ لسان حال حزب الوفد منذ صدورها وحتى توقفت مع مطلع الخمسينيات.

ونظرًا لارتباط البلاغ وصاحبها بحزب الوفد فقد كان طبيعيًّا أن يتعرض للمصادرة كثيرًا، وما المرات التي ذكرناها في العرض التاريخي إلا مجرد أمثلة.

وقد حاول عبد القادر حمزة أن يتغلب على قرارات المصادرة المتتالية لجريدته بإصدارها بأسماء أخرى، غير أنه لم يكن يتخلى عن كلمة «البلاغ» كلما أمكن ذلك، وهو ما نلمسه في صحيفة البلاغ الأسبوعي، وهي مجلة أصدرها عبد القادر حمزة عام ١٩٢٦ بشكل أسبوعي. وكذلك صحيفة البلاغ الجديد التي أصدرها عام ١٩٣١.

ولم يكن عبد القادر حمزة منتميًا للوفد بجريدته بمعنى أنه ينشر مبادئ حزب الوفد وفقط، ولكنه كان يدافع عن الحريات الصحفية عندما يتعرض كل صاحب قلم لاضطهاد، ولذلك لم يكن مستغربًا أن نقرأ اسمه في قضايا كثيرة لم يكن طرفًا فيها، فقط لكونها تتعلق بقضايا حرية الرأي والتعبير، كما حدث في القضايا التي تعرضت لها روزاليوسف، في مرات عديدة، أو قضية حبس التابعي، عندما كان مسؤولاً عن روزاليوسف، أو قضية العقاد عندما تعرض للسجن وهو نائب في مجلس الأمة.

وقد ساعد عبد القادر حمزة على التأثير علاقته الوطيدة بكل رجال الوفد منذ سعد زغلول حتى الخمسينيات.

ثاني هذه الصحف الوفد المصري، وهي جريدة وفدية يومية لصاحبها حامد طلبة صقر، وظلت مستمرة في الصدور مع بعض المضايقات لكن يبدو أن عام ١٩٤٦ كان عام الحسم بالنسبة لهذه الصحيفة في اتخاذ قرار التوقف النهائي، وهو ما حدث حيث توقفت نهائيًّا عام ١٩٤٦.

ثالث هذه الصحف صحيفة المصري اليومية التي كانت وفدية الطابع، وقد صدر عددها الأول عام ١٩٣٦، واستمرت في الصدور إلى ما بعد ١٩٥٢. رغم التضييق الشديد الذي مورس عليها طوال فترة صدورها.

قام على إصدار صحيفة المصري ثلاثة من أنضج وأشهر الصحفيين المصريين في النصف الأول من القرن العشرين، وهم: محمود أبو الفتح، ومحمد التابعي، وكريم ثابت.

رابع هذه الصحف **جريدة صوت الأمة اليومية** التي بدأت في الصدور عام ١٩٤٦ وتوقفت تمامًا عن الصدور عام ١٩٥٤.

وكان صاحب هذه الجريدة الوفدي المعروف محمد صبري أبو علم النائب في مجلس الشيوخ، والمحامي المعروف. وقد صودرت صوت الأمة في هذه الفترة مرات عديدة.

خامس هذه الصحف **صحيفة الكتلة الصادرة** عن حزب الكتلة الذي أسسه وأسس صحيفته مكرم عبيد باشا بعد أن انفصل عن حزب الوفد.

صدرت جريدة الكتلة اليومية عام ١٩٤٤ لتكون لسان حال حزب الكتلة، وقد تعرضت للمصادرة مرتين في هذه الفترة.

ومن أشهر المرات التي تعرضت فيها هذه الصحف للمصادرة والتضييق، ما حدث في مارس ١٩٤٦ إبان وزارة إسماعيل صدقي الثانية عندما فرض الرقابة على الصحافة الوفدية، وضيق على الصحف الوفدية الكثيرة التي كانت تصدر وقتها، وهو ما رصدته جريدة البلاغ نفسها في أعدادها المتتابعة التي لم نعد نعرف أيها صودر وأيها أعفي.

في عدد ١٢ مارس ١٩٤٦ نشرت البلاغ خبرًا صغيرًا على صفحتها الثانية يقول تحت عنوان «قضية البلاغ أمام محكمة النقض والإبرام»:

«أصدرت محكمة النقض والإبرام اليوم حكمها في الطعن المقدم ضد حكم محكمة الجنايات القاضي بحبس الأستاذ محمد عبد القادر حمزة والأستاذ إسماعيل عبد المولى ستة أشهر وتعطيل البلاغ لمدة شهر. ويقضي هذا الحكم برفض الطعن».

وفي نفس العدد نشرت البلاغ خبر استدعاء رئيس تحريرها يوسف علي إلى النيابة العامة، «للتحقيق معه في مقال نشر بعنوان: خطة مرسومة. وقد حضر معه التحقيق صاحب العزة عبد اللطيف محمود بك المحامي، ثم تقرر تأجيل التحقيق إلى غد».

ويبدو أن حرية الصحف في هذا التوقيت تحديدًا كانت هدفًا صريحًا لوزارة صدقي لدرجة أن أعضاء مجلس الشيوخ نددوا بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة تجاه الصحافة عامة وتجاه صحافة الوفد وعلى رأسها البلاغ خاصة، وهو ما فعله النائب الوفدي محمد صبري أبو علم باشا زعيم المعارضة في المجلس حينما قدم استجوابًا عن الرقابة التي فرضتها الوزارة على الصحف الوفدية، وقد أرجئ التصويت على الاستجواب أسبوعًا، ويقترح النائب في استجوابه أن:

يقرر المجلس أن مراقبة الصحف قبل صدورها ودخول رجال البوليس دور الصحف ومطابعها لمراقبتها قبل أن تنشر أمر يحرمه الدستور والقانون.

كما يقرر أن إجراءات المصادرة بمعرفة رجال الإدارة دون رفع الأمر للقضاء أمر يخالف القانون العام.

يدعو المجلس دولة رئيس الحكومة إلى وقف هذه الإجراءات حرصًا على حرية الصحافة وتمكينًا لها من أداء رسالتها في حدود القانون العام.

وقد كان التحقيق مع البلاغ آلية من الآليات القضائية التي يمكن عن طريقها التضييق على العاملين في الصحيفة، وهو ما طالعتنا به جريدة البلاغ في عدد ١٣ مارس ١٩٤٦، تحت عنوان: التحقيق مع البلاغ.. القبض على رئيس تحريرها: نشرت جريدة البلاغ قائلة: «تولى الأستاذ محمد أمين حماد وكيل نيابة الاستئناف التحقيق اليوم مع الأستاذ يوسف علي رئيس تحرير البلاغ في المقال الذي نشر بعنوان: خطة مرسومة. وقد أراد صاحب العزة عبد اللطيف محمود المحامي أن يحضر التحقيق إلا أن النيابة قررت جعله سريًا. وبعد انتهاء التحقيق قررت النيابة القبض على الأستاذ يوسف علي وقد أرسل إلى سجن الأجانب».

وهذا الخبر نفسه هو ما طالعت متابعة البلاغ له في اليوم التالي يوم ١٤ مارس ١٩٤٦ وتحت العنوان نفسه، إذ كتبت تقول: «دعت النيابة اليوم الأستاذ يوسف علي رئيس تحرير البلاغ من سجن الأجانب واستأنف الأستاذ محمد أمين حماد وكيل نيابة الاستئناف التحقيق معه في المقال المنشور بعنوان خطة مرسومة، ثم سمع أقوال مدير المطبعة ومتعهد التوزيع وبعض ضباط القسم السياسي، وإلى حين مثول البلاغ للطبع لم يكن التحقيق قد تم».

وليس ما حدث مع البلاغ مختلفًا عما حدث مع صحيفة الوفد المصري التي أحيلت هي الأخرى إلى محكمة الجنايات بعد أن حقق معها في نيابة الاستئناف، وهو ما رصدته صحف هذه الفترة في أخبار تشير إلى أن «الأستاذ محمد أمين حماد وكيل نيابة الاستئناف حقق مع الدكتور عزيز فهمي في قصيدة نشرت في جريدة الوفد المصري بعنوان عقدنا بك الآمال، ودعت النيابة اليوم الأستاذ أحمد أبو حسين رئيس تحرير الوفد المصري للتحقيق معه في بعض المقالات المنشورة في أحد الأعداد المصادرة».

وتحت هذا الخبر وفي الصحيفة نفسها نطالع خبرًا بعنوان: قضية جديدة.. الوفد المصري أمام محكمة الجنايات، ولكن الوفد المصري هذه المرة ليس أمام محكمة الجنايات بسبب القصر أو الاحتلال وإنما بسبب دعوى رفعها مكرم عبيد باشا الوفدي الذي انشق على النحاس وكان السبب أن الوفد المصري، ومعظم الصحف الموالية للنحاس تعرضت لمكرم عبيد وشقيقه أكثر من مرة، فرفع مكرم عبيد قضية على الوفد المصري فوجدتها الحكومة فرصة فأحالتها إلى القضاء. وجاء في هذا الخبر: «عرضت اليوم على محكمة الجنايات برئاسة عبد اللطيف محمد بك قضية الأستاذين حامد طلبة صقر صاحب جريدة الوفد المصري وكامل مصطفى سكرتير تحرير الجريدة في تهمة القذف في حق مكرم عبيد باشا وشقيقه، وقد طلب الأستاذ حسين بك الجندي نيابة عن سعادة صبري أبو علم باشا التأجيل فأجلت القضية لدور مقبل».

خامسا: صحف مختلفة المشارب

الفجر الجديد/الثقافة الحرة: صنفت باعتبارها «مطبوعة» أسبوعية، لم تستمر طويلاً فقد صدرت عام ١٩٤٥ وتوقفت في العام التالي مباشرة، ويبدو أن ذلك كان على خلفية طبيعة انتماء صاحبها أحمد رشدي صالح، اليساري، صاحب الاهتمامات الكثيرة بعلوم الاجتماع والسياسة والفولكلور.

الإخوان المسلمون: صدرت صحف كثيرة باسم الإخوان المسلمون، وكلها كانت محط أنظار رجال الرقابة والمطبوعات، خاصة في الأربعينيات، والجريدة التي كانت قائدة لصحف الإخوان المسلمين في هذه الفترة، هي تلك التي أصدرها صالح عشماوي وعبد الحليم الوشاحي عام ١٩٤٦، وتوقفت عام ١٩٤٨.

قبلها صدرت في القاهرة صحيفة الإخوان المسلمين الأسبوعية في مطلع الثلاثينيات التي أصدرها حسن البنا وطنطاوي الجوهري. بعدها أصدر طنطاوي الجوهري وحده مجلة شهرية عن المركز العام للإخوان المسلمين عام ١٩٤٢ في القاهرة.

أم درمان: مجلة أسبوعية كان يصدرها محمد أمين حسين في القاهرة عام ١٩٤٥، ولم تستمر أكثر من عام واحد.

اليراع: مجلة أسبوعية إقليمية، كانت تصدر في المنصورة باسم الدقهلية، وصدر عددها الأول عام ١٩٣٥، وأصدرها عبد العزيز صبري، لم تحتمل هذه الصحيفة عنف الحكومات المتتابعة في بداية الأربعينيات ومنتصفها فتوقفت نهائيًّا عام ١٩٤٥.

مصر الفتاة: جريدة مصر الفتاة هي جريدة أحد الأحزاب النشطة في النصف الأول من القرن العشرين، ولذلك كان طبيعيًّا أن تصادر جريدة الحزب، ولأن مصر الفتاة الحزب ليس في قوة الوفد مثلاً، فقد كان طبيعيًّا كذلك أن يعتقل بعض الصحفيين، بل ويفتش مقر الحزب في أكثر من محافظة، وهو ما رصدته الصحف في متابعاتها الصحفية في هذه الفترة، كذلك الخبر الذي نشرته جريدة البلاغ الوفدية تحت عنوان تفتيش واعتقال لمراسل الجريدة في الإسكندرية، حيث أبلغ جريدته تليفونيًّا: «فتش رئيس البوليس دار حزب مصر الفتاة بالمدينة، ثم قبض على الأفندية ربيع خير ومحمد السيد بركات ومحمد عمر المسيري ومحمد حسن شكري وجمال طولان وخليل عبد الخالق» وبينهم اسم صلاح (لم أستطع قراءة بقية اسمه نظرًا لرداءة الوثيقة).

إزاء هذا الوضع أصدر حزب مصر الفتاة بيانًا يدين فيه هذه الإجراءات، وأشار في البيان إلى أن الوزارة في سبيل السير في المفاوضات..

«أعلنت الحرب على الحريات في مختلف صورها فصادرت الصحف وفرضت عليها رقابة ثقيلة لم تعرف حتى في عهود الأحكام العرفية وأهدرت الحريات الفردية فاعتقلت كل من يبدي رأيه بصراحة في وقت أحوج ما تكون فيه البلاد إلى الحرية الكاملة في التعبير عن رغبتها ومشيئتها. ثم أشار البيان إلى أن حزب مصر الفتاة يعلن أنه لا سبيل لتحقيق مطالب البلاد قبل أن تجلو الجيوش الأجنبية عن وادي النيل، وأنه لا صداقة ولا تحالف ولا تعاون بيننا وبين الإنجليز قبل أن يتم هذا الجلاء.... ثم أعلن الحزب احتجاجه على الوزارة الحاضرة التي تستند إلى برلمان لا يمثل الأمة لمصادرتها الحريات ويرى في ذلك مظهرًا لا يمكن أن تطمئن إليه البلاد أو تسكت عنه بأي حال من الأحوال».

لقد كان صحفيو حزب مصر الفتاة ومنتسبوه كغيرهم من الأحزاب وراءهم من يطالب بحقوقهم وينشر قضيتهم ويقف خلفها، لكن هناك بعض الصحفيين كانوا يقضون عقوبة الحبس وراء القضبان لا محالة، فلم ينتصر الصحفيون على استبداد الحكومات في كل حال، وهو ما كانت ترصده بعض الصحف أحيانًا، كذلك الخبر الذي رصدتته جريدة البلاغ عن حبس الأستاذ علي الزير احتياطيا على ذمة قضية صحفية، لقد أضرب الرجل في محبسه الاحتياطي عن الطعام، بعد أن يئس من الاستجابة لطلبه الخاص بعلاج أسنانه، وذلك على الرغم من أن طبيب السجن قرر منذ نحو أسبوعين ضرورة تحويله إلى قسم الأسنان في القصر العيني.

لكل هذه الأحداث لم تجد نقابة الصحفيين بدًّا من أن تتدخل، فلم تعد القضية مجرد خلاف حزبي سياسي راح ضحيته مجموعة من الصحفيين الذين يلعبون السياسة، ولكن التضييق الصحفي طال كل المنتسبين لمهنة الصحافة على اختلاف انتماءاتهم، ولذلك فقد أرسلت نقابة الصحفيين برسالة إلى رئيس الوزراء والنائب العام، في تدخل هو الأبرز من نقابة الصحفيين في التصدي لصالح منتسبيها ضد الحكومة منذ تأسيس النقابة.. جاء في هذه الرسالة:

«يتشرف مجلس نقابة الصحفيين أن ينهي إلى دولتكم أنه تلقى شكاوى من إدارات صحف المصري والبلاغ والوفد المصري بأن الحكومة فرضت عليها رقابة أشد وأدهى من الرقابة التي كانت مفروضة على الصحف في أثناء الأحكام العرفية لسبب ظروف الحرب، منها أن الحكومة تبعث أحد موظفيها إلى الصحف قبل الطبع أو في أثناء الطبع ليطلع على ما سوف ينشر، فإذا ما تم طبع النسخة الأولى، ورأى فيها ما يخالف التعليمات المبلغة إليه هو من رؤسائه استعان بالنيابة للمصادرة أو عطل التوزيع بمختلف الأساليب والإجراءات حتى يتلقى التعليمات ثم يصادر النسخ المطبوعة مهما كان عددها حتى إنه أحرق من نسخ جريدة المصري في أحد الأعداد أكثر من ستة عشر ألف نسخة. وفي بعض الظروف تضطر الجريدة إلى تغيير الصفحات التي كانت معدة للطبع لتتفادى المصادرة. والنتيجة أن هذه الإجراءات هي عبارة عن رقابة أدهى من الرقابة الرسمية التي كانت مفروضة على الصحف بمقتضى الأحكام العرفية إلا أن تلك كانت تشرف على مسودات قبل الشروع في الطبع وهذه تفرض على الجريدة بعد طبعها وإعدادها للتوزيع فتتأثر بذلك من جهة التوزيع والإعلانات والارتباطات

القانونية فضلا عن النفقات الفادحة التي تتكلفها الصحيفة أو تضيع عليها من جراء المصادرة وذلك دون أن ترتكب الصحف أية مخالفة تبرر اتخاذ هذه الإجراءات التي لا تستند إلى أي سند قانوني. وبعد أن استعرض المجلس الحوادث المتكررة التي وقعت للصحف من هذا القبيل أناب المجلس حضرة صاحب العزة الأستاذ النقيب لمقابلة دولتكم والمطالبة بمنع هذه الإجراءات التي تتنافى مع حرية الصحافة وليس لها سند قانوني».

الملاحظة الأبرز في هذا الخطاب، بل وفي هذه الفترة كلها وفي نهايتها بالتحديد، أن المنتسبين لمهنة الصحافة كانوا قد بدأوا يمارسون مهنتهم بشكل مؤسسي، فقد رأينا صحفا حزبية تنشر أخبارًا عن تقييد حرية صحف أخرى تنتمي لأحزاب أخرى، كما رأينا شكاوى ترسلها الصحف إلى نقابة الصحفيين باعتبارها المؤسسة النقابية الموكلة بالدفاع عن المنتسبين لهذه المهنة.

لقد كان هذا التطور النوعي في العمل المهني هو الأهم الذي أفرزته هذه المرحلة من تاريخ الممارسة السياسية والصحفية قبل ١٩٥٢. ويعود السبب في ذلك إلى أمرين سلبيين للأسف:

أولاً: ضعف الأحزاب؛ حيث طفت على السطح السياسي في هذه الفترة منذ ١٩٣٦ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ مجموعة كبيرة من الخلافات الحزبية، كان لحزب الوفد النصيب الأكبر منها، هذه الخلافات ظهرت في بداية الأمر متسلحة بالصحافة لإبراز وجهات نظرها لكنها كشفت آخر الأمر عن عداء شديد لحرية إبداء الرأي، مما كانت نتيجته خلافات حادة بين الصحفيين ورجال السياسة، كما حدث مثلاً بين النحاس وقاسم جودة رئيس تحرير مجلة الرأي العام، أو بين النحاس ومكرم عبيد من جهة وروزاليوسف

من جهة أخرى، في الخلاف الشهير في منتصف الثلاثينيات، أو بين العقاد والوفد. وهو ما كانت نتيجته انقسامات متكررة في الأحزاب أدت إلى إضعافهم جميعًا.

ثانيًا: التقييد العام لكل الصحف دون تمييز بينها خاصة في السنوات الأخيرة من هذه المرحلة، فلم تفرق الحكومات التي تولت أمور البلاد منذ منتصف الأربعينيات بين جريدة «مصر الفتاة» وجريدة «الوفد المصري»، أو بين «الفجر الجديد» اليسارية و«الإخوان المسلمون». وهو ما جعل الصحفيين يتأكدون أنهم ليسوا مستهدفين كمنتسبين لأحزاب أو توجهات بعينها ولكنهم مستهدفون كصحفيين أولاً وأخيرًا، وكانت الوزارة التي تتحمل الجزء الأكبر في ترسيخ هذا المفهوم وزارة إسماعيل صدقي الأخيرة التي تشكلت في ١٧ فبراير ١٩٤٦، واستقالت في ٨ ديسمبر ١٩٤٦، تلتها في ذلك وزارة النقراشي الأخيرة أيضًا التي تشكلت في ٩ ديسمبر ١٩٤٦، وانتهت في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

ملاحــق

أولاً: قانون المطبوعات ١٨٨١

ثانيًا: نص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦بشأن المطبوعات

أولاً: قانون المطبوعات ١٨٨١

باسم الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار	ناظر الحقانية
الإمضاء	الإمضاء
شريف	قدري

وُضع قانون للمطبوعات تَعَيَّنَ بمقتضاه على أصحاب الجرائد وضع مقدار من المال على سبيل الاحتياط لما عساه أن يقع عليها من أحكام الغرامة بالنظر إلى الحكومة أو من أحكام الجزاء النقدي بالنظر إلى الأفراد فكان هذا المال على ضربين: أولهما مائة جنيه عن الجرائد التي تصدر أكثر من ثلاث مرات في الأسبوع، والثاني خمسون جنيهًا عن التي تصدر أقل من تلك، وهذه صورة ذلك القانون.

نحن خديوي مصر

بناءً على ما عُرض لطرفنا من مجلس نظارنا نأمر بما هو آت

المادة الأولى

لا يسوغ لأحد أن يكون صاحب مطبعة إلا بعد أن تعطى إليه رخصة من نظارة الداخلية، وبعد أن يودع عشرة آلاف قرش بصفة تأمين، وللحكومة في كل حال أن تنزع منه هذه الرخصة عند الاقتضاء.

المادة الثانية

المطابع السرية تُقفَل وتُضبَط أدواتها ويُجازَى مالكها أو المودَعة عنده بغرامة من خمسة آلاف قرش إلى خمسة عشر ألف قرش.

المادة الثالثة

لا يجوز لأحد من أرباب المطابع أن يطبع صحفًا قبل أن يقدم لإدارة المطبوعات بنظارة الداخلية كتابة معلنة بعزمه عن طبعها وكذلك لا يجوز له بأي طريقة كانت بيع أو نشر تلك الصحف بعد طبعها إلا بعد أن يقدم خمس نسخ منها للإدارة المذكورة.

المادة الرابعة

يصير حجز وضبط أي مطبوع كان في الأحوال الآتية:

أولا: إذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلا من إدارة المطبوعات بتقديمه الكتابة والنسخ المقررة في البند السابق.

ثانيًا: إذا لم تتوضح في كل نسخة اسم ومحل سكن صاحب المطبعة الحقيقيين.

ثالثا: إذا أقيمت أمام إحدى المحاكم دعوى تتعلق بمضمون ذاك التأليف.

وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكون الحجز والضبط قطعيَّين إلا بعد صدور الحكم على صاحب التأليف المذكور من المحاكم المقامة أمامها الدعوى.

المادة الخامسة

عدم تقديم الكتابة قبل الطبع أو عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من ألف إلى ألفين (كذا) قرش.

المادة السادسة

إذا لم يضع صاحب المطبعة اسمه ومحل سكنه على كل نسخة من التأليف فيجازَى بدفع مبلغ من ألف إلى ألفي قرش غرامة، وإذا وضع أسماء ومحل سكن مفتعلَين يغرم بدفع مبلغ من ألفين إلى أربعة آلاف قرش.

المادة السابعة

يجوز في الأحوال المبينة ببندَي ٥ و٦ استبدال الغرامة بنزع الرخصة وقفل المطبعة.

المادة الثامنة

يصير إثبات المخالفات بموجب محاضر يحررها مأمورو الأثمان ومأمورون مخصوصون يتعينون للتفتيش على المطابع.

المادة التاسعة

يسري هذا القانون على مطبوعات الحجر وباقي المطبوعات بسائر أنواعها مهما كانت الطريقة المستعملَة لطبعها.

المادة العاشرة

يجوز للحكومة في كل الأحوال حجز وضبط جميع الرسومات والنقوشات مهما كان نوعها أو جنسها وسواء كانت معلنة أو معروضة لنظر

العامة أو للمبيع وذلك متى تراءى لها أن الرسومات والنقوشات المذكورة مغايرة للنظام العمومي أو للآداب أو للدين، ويجازَى مَن نشرها أو حملها أو عرضها للمبيع بغرامة من مائتين إلى ألفي قرش.

المادة الحادية عشرة

كل جريدة أو رسالة دورية تشتغل بمواد سياسية أو إدارية أو دينية وتصدر بانتظام واطّراد في أيام معلومة أو بدون انتظام واطّراد لا يجوز إيجادها أو نشرها إلاّ بإذن من الحكومة.

والإذن يكون مخصوصًا بشخص المعطَى لهُ، ويجب تجديده متى حصل تغيير في صاحب امتياز الجريدة أو النشرة أو رئيس محرريها أو صاحبها أو مديرها.

المادة الثانية عشرة

على أرباب الجرائد أو الرسائل المذكورة في البند السابق أن يدفعوا قبل صدورها مبلغًا بصفة تأمين كما يأتي

إذا تجاوز صدور الجريدة أو الرسالة الثلاث مرات في كل أسبوع وإن كان صدورها في يوم معلوم أو بكراريس على غير اطّراد فيكون مبلغ التأمين مائة جنيه مصري، وإذا كان صدورها ثلاث مرات في الأسبوع أو أقل فيكون خمسين جنيهًا مصريًا.

المادة الثالثة عشرة

يسوَّغ محافظةً على النظام العمومي أو الدين أو الآداب تعطيل أو قفل أي جرنال أو رسالة دورية بأمر من ناظر داخلية حكومتنا بعد إنذارين أو بقرار من مجلس النظار بدون إنذار.

ويسوَّغ إضافة غرامة من خمسة جنيهات إلى عشرين جنيهًا لكل إنذار يصدر.

المادة الرابعة عشرة

جميعِ التبليغات التي تصدر من نظارة الداخلية بقصد نشرها يجب درجها مجاناً في صدر أول صحيفة تصدر من الجريدة المذكورة.

المادة الخامسة عشرة

على صاحب الجريدة أو الرسالة أو من تُطبع على نفقته أن يدرج فيها الرد الذي يرد إليه من الشخص الذي حصل التعريض بهِ أو ذُكر اسمه في تلك الجريدة أو الرسالة ويكون نشر الردّ في الثلاثة أيام التالية ليوم وروده أو في أول عدد يصدر إذا كان ميعاد صدوره بعد انقضاء الثلاثة أيام، ومن خالف ذلك يُجازَى بدفع غرامة من جنيهين اثنين إلى عشرة جنيهات، وهذا مع عدم الإخلال بما يترتب على تلك المقالة من العقوبات والتعويضات.

ويكون نشر ذلك الرد بدون أجرة ويجوز أن يكون مطوّل الشرح خمسة أضعاف المقالة المردود عليها.

المادة السادسة عشرة

إذا استمر صدور الجريدة أو الرسالة بعد تعطيلها أو توقيفها تحت عنوانها الأصلي أو تحت عنوان آخر فيعاقَب كُلٌّ من محررها وصاحب امتيازها وصاحب المطبعة بدفع غرامة من خمسة إلى عشرين جنيهًا عن كل عدد أو صحيفة تصدر منها.

وهذا فضلا عن نزع رخصة صاحب المطبعة وقفل مطبعته.

المادة السابعة عشرة

لناظر داخلية حكومتنا أن يمنع دخول وتداول وبيع الجرائد والرسائل المنشورة في خارج القطر المصري وكل مَن أدخل أو وزّع أو باع أو وُجدت عنده بنوع الوديعة جريدة أو رسالة دورية منشورة في خارج القطر المصري وممنوع دخولها يعاقَب بغرامة من جنيه إلى خمسة وعشرين جنيهًا مصريًّا.

المادة الثامنة عشرة

كل كتابة غير صادرة من الحكومة سواء أكانت بالخط أو بطبع الحروف أو بالنقش أو بطبع الحجر لا يجوز نشرها أو لصقها بالشوارع والميادين والمحلات العمومية متى كانت تلك الكتابة تحتوي على أخبار سياسية، ومَن خالف ذلك يعاقب بغرامة من جنيه إلى عشرة جنيه (كذا) يُلزَم بها بطريق التضامن كل من الفاعلِين لذلك العمل والمشتركين فيه.

وهذا مع عدم الإخلال بالعقوبات التي تترتب على الجناية أو الجنحة الناشئة من الكتابة المذكورة.

المادة التاسعة عشرة

على موزعي الكتب والصحف والرسائل والنقوش وعلى الذين يسرحون بالكتب للمبيع أن يستحصلوا أولاً على رخصة تعطى إليهم بلا رسم في المحروسة والإسكندرية من مأموري الضبطية.

وفي باقي المحافظات والمديريات من المحافظ أو المدير، ويجوز لجهات الحكومة المعطاة منها تلك الرخص أن تنزعها عند الاقتضاء ومَن يخالف ذلك يعاقَب بدفع غرامة من عشرة قروش إلى مائة قرش، فضلا عن محاكمة محرري وموزعي وبائعي تلك الصحف بالنسبة للجنحة أو الجناية التي يكونون ارتكبوها.

المادة العشرون

تؤخذ الغرامة من مبلغ التأمين وكلما نقص لزم تكميله في ظرف خمسة عشر يومًا لأجل إبلاغه قيمته الأصلية وإلاّ فيُعتبر كأنه غير موجود.

والحجز والضبط يكون إجراؤهما بالطريقة الإدارية وكذلك التغريم أو توقيف الجريدة أو الرسالة وتعطيلها في الحالات المبيَّنة بهذه اللائحة يكون بأمر من ناظر داخلية حكومتنا، فالأمر المذكور يكون بتًّا لا مراجعة فيه، وجميع هذا لا يمنع من محاكمة من يستحقّ المحاكمة أمام جهات القضاء.

المادة الحادية والعشرون

يُعفَى أصحاب المطابع والجرائد والرسائل الدورية الموجودة الآن من طلب الرخصة ويُعطَى لهم مهلة شهرين لتقديم مبلغ التأمين.

المادة الثانية والعشرون

كل قانون أو لائحة أو أمر أو منشور مخالف لأمرنا هذا صار ملغى.

المادة الثالثة والعشرون

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

ثم ذُيِّل هذا القانون بما يأتي:

(ذَيل القانون)

(نحن ناظرَالداخلية)

بناءً على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨١ في حدود المطابع والمطبوعات ووجود الإجمال في بعض مواده نأمر بتقرير ما يأتي ذيلاً للأمر المشار إليه وتأييدًا لتنفيذه.

أولاً:

(المادة الثالثة من تلك الحدود) لا يجوز لأحد من أرباب المطابع أن يطبع صحفًا قبل أن يقدم لإدارة المطبوعات بنظارة الداخلية كتابة معلنة بعزمه على طبعها... إلخ. المراد من الصحف الكتب والرسائل المؤلفة غير الدورية والمؤلفات الدورية التي يكون ميعاد صدورها شهرًا فأزيد، أما الجرائد والرسائل الدورية التي يكون ميعاد صدورها أقل من شهر فإنه يكفي في جواز طبعها أصل الرخصة المعطاة له في إصدار الجريدة أو الرسالة، ويكفي في جواز نشرها توصيل الخمس نسخ إلى الإدارة نفسها أو إلى البوسطة، إن كان المحل بعيدًا من جهة الإدارة.

ثانيًا:

المادة الرابعة. يصير حجز وضبط أي مطبوع كان في الأحوال الآتية... إلخ. المراد من أي مطبوع من التآليف والكتب والرسائل الغير الدورية والدورية التي يكون ميعاد صدورها شهرًا فأزيد فتشملها الأوجه

الثلاثة المذكورة في هذه المادة أما الجرائد والرسائل التي يكون ميعاد صدورها أقل من شهر فلا تدخل إلا في حكم الوجه الثاني والسادس من هذه المادة.

ثالثًا:

المادة الحادية عشرة. المقصود من صاحب الجريدة ما يشمل الشركات التي تُمنَح من الحكومة امتيازًا بإنشاء جريدة على طريق المساهمة فلا تحتاج إلى تغيير الرخصة إلا إذا تغير عنوان الشركة.

رابعًا:

المادة الثامنة عشرة. كل كتابة غير صادرة من الحكومة سواء كانت بالخط إلخ. المقصود من الكتابة عمومها بأي طريقة كانت وتعديد الطرق الموضَّحة بالمادة المذكورة للتعميم وليس المراد منه الاقتصار على الأنواع المسرودة فيها.

في ٢٧ من محرم سنة ٩٩ الموافق ١٩ من ديسمبر سنة ٨١.

الإمضاء

شريف

ثانيًا: نص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦بشأن المطبوعات

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛ رسمنا بما هو آتٍ:

١ ــ تعريف الاصطلاحات

مادة ١

في تطبيق هذا القانون يقصد بكلمة «مطبوعات» كل الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيمائية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول.

ويقصد بكلمة «التداول» بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو إلصاقها بالجدران أو عرضها في شبابيك المحلات أو أي عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول عدد من الأشخاص.

ويقصد بكلمة «جريدة» كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة.

ويقصد بكلمة «الطابع» صاحب المطبعة.

ومع ذلك فإن كل صاحب مطبعة قد أجرها إلى شخص آخر فأصبح ذلك الشخص هو المستغل لها فعلا، فكلمة «الطابع» تنصرف إلى المستأجر.

ويقصد بكلمة «الناشر» الشخص الذي يتولى نشر أي مطبوع.

مادة ٢

يجب على كل طابع قبل فتحه مطبعة أن يقدم إخطارًا كتابيًّا بذلك إلى المحافظة أو المديرية التي تقع المطبعة في دائرتها.

ويشتمل الإخطار على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة الطابع ومقر المطبعة واسمها.

ويجب تقديم إخطار جديد في خلال ثمانية أيام عن كل تغيير في البيانات المتقدمة.

مادة ٣

يجب على كل طابع قبل أن يتولى طبع جريدة أن يقدم إخطارًا كتابيًّا بذلك إلى المحافظة أو المديرية.

مادة ٤

يجب أن يذكر بأول صفحة من أي مطبوع أو بآخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع.

مادة ٥

عند إصدار أي مطبوع يجب إيداع عشر نسخ منه في المحافظة أو المديرية التي يقع الإصدار في دائرتها.

ويعطى إيصال عن هذا الإيداع.

مادة ٦

لا تسري أحكام المادتين الرابعة والخامسة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية.

مادة ٧

لا يجوز لأحد أن يتولى بيع أو توزيع مطبوعات في الطريق العام أو في أي محل عمومي آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الداخلية.

مادة ٨

لا يجوز لأحد أن يمارس مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات في الطريق العام أو في أي محل عمومي آخر قبل أن يقيد اسمه في المحافظة أو المديرية.

والشروط اللازمة للتصريح بهذا القيد تبين بقرار وزاري.

مادة ٩

يجوز محافظة على النظام العام أن تمنع مطبوعات صادرة في الخارج من الدخول والتداول في مصر ويكون هذا المنع بقرار خاص من مجلس الوزراء.

ويترتب على ذلك منع إعادة طبع هذه المطبوعات ونشرها وتداولها في داخل البلاد.

مادة ١٠

يجوز لمجلس الوزراء أن يمنع أيضًا من التداول في مصر المطبوعات المثيرة للشهوات وكذلك المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضًا من شأنه تكدير السلم العام.

٢ ـــ في الأحكام الخاصة بالجرائد

مادة ١١

يجب أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسؤول يشرف إشرافًا فعليًا على كل محتوياتها أو جملة محررين مسؤولين يشرف كل واحد منهم إشرافًا فعليًا على قسم معين من أقسامها.

مادة ١٢

يجب أن يكون رؤساء التحرير أو المحررون المسؤولون حائزين للصفات الآتية:

(أولاً) أن يكونوا مصريين، إذا كانت الجريدة تنشر كلها أو بعضها باللغة العربية.

(ثانيًا) ألا تقل سنهم عن خمس وعشرين سنة ميلادية.

(ثالثًا) أن يكونوا كاملي الأهلية وحسني السمعة.

(رابعًا) ألا يكون قد حكم عليهم لجناية من الجنايات العادية أو لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تفالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إغراء قُصّر على البغاء أو انتهاك حرمة الآداب أو حسن الأخلاق أو تشرد أو لجنحة ارتكبت للفرار من الخدمة العسكرية أو الشروع في ارتكاب جريمة مما ذكر متى كان الشروع منصوصًا عليه في القانون.

مادة ١٣

يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم إخطارًا كتابيًا بذلك إلى المحافظة أو المديرية التي يتبعها محل الإصدار.

ويشتمل الإخطار على البيانات الآتية:

(أولاً) اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الجريدة والمحرر أو المحررين المسؤولين والناشر إن وجد.

(ثانيًا) اسم الجريدة واللغة التي تنشر بها وطريقة إصدارها وعنوانها.

(ثالثًا) إذا كان للجريدة مطبعة خاصة وإلا فيبين اسم وعنوان المطبعة التي تطبع فيها الجريدة.

(رابعا) يجب أن يوقع على الإخطار من صاحب الجريدة ومن رئيس التحرير أو المحررين ومن الناشر إن وجد.

ويعطى إيصال عن هذا الإخطار.

مادة ١٤

كل تغيير يطرأ على البيانات التي تضمنها الإخطار يجب إعلانه للمحافظة أو المديرية كتابة قبل حدوثه بثمانية أيام على الأقل، وإذا كان هذا التغيير طرأ على وجه غير متوقع. ففي هذه الحالة يجب إعلانه في ميعاد ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه.

مادة ١٥

لضمان وفاء الغرامات والمصاريف التي قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين أو صاحب الجريدة أو الناشر أو الطابع

تطبيقًا لأحكام هذا القانون أو تطبيقًا لأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى يجب على الموقعين على الإخطار المنصوص عليه في المادة ١١ إما أن يودعوا في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الإخطار المنصوص عليه في المادة ١١ إما أن يودعوا في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ الإخطار تأمينًا نقديًا مقداره ٣٠٠ جنيه عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع و١٥٠ جنيهًا في الأحوال الأخرى وإما أن يقدموا كفيلا يرتضيه المحافظ أو المدير.

مادة ١٦

إذا نقص التأمين بسبب ما أخذ منه بمقتضى أحكام المادة السابقة وجب إكماله في الخمسة أيام التالية لإنذار يعلن بالطرق الإدارية إلى صاحب الشأن.

إذا أصبح الكفيل غير مقتدر وجب أن يستبدل به بالكيفية المبينة آنفًا كفيل آخر يرتضيه المحافظ أو المدير.

مادة ١٧

يجوز إصدار الجريدة في اليوم الحادي والثلاثين من تاريخ الإخطار إلا إذا أعلن المحافظ أو المدير في خلال هذه المدة مقدمي الإخطار كتابة بالطرق الإدارية بمعارضته في إصدار الجريدة لعدم توافر أحد الشروط المبينة في المواد السابقة.

مادة ١٨

إذا لم تظهر الجريدة في بحر الثلاثة أشهر التالية لتاريخ الإخطار أو إذا لم تصدر بانتظام في خلال ستة أشهر، اعتبر الإخطار كأنه لم يكن

ويكون إثبات عدم انتظام صدور الجريدة المشار إليه في الحالة الثانية بقرار من وزير الداخلية يعلن لصاحب الشأن.

مادة ١٩

يجب بيان اسم وصاحب الجريدة ورئيس تحريرها وكذا اسم ناشرها إذا وجد واسم المطبعة التي تطبع فيها إذا لم يكن لها مطبعة خاصة بها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفي أول صفحة منها.

وإذا لم يكن للجريدة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسؤول عن قسم خاص مما ينشر فيها، يجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع تعيين القسم الذي يشرف عليه كل منهم.

مادة ٢٠

بمجرد تداول عدد من الجريدة أو ملحق لعدد يجب أن يسلم إلى وزارة الداخلية ست نسخ مما نشر موقع عليها من رئيس التحرير أو أحد المحررين المسؤولين إذا كانت الجريدة تصدر في القاهرة وإلى المحافظة أو المديرية إذا كانت الجريدة تصدر في مدن أخرى.

ويعطى إيصال بهذا الإيداع.

مادة ٢١

يجوز محافظة على النظام العام أن يمنع عدد معين من جريدة تصدر في الخارج من الدخول والتداول في مصر وذلك بقرار من وزير الداخلية.

مادة ٢٢

الجرائد التي تصدر في مصر بلغة أجنبية ويكون رئيس تحريرها أو محرروها المسؤولون غير خاضعين للمحاكم الأهلية، يجوز محافظة على

النظام العام تعطيلها بقرار خاص من مجلس الوزراء بعد إنذار يوجهه إليها وزير الداخلية أو بدون إنذار سابق وذلك لمدة خمسة عشر يومًا إذا كانت الجريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع أو لمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعيًّا أو لمدة ثلاثة شهور في الأحوال الأخرى.

ويجوز لنفس السبب المتقدم منع تداول عدد معين من الجرائد المذكورة بقرار يصدره وزير الداخلية.

مادة ٢٣

يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسؤول أن يدرج من غير مقابل في أول عدد يصدر من الجريدة وفي الموضع المخصص للأخبار المهمة ما ترسله إليه وزارة الداخلية من البلاغات المتعلقة بالمصلحة العامة أو الخاصة بمسائل سبق نشرها في الجريدة المذكورة.

مادة ٢٤

يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسؤول أن يدرج بناء على طلب ذوي الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات في الجريدة ويجب أن يدرج التصحيح في خلال الثلاثة أيام التالية لاستلامه أو على الأكثر في أول عدد يظهر من الجريدة في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشر بها المقال المطلوب تصحيحه ويكون نشر التصحيح من غير مقابل إذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور. فإذا تجاوز الضعف كان للمحرر الحق في مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجرة النشر على المقدار الزائد على أساس تعريفة الإعلانات.

مادة ٢٥

لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الأحوال الآتية:

(أ) إذا وصل التصحيح إلى الجريدة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال الذي اقتضاه.

(ب) إذا سبق للجريدة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه.

(جـ) إذا كان التصحيح محررًا بلغة غير التي كتب بها المقال.

(د) إذا كان في نشر التصحيح جريمة معاقب عليها.

٣ ــ في العقوبات

مادة ٢٦

كل مخالفة لأحكام المواد (١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٧) تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة ٢٠ جنيهًا إلى ٢٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط.

وتكون المعاقبة على دخول المطبوعات والجرائد أو تداولها أو نشرها خلافًا لأحكام المواد (٩ و١٠ و٢١ و٢٢) بنفس العقوبات السابقة.

ويجوز أن يقضي أيضًا الحكم الصادر بالعقوبة بتعطيل الجريدة لمدة ١٥ يومًا إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع أو لمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعيًا أو لمدة سنة في الأحوال الأخرى.

مادة ٢٧

يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة رئيس التحرير والمحررون المسؤولون وصاحب الجريدة والطابع والناشر عند وجوده إذا ما استمروا على إظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها.

ويجب أن يقضي أيضًا في هذه الحالة بتعطيل الجريدة لمدة تعادل ضعفي المدة المنصوص عليها في المادة المتقدمة وتضاف إلى مدة التعطيل السابقة.

مادة ٢٨

كل مخالفة لأحكام المادة ١٦ تكون عقوبتها الغرامة من ١٠ جنيهات إلى ١٠٠ جنيه.

مادة ٢٩

كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعًا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

وفي حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أحكام المادة الثانية يجوز للقاضي أن يحكم بإقفال المطبعة.

مادة ٣٠

في حالة مخالفة أحكام المواد (٩ و١٠ و٢١ و٢٢) تضبط المطبوعات أو أداد الجريدة بصفة إدارية.

وفي حالة مخالفة أحكام المادتين (٩ و١٠) يضبط أيضًا ما استعمل في الطباعة من قوالب وأصول «كليشهات».

ويقضي الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة المطبوعات المذكورة أو أعداد الجريدة أو القوالب أو الأصول (كليشهات).

مادة ٣١

في حالة مخالفة أحكام المواد (٤ و٧ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٧ و١٩) يجوز ضبط المطبوعات أو أعداد الجريدة بصفة إدارية.

ويجوز أن يقضي الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات أو أعداد الجريدة.

مادة ٣٢

يجوز للمحكمة عند الحكم ببراءة المحرر الذي اتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤ أو ٢٥ أن تلزمه بنشر التصحيح بالصيغة التي طلب منه نشرها أو بصيغة أخرى تعينها.

وفي حالة الحكم بالعقوبة بسبب الامتناع عن النشر وبالإلزام بنشر التصحيح يجب أن يحدث النشر في العدد الأول أو الثاني الذي يلي صدور الحكم إذا كان هذا الحكم حضوريًا أو الذي يلي إعلان هذا الحكم إذا كان غيابيًا – مهما تكن أوجه الطعن في الحكم – فإذا ألغي الحكم بعد نشره جاز للمحرر أن يدرج حكم الإلغاء على نفقة الخصم الذي أقيمت الدعوى بناء على طلبه.

ويجوز أيضًا أن يؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة بأنه إذا امتنع المحرر عن تنفيذ الأمر الصادر بالنشر، ينشر التصحيح على نفقة المحرر في ثلاث جرائد يعينها صاحب الشأن.

مادة ٣٣

ينشر في الجريدة الرسمية أوامر منع التداول وقرارات التعطيل والإنذارات المنصوص عليها في المواد السابقة.

مادة ٣٤

ينفذ ما يصدر من الأحكام أو ما يؤمر به من التدابير الإدارية بمقتضى هذا القانون بدون نظر إلى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو أي شخص آخر ذي شأن.

٤ ــ الأحكام الوقتية

مادة ٣٥

يعطى الأشخاص الذين يمارسون المهن المبينة في الباب الثاني ميعادًا قدره شهران من تاريخ العمل بهذا القانون للقيام بتنفيذ ما نصت عليه المواد (٢ و٣ و٧).

مادة ٣٦

يلغى قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١.

مادة ٣٧

على وزيري الداخلية والحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

المصادر والمراجع:

الوقائع المصرية – الأهرام – أبو نواس – المفيد – الأستاذ – المؤيد – اللواء – التيمس – روزاليوسف – صوت الأمة – مصر الفتاة – الأخبار – أبو نظارة – التجارة – الكتلة – المصري – الوفد المصري – الجبهة – البلاغ – النجاح – حمارة منيتي – المشير – البلاغ المصري – وادي النيل – الطائف – العلم – الأهالي – الشعب – الحاوي – المحروسة – الكوكب الشرقي – العروة الوثقى – العصر الجديد – مصر – التنكيت والتبكيت – الفلاح – المقطم – الجريدة – ألف صنف – الإخوان المسلمون – الجماهير – الفجر الجديد/ الثقافة الحرة – الصرخة – أم درمان – الوطن.

- سليم خليل النقاش: مصر للمصريين، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الكتاب ١٢٥. القاهرة ١٩٩٨.
- عبد اللطيف حمزة (دكتور): مقدمة قصة الصحافة العربية في مصر منذ نشأتها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢
- فاطمة اليوسف: ذكريات، سلسلة الكتاب الذهبي، دار روزاليوسف، ط٢، القاهرة، أبريل ١٩٥٩.
- فيليب دي طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الثالث، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩١٤.

- لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري، سلسلة تاريخ المصريين، الكتاب ١٢٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

- ماريلين بوث: أرض الحبايب بعيدة.. بيرم التونسي.. رحلة نقدية في حياته وأعماله، ترجمة سحر توفيق، مراجعة إبراهيم فتحي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.

- محمد عبده: جرنال أبو نظارة، الوقائع المصرية، نقلا عن: د. محمد عمارة: الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده (تحقيق وتقديم) في الكتابات السياسية، دار الشروق، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٨.

- محمد فريد: أوراق محمد فريد.. مذكراتي بعد الهجرة (١٩٠٤ – ١٩١٩)، سلسلة المنكرات التاريخية، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨

- نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، ١٩٨٩.

- نقولا يوسف: أعلام من الإسكندرية، سلسلة ذاكرة الكتابة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.

المؤلف في سطور

هشام عبد العزيز

- شارك في عديد من المؤتمرات والمشروعات العلمية .

من أعماله المنشورة :

أولا: كتـــــب

الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، تحقيق، دار مصطفى نزار الباز للنشر، مكة المكرمة، ١٩٩٦.

ألف ليلة وليلة بالعامية المصرية، تحقيق بالاشتراك، دار الخيال للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

كتاب النساء، تحقيق بالاشتراك، دار الخيال، القاهرة، ١٩٩٨.

الغناء والرقص في الإسلام: دراسة وتحقيق، دار الخيال للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب: تحقيق بالاشتراك، أكاديمية الفنون، القاهرة، ٢٠٠٦.

موسوعة نجيب محفوظ والسينما في الصحافة العربية، مدير التحرير التنفيذي، أكاديمية الفنون، ٢٠٠٦.

خروج المصريين على الخلفاء والسلاطين (تحقيق ودراسة). دار صرح للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.

أساطير المدينة المقدسة، دار صرح للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.

ثانيًا: أبحاث ودراسات

تكفير التكفير، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مارس ١٩٩٥. مجلة أحداث مغربية، الدار البيضاء، المغرب، أكتوبر، ٢٠٠٣.

المقتضب (مختارات من العامية المصرية في القرن الحادي عشر الهجري)، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، يونيه، ١٩٩٦.

فتنة اليهود بين المسلمين والمسيحيين، مجلة العصور الجديدة، دار العصور للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

بين المتن والهامش.. قصص الأنبياء كما حكاها الناس، كتاب الأبحاث، مؤتمر أدباء مصر، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

محمد رجب النجار ومعاناة التحقيق، مجلة الفنون الشعبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ديسمبر ٢٠٠٦.

السير الشعبية.. قانون البناء والتفكك، مؤتمر السير الشعبية بين الشفاهية والتدوين والتواصل، كلية الآداب جامعة بني سويف، مارس ٢٠١٠.

أفلام تسجيلية

عرائـــس السمـــاء (مادة علمية وكتابة تعليق) سيناريو وإخراج علي أبو هميلة، القناة الثالثة، اتحاد الإذاعة والتليفزيون، القاهرة، ٢٠٠٣.

رسوم على جدار الزمن، إخراج أشرف غزالي، إنتاج خاص، ٢٠٠٥.

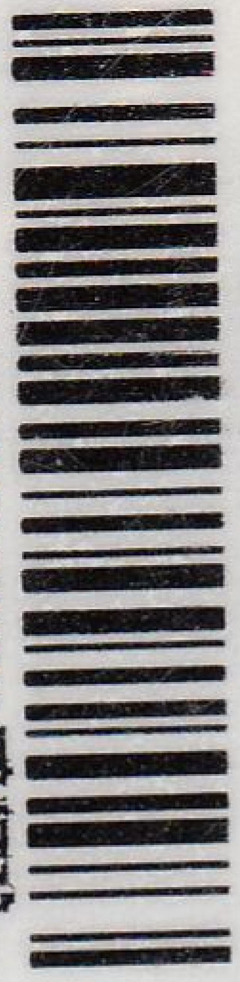
جوائـــــز

جائزة تحقيق التراث، وزارة الثقافة المصرية، عن كتاب خروج المصريين على الخلفاء والسلاطين، ٢٠٠٤.

المراجَعة اللغوية : أحمد سراج
الإشراف الفنيِ : محمود مراد

لا يشك مهتم بالشأن العام في مصر، بل وفي كل دول العالم، أن الصحافة أصبحت، منذ زمن، إحدى أدوات المجتمع في رقابة مؤسساته ومحاسبتها. لكن هذا النشاط الصحفي كان مزعجًا للقائمين على الإدارة والنظام في مصر، يستوي في ذلك الحكومات الوطنية وتلك التي كانت تميل ناحية قوى الاحتلال. لكن هذه الرقابة لم تكن لتمر على البيئة الصحفية مرور الكرام، وهو ما أدى إلى إزعاج مقابل من أنظمة الحكم للحياة الصحفية وللصحفيين، وكثيرًا ما أدى إلى إنذار الصحف مرات متتالية، ثم مصادرتها في نهاية المطاف.

كيف إذن مارس الصحفيون عملهم؟ وما أسباب حالات المصادرة؟ وما وسائلها؟ وكيف تم التوافق على قوانين عامة تحكم العلاقة بين أنظمة الحكم والبيئة الصحفية؟ هذه التساؤلات هي التي حاولت هذه الدراسة أن تجيب عنها.



الغلاف: محمود مراد

المجلس الأعلى للثقافة